البيان المالى

عن

الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦

القاهرة

يونيو ٢٠١٥

محتويات البيان المالى
لمشروع الموازنة العامة للدولة
للسنة الماليـــة ٢٠١٦/٢٠١٥

	رقم الصفحة
المقدمة	٥
الفصل الأول : الإطار العام لمشروع الموازنة العامـــة للدولـــة للـــسنة الماليـــة ٢٠١٦/٢٠١٥	٧
أولاً : - الأركان والأهداف الرئيسية للسياسة المالية والاقتصادية	١٠
ثانياً : - أهم الملامح والتوجهات الجديدة فـــى مـــشروع موازنـــة ٢٠١٦/٢٠١٥	١٥
ثالثاً : - الإطار المالى والاقتصادى	٢٤
الفصل الثانى : البيانات التحليلية لمشروع الموازنة العامة للدولة طبقاً للتقـــسيم الإقتصادى	٣٩
١ - المصروفات والإيرادات	٤٠
٢ - الإستخدامات (الإنفاق العام)	٤١
أ. الأجور والتعويضات للعاملين	٤٥
ب. شراء السلع والخدمات	٤٧
ج. الفوائد	٤٩
د. الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٥٢
ه. المصروفات الأخرى	٦٢
و. الاستثمارات ومكوناتها الرئيسية	٦٣
ز. حيازة الأصول المالية	٦٥
ح. سداد أقساط القروض	٦٦
٣ - الموارد العامة	٦٧
٤ - الإيرادات العامة	٦٩
أ. الإيرادات الضريبية	٧١
ب. المنح	٨٠
ج. الإيرادات الأخرى	٨٠
د. المتحصلات من حيازة الأصول المالية	٨٣
ه. الإقتراض وإصدار الأوراق المالية	٨٣

	رقم الصفحة
الفصل الثالث : التوازنات المالية الأساسية لمشروع الموازنة	٨٥
أولاً : العجز النقدى للموازنة	٨٦
ثانياً : صافى حيازة الأصول المالية	٨٧
ثالثاً : العجز الكلى للموازنة	٨٩
رابعاً : إجراءات تمويل العجز الكلى للموازنة	٩١
خامساً : مركز الدين العام المحلى والخارجى	٩٣
الفصل الرابع : مشروع موازنة الخزانة العامة	٩٩
الفصل الخامس : العلاقات مع الهيئات الإقتصادية	١٠٣
الفصل السادس : المصروفات وفقاً للتصنيف الوظيفى	١٠٩
الخاتمة	١١٧

تقديم

تمضى الدولة المصرية بخطوات ثابتة نحو بناء مستقبل أفضل تبنيه سواعد أبناءها بإرادة قوية وإصرار نحو إحداث طفرة حقيقية في مستوى الاقتصاد المصري وجودة الحياة لجموع المصريين، وهو ما يتطلب جهد جهيد لتعويض سنوات لم تثمر بالشكل الذى يفي باحتياجات وطموحات أبناء الوطن.

وقد ترجم هذا التوجه في مجموعة من السياسات والمشروعات والبرامج التي تهدف لاستعادة الثقة في الاقتصاد المصري وإحداث نقلة نوعية في أسسه حتى يتبوأ المكانة اللائقة به على خارطة الاقتصاد العالمي، وكذلك إحداث طفرة تنموية حقيقية تضع لبنات الرخاء الاقتصادي لأجيال وأجيال قادمة وهو ما تترجمه حزمة إجراءات الإصلاح الاقتصادي والهيكلي وكذلك المشروعات القومية الكبرى مثل محور قناة السويس وإجراءات تحرير الاقتصاد لفتح مجالات واسعة للاستثمار والتشغيل؛ وذلك كله مع إعطاء كل الاعتبار للبرامج الداعمة للعدالة الاجتماعية ورعاية الفئات الأولى بالرعاية بصورة محددة ومباشرة لهؤلاء المواطنين بشكل معجل دونما انتظار لاستفادتهم من ثمار النمو والتي قد تأخذ عدد من السنوات حتى تصل إليهم وتنعكس على حياتهم.

وقد انعكس ذلك بوضوح في زيادة مخصصات البعد الاجتماعي بالموازنة العامة لتصل إلى نحو ٤٢٧ مليار جنيه (٢٩٥ مليار جنيه بعد استبعاد الأجور المرتبطة بها) والدفع بمجموعة برامج للدعم النقدي المباشر في صورة معاشات ضمانية واستحداث برامج للتأمين الصحي لغير القادرين وكذا تنفيذ مشروعات ضخمة للإسكان المنخفض التكاليف في مختلف المحافظات، وتحسين آليات دعم المواد الغذائية ورغيف الخبز ونوعيته، وكذلك إتباع خطة لتحسين وسائل النقل الجماعي بجانب مشروعات البنية التحتية.

وما لبث أن بدأت هذه التوجهات تنعكس سريعاً على زيادة الثقة في الاقتصاد المصري تدريجياً وإقرار سلامة السياسات المتبعة على مختلف المسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وهو ما ترجمته الارتفاعات المتتالية في تقييمات الجدارة الائتمانية للاقتصاد المصري، ونجاح المؤتمر الاقتصادي بشرم الشيخ، وكذلك إصدار السند الدولارى بـ ١,٥ مليار دولار، وذلك على الرغم مما تمر به مصر من تحديات تدركها الحكومة تمام الإدراك وتحقق التعامل معها بتوازن.

<u>إلا أن النجاحات المتتابعة على الصعيدين الإقتصادى والتنموى لا يجب أبداً أن تنسينا حقيقة التحديات الكبيرة التى لا تزال تواجه الإقتصاد المصرى وحتمية إتمام إصلاحات لابد منها حتى يستقيم على مسار آمن ومستدام، وحتى يمكن توليد الموارد الضخمة المطلوبة للوفاء بالإحتياجات المتزايدة؛ إنه لأمر محورى.</u>

إن إصرار القيادة السياسية على تبنى سياسات جادة لتحقيق إصلاح اقتصادي عادل واحتوائي للمجموع الأكبر من الشعب، وبناء مستقبل أفضل وأكثر أماناً واستقراراً لهذا الوطن، وترجمة ذلك من قبل الحكومة في صورة سياسات وبرامج ومشروعات ناجزة، إنما ينبئ بمستقبل أفضل لمصر على الرغم من التحديات الصعاب التي تواجه الوطن في مرحلة بالغة الدقة توجب تضافرنا جميعاً.

وإني إذ أتشرف بتقديم مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ والتي تعكس الإطار العام لسياسة الدولة على المسارين الإقتصادى والإجتماعى، أرجو من الله أن يوفقنا جميعاً في رفعة وطننا الغالي، وبناء مستقبله، ولتحيا مصر عزيزة شامخة.

(يونيو ٢٠١٥)

وزير المالية

هانى قدري دميان

الفصل الأول

الإطار العام لمشروع
الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦

السيد / رئيس جمهورية مصر العربية

يأتي مشروع الموازنة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ إستكمالاً لتحقيق عدد من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية التى تسهم فى رفع مستوى معيشة المواطنين وتحسين جودة حياتهم، وذلك من خلال إحداث تحول في منهجية إدارة الإقتصاد، وتحقيق الاستغلال الأمثل لموارد هذا الوطن، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام بما يحقق طفرة فى مستوى الخدمات العامة الأساسية المقدمة للمواطنين وفى برامج الحماية الإجتماعية.

ولا شك أن زيادة معدلات النمو الإقتصادي تعتبر شرطاً أساسياً لتحقيق زيادة فى معدلات التشغيل وفرص العمل الحقيقية أمام المواطنين وهو ما بدأت السياسة الإقتصادية بالفعل في تحقيق تقدم ملموس في سبيله، حيث شهد العام المالي الحالي تحسناً ملحوظاً في أداء المؤشرات الإقتصادية إستفادة من أثر الإجراءات والسياسات الإصلاحية التي نفذتها الحكومة وهو ما ساهم فى إعادة بناء الثقة في الإقتصاد المصرى محلياً ودولياً.

وعلى الرغم من أن التحسن في معدلات النمو الإقتصادى يعتبر مهما لزيادة فرص العمل إلا أنه لا يكفي وحده لتحقيق التنمية الشاملة المنشودة والحفاظ عليها على المدى الطويل، حيث يتطلب ذلك مصاحبة معدلات النمو ببرامج إجتماعية فعالة تحقق إستهدافاً أفضل للفئات الأولى بالرعاية، بالإضافة إلى تطوير شامل فى الخدمات العامة الأساسية كالصحة والتعليم والإسكان والطرق والمواصلات ومياه الشرب والصرف الصحى لتحقيق حياة كريمة للمواطنين، والشمول فى الإستفادة من ثمار النمو الإقتصادى.

لقد بدت هناك انعكاسات عديدة طيبة تؤكد سلامة السياسات الاقتصادية التى تتبعها البلاد والتى أدت إلى الارتفاعات المتتالية في معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدل البطالة وتراجع عجز الموازنة وتغير هيكل الإنفاق الحكومي لصالح برامج الصحة والتعليم والبرامج الاجتماعية الأخرى على حساب دعم الطاقة واستقرار معدلات التضخم نسبياً رغم ما تم اتخاذه من إجراءات إصلاحية ضرورية، إنما لها تبعات تضخمية مؤقتة مثل ترشيد دعم الطاقة وخفض قيمة الجنيه المصري في منتصف ٢٠١٤ ويناير ٢٠١٥.

وقد أدركت المؤسسات الدولية أهمية تلك النقلة النوعية الجارية على أرض مصر حيث ارتفع التقييم السيادي (الجدارة الائتمانية) للبلاد أكثر من مرة خلال الأشهر السبعة الماضية، بجانب ما أورده تقرير صندوق النقد الدولى عما لدى الاقتصاد المصري من فرص وما يواجهه من تحديات ولكن مع التأكيد على سلامة رؤية السياسة الاقتصادية المتبعة في إدارة المشهد الحالي إذا ما استمرت الدولة على نفس النهج.

كما أن النجاح المتفرد الذى أحرزه المؤتمر الاقتصادي بشرم الشيخ على الصعيدين السياسي والاقتصادي وبعدها نجاح مصر في إصدار سند دولارى بقيمة ١,٥ مليار دولار لمدة عشر سنوات بهامش أقل مما حققته دولاً تحظى بتقييمات إئتمانية أعلى مما لمصر، إنما تعتبر علامات جديدة تأتى بعد نجاحات متتالية في استعادة الثقة في الاقتصاد المصري، وانه يتجه نحو وضعية جديدة على خارطة الإقتصاد العالمي.

إلا أن الحفاظ على تلك الإنجازات لأمر بالغ الصعوبة خاصة وأن التحديات التى تواجه الإقتصاد المصري لا تزال كبيرة وتتطلب جهود جادة لإصلاح الخلل في التوازنات المالية بجانب توفير موارد ضخمة لتفى بطموحات المواطنين في تحسين الخدمات التى تمس حياتهم اليومية.

ويعرض هذا الجزء الأركان والأهداف الاقتصادية والإجتماعية للسياسة المالية والمبادئ الحاكمة لإعداد مشروع موازنة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، وأهم الملامح والتوجهات الجديدة فى مشروع الموازنة، كما يعرض الإطار الإقتصادى الذى تم من خلاله إعداد مشروع الموازنة ويشمل تطورات أداء الإقتصاد العالمي ومؤشرات أداء الإقتصاد المصري. ثم يعرض الملامح الرئيسية للتقديرات الإجمالية لمشروع الموازنة على جانبى الإيرادات والمصروفات، ومعدلات العجز والدين العام، والنظرة المستقبلية لأداء الإقتصاد المصري.

أولاً: الأركان والأهداف الرئيسية للسياسة المالية والإقتصادية

تتمثل الأركان الرئيسية للسياسة المالية والاقتصادية التي تم على أساسها إعداد مشروع الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ في التالي:

أ - زيادة معدلات التشغيل وفرص العمل الحقيقية والمستدامة: عن طريق دفع النشاط الإقتصادى كثيف العمالة بهدف زيادة معدلات التشغيل أمام المواطنين، وذلك من خلال تحقيق الاستقرار المالي والإقتصادى، والعمل على زيادة الإستثمارات الحكومية فى البنية التحتية، وتطبيق سياسات لرفع مستوى الإنتاجية وخدمة التنمية البشرية من خلال الاهتمام بالصحة والتعليم والتدريب، وتطوير مناخ الإستثمار من خلال إجراء إصلاحات تشريعية ومؤسسية لتحفيز القطاع الخاص، وتنفيذ مشروعات تنموية تمتد آثارها للأجيال القادمة وتفتح مجالات كبيرة وجديدة أمام القطاع الخاص للتوسع فى إستثماراته مثل مشروع تنمية وتطوير محور قناة السويس.

ب - تحقيق الإستقرار المالى والإقتصادى: من خلال السيطرة على معدلات عجز الموازنة والدين العام، وعلى معدلات التضخم، ووضعها فى مسار نزولى على المدى المتوسط، وبما يؤدى لإستعادة ثقة المستثمرين المحليين والدوليين فى الإقتصاد المصرى، وذلك من خلال تعظيم الإستفادة من قدرات وموارد الإقتصاد، وترشيد وتحسين ترتيب أولويات الإنفاق العام بما يحقق أفضل تحسن فى جودة الحياة للقطاعات العريضة من المجتمع المصرى.

ج - تحقيق التنمية الشاملة والعدالة الإجتماعية: ترسيخ مفهوم التنمية الشاملة المستدامة التى تعم كل فئات المجتمع، من خلال تدعيم نظم الحماية الاجتماعية وتوفير الخدمات والإحتياجات الأساسية للمواطنين بجودة عالية، وتطبيق سياسات إستهداف أكثر فعالية لحماية الفئات الأولى بالرعاية والتخفيف من تأثير الإصلاحات المالية على القطاعات الأقل دخلاً، مع التركيز على تنمية الثروة البشرية لتمكين المواطنين، خاصة من الشباب، وتدعيم قدراتهم على الاستفادة بصورة مباشرة من ثمار النمو الإقتصادى.

وقد تم ترجمة هذه الأركان الأساسية للسياسة المالية والإقتصادية فى عدد من الأهداف الكمية المتسقة التى تحقق التوازن بين هذه الأهداف وتضمن إستمراريتها وإستدامتها:

١ -تحقيق معدل نمو إقتصادى لا يقل عن ٥% في عام ٢٠١٦/٢٠١٥، ووصولاً بمعدل نمو حوالى ٧% بحلول عام ٢٠١٩/٢٠١٨، حيث أنه من المتوقع أن يبلغ معدل النمو الإقتصادي خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ نحو ٤,٢% وأخذاً في الإعتبار أن معدل النمو بلغ في النصف الأول من هذا العام نحو ٥,٦%.

٢ -إستهداف خفض معدلات البطالة بنحو ١ نقطة مئوية لتصل إلى نحو ١١,٥ - ١٢% فى عام ٢٠١٦/٢٠١٥ وبحيث تنخفض تدريجياً إلى أقل من ١٠% بحلول عام ٢٠١٩/٢٠١٨، إعتماداً على سياسة دفع النمو الإقتصادى فى القطاعات كثيفة العمالة وإزالة التشوهات التى تحفز المشروعات كثيفة رأس المال على حساب التشغيل. حيث أن معدلات البطالة قد بلغت حتى نهاية مارس ٢٠١٥ نحو ١٢,٨% نزولاً من نحو ١٣,٤% فى يونيو ٢٠١٤.

٣ -عدم تجاوز العجز الكلى بالموازنة العامة للدولة عن مستوى ١٠% من الناتج المحلى، ومستهدف أن يصل إلى نحو ٨ -٨,٦% خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨، دون الأخذ في الحسبان أي مساعدات أو منح إستثنائية خلال الأعوام القادمة، حيث يتطلب ذلك إتخاذ إجراءات مالية على جانبى الإيرادات والمصروفات وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق لتوفير الموارد المطلوبة لزيادة الإنفاق الإجتماعى خاصة فى قطاعى الصحة والتعليم.

٤ -تراجع مستويات الدين العام (محلى وخارجى) بما لا يزيد عن مستوى ٩٠ -٩١% من الناتج المحلى، ومن المستهدف أن يصل إلى نحو ٨٠ -٨٥% خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٩، وذلك إرتباطاً بإنخفاض معدلات العجز فى الموازنة العامة المستهدفة وأخذاً فى الإعتبار تكلفة التمويل المتوقعة خلال هذه الفترة.

٥ -إنخفاض معدلات التضخم بنحو ١ نقطة مئوية وبحيث يستمر النزول التدريجى عند معدلات تقترب من ٧ -٨% على المدى المتوسط، ومن المقدر أن يكون الإنخفاض في معدلات التضخم تدريجياً ليبلغ نحو ١٠ -١١% فى عام ٢٠١٥/٢٠١٦، وبحيث يستمر النزول التدريجى عند معدلات تقترب من ٧ -٨% بحلول عام ٢٠١٨/٢٠١٩. وسوف تساهم السيطرة على معدلات عجز الموازنة فى خفض الضغوط التضخمية داخل الإقتصاد، كما أن وجود طاقات كامنة غير مستغلة داخل الإقتصاد بالإضافة إلى السياسات التى تتبعها الحكومة للتنمية البشرية وتحديث البنية الأساسية وبالتالى زيادة معدلات الإنتاجية فى الإقتصاد سوف تسمح بزيادة معدلات النمو الإقتصادى دون أن يصاحبها إرتفاعاً موازياً فى معدلات التضخم.

٦ -زيادة الإحتياطيات من النقد الأجنبى وبما يغطى نحو ٣,٥ أشهر من الواردات على المدى المتوسط، حيث وصل حجم الإحتياطى إلى ١٩,٦ مليار دولار فى نهاية مايو ٢٠١٥ أى ما يغطى أقل من ٣ أشهر من واردات السلع والخدمات. ومن المتوقع أن يؤدى التحسن فى أداء السياحة والمتحصلات من قناة السويس والصادرات غير البترولية، بالإضافة إلى حدوث زيادة ملحوظة فى تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من خلال الإستثمارات المباشرة وفى الأوراق المالية إلى تحسن أداء ميزان المدفوعات.

٧ -زيادة <u>الإستثمارات الحكومية</u> للإسراع من تنفيذ مشروعات تطوير البنية التحتية في الإقتصاد، وإستكمال تنفيذ المشروعات الكبرى وفى مقدمتها مشروعات الطرق وإستصلاح الأراضى والإسكان منخفض التكاليف ومترو الأنفاق وتطوير السكك الحديدية، وغيرها. وقد تم تخصيص نحو ٧٥ مليار جنيه أو ما يعادل ٢,٧% من الناتج المحلى الاجمالى، منها نحو ٥٥ مليار جنيه ممولة من موارد الخزانة العامة والباقى فى صورة منح وقروض وتمويل ذاتى. ويهدف مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ للحفاظ على معدل مرتفع لهذه الإستثمارات لتطوير وتحديث البنية الأساسية، وبما يتفق مع القدرة الإستيعابية والتنفيذية لها، بالإضافة إلى إستكمال تنفيذ المشروعات السابق البدء فيها وتنفذ من موارد خارج الموازنة العامة للدولة مثل مشروع تنمية محور قناة السويس وغيرها. وجدير بالذكر أن مشروع موازنة العام المالى الجديد ٢٠١٥/٢٠١٦ يتضمن أعلى زيادة فى تمويل الاستثمارات من موارد الموازنة العامة حيث بلغت جملة تلك الإستثمارات ٥٥ مليار جنيه مقابل ٤٠ -٤٥ مليار جنيه متوقع إنفاقه فى موازنة العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ بزيادة تصل إلى نحو ٢٢,٢%.

هذا بخلاف المشروعات الضخمة التى يتم تمويلها من خارج إطار الموازنة العامة سواء من خلال برامج تمويل خارجية مع المؤسسات الدولية والإنمائية والصناديق العربية المختلفة، أو من خلال القطاع الخاص بما في ذلك آليات الـ PPP وBOT، أو التحالفات المباشرة، أو من خلال أدوات التمويل غير النمطية مثل شهادات الإستثمار التى تم طرحها لتمويل مشروع قناة السويس وغيرها.

وتتمثل الأسس والمبادئ التى تم مراعاتها عند إعداد مشروع الموازنة فى التالي:

١ - مراعاة العدالة فى توزيع الإنفاق العام على مستوى الإنفاق الجاري والإستثمارى بحيث يصل إلى الفئات الأكثر احتياجاً، وتحقيق العدالة فى التوزيع الجغرافي بين المحافظات خاصة فيما يخص إتاحة المرافق والخدمات العامة. وقد إنعكس ذلك على تفوق مخصصات الصحة والتعليم على مخصصات دعم الطاقة للمرة الأولى في ٢٠١٤/٢٠١٥.

٢ - عدم تضمين تقديرات مشروع الموازنة للأثر المالى لأى إجراء إصلاحى إلا بعد إقراره من مجلس الوزراء حفاظاً على مصداقية الحكومة ومراعاة الشفافية فيما تتبناه الحكومة من سياسات وإصلاحات.

٣ - عدم إتخاذ إجراء للإصلاح الإقتصادى إلا إذا كان مغطى بإجراءات تحقق قدر من الحماية الإجتماعية للفئات الأولى بالرعاية أو على الأقل إعادة توزيع جزء من هذه الإجراءات لتحسين أحوالهم المعيشية.

٤ - التأكد من أن أى إجراء إجتماعى لا بد أن يكون له التمويل الحقيقى بما لا يؤثر على سلامة البنيان الإقتصادى وإستقراره.

ثانياً: أهم الملامح والتوجهات الجديدة فى مشروع موازنة ٢٠١٦/٢٠١٥

١. <u>تطوير الإنفاق على البعد الإجتماعى</u>: يركز مشروع الموازنة العامة خلال العام المالى القادم على تحقيق نقلة نوعية وتطوير ملموس في برامج الحماية الإجتماعية، والتنمية البشرية، وتحسين مستوى الخدمات العامة الأساسية وتطوير البنية الأساسية. ويعتبر تحقيق العدالة الإجتماعية وتحسين الأحوال المعيشية للفئات الأولى بالرعاية المحور الرئيسى للموازنة من خلال توجه الحكومة إلى تكثيف الدفع ببرامج موجهة للحماية الإجتماعية مثل مظلة المعاشات الضمانية وتشمل برامج تكافل وكرامة، والعلاج للفئات الأقل دخلاً، والإسكان المنخفض التكاليف، وكذلك تطوير العشوائيات، بجانب الإستثمارات في مجالات البنية الأساسية وتطوير الخدمات العامة.

ويبلغ إجمالى الإنفاق على برامج الحماية الإجتماعية المباشرة والبعد الإجتماعى في مشروع موازنة العام المالى القادم نحو ٤٢٧ مليار جنيه وهو يمثل ٥٠% تقريباً من جملة الإنفاق العام وبزيادة ١١,٤% عن العام المالى الجارى، حيث تضمن مشروع الموازنة تمويل برامج إجتماعية جديدة تحقق إستهدافاً أفضل للفئات الأولى بالرعاية مثل التوسع في برامج الدعم النقدى المباشر والذى تم تخصيص له مبلغ ١١,٤ مليار جنيه لتمويل برامج المعاشات الضمانية بزيادة نحو ٧١,٢% عن متوقع العام الحالى من بينها ٤,٧ مليار جنيه لتمويل برامج تكافل وكرامة، وذلك بعد إنتهاء وزارة التضامن الإجتماعى من إعداد برامج الإستهداف التى تقوم بها لوصول الدعم لمستحقيه من الفئات الأولى بالرعاية. فيستهدف برنامج "تكافل" الفئات التى تعانى من فقر شديد ولديها أولاد بالمدارس، بينما يستهدف برنامج "كرامة" الفئات التى تعانى من فقر شديد ولا تستطيع العمل، وكبار السن، والأشخاص الذين لديهم عجز كامل.

كذلك تم تخصيص مبلغ ٤,٢ مليار جنيه لدعم التأمين الصحى والأدوية وتشمل تدعيم برامج جديدة للتأمين الصحى لغير القادرين بمبلغ يزيد على ٣,٠ مليارات جنيه، وبرامج التأمين الصحى على الطلاب، والتأمين الصحى على المرأة المعيلة، والتأمين الصحى على الأطفال دون السن المدرسى، ودعم ألبان الأطفال وأدوية الأنسولين، هذا بخلاف دعم برنامج التغذية المدرسية.

كما تم تخصيص نحو ٣٨ مليار جنيه لتمويل منظومة دعم الخبز والسلع الغذائية والتى تم تطويرها خلال العام الجارى وتدخل التطبيق الكامل على مستوى الجمهورية خلال العام المالى المقبل، وذلك مع توقع زيادة عدد المستفيدين من منظومة دعم الخبز بنحو ٣ ملايين مواطن خلال العام القادم ليصل إجمالى عدد المستفيدين من هذه المنظومة إلى نحو ٧٠ مليون مواطن. كما تم تخصيص نحو ٣,٧ مليار جنيه لدعم المزارعين لتشجيع الإنتاج الزراعى في دعم شراء القمح المحلى.

وبلغت مخصصات برنامج توفير وتأهيل إسكان محدودى الدخل نحو ١٣,٧ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ١٦,٧%، حيث تتضمن تنفيذ برنامج الإسكان الإجتماعى والذى تبلغ قيمته نحو ١١ مليار جنيه، وبرنامج تطوير المناطق العشوائية بنحو ٠,٨ مليار جنيه، وتنمية القرى الأكثر فقراً بنحو ١,٣ مليار جنيه.

أهم البرامج الإجتماعية في مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦

(مليون جنيه)

البيان	٢٠١٤/٢٠١٥ موازنة	٢٠١٥/٢٠١٦ مشروع موازنة	معدل التغير (%)
إجمالى الإنفاق على المجالات الإجتماعية	٣٨٣،٤٥٩	٤٢٧،٢٤٥	١١،٤
صافى الإنفاق بعد إستبعاد الأجور	٢٥٧،٩٠٥	٢٩٥،١٢٦	١٤،٤
الإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمى	**١٥١،٨٢١**	**١٧١،٨٩٧**	**١٣،٢**
برامج الإنفاق على قطاع الصحة، أهمها:	٤٢،٤٠٢	٤٩،١٦٩ [1]	١٦،٠
دعم التأمين الصحى والأدوية وبرنامج علاج غير القادرين	٨١١	٤،٢١٩	٤٢٠،٠
الأدوية والأمصال والطعوم	٣،٣٩٧	٣،٩٣٥	١٥،٨
علاج المواطنين على نفقة الدولة	٢،٥٣٧	٢،٧٤٧	٨،٣
برامج الإنفاق على قطاعات التعليم	١٠٤،٣٣٦	١٠٩،٧٣٠ [2]	٥،٢
الإنفاق على البحث العلمى	٥،٠٨٣	٧،٠٩٨	٣٩،٦
برامج أخرى للصحة والتعليم والبحث العلمى [3]	٠	٥،٩٠٠	
الإنفاق على الدعم السلعى [4]، وأهمها:	**١٢٤،٦٢٦**	**١٣٦،٠٠٣**	**٩،٠**
المواد البترولية [5]	٧٠،٢١٧	٦١،٧٠٤	١٢،١-
السلع التموينية	٣١،٥٥٧	٣٧،٧٥١	١٩،٦
دعم الكهرباء [6]	٢٨،٧٤٩	٣١،٠٧٣	٨،١
دعم المزارعين	٣،٣٥٣	٣،٧٢٦	١١،١
دعم شركات المياه	٧٥٠	١،٧٥٠	١٣٣،٣
الإنفاق على الدعم النقدى، و أهمها:	**٦٠،٦٢٩**	**١١،٣٥١**	**٧١،٢**
معاش الضمان الاجتماعى [7]	٦،٥٠٠	٦،٥٠٠	٠،٠
تكافل وكرامة	٠	٤،٧٠٠	
معاش الطفل	٥٣	٧٠	٣٢،١
مساعدات شهرية	٧٦	٨١	٦،٦
تدعيم صناديق التأمين والمعاشات [8]	**٣٣،٢١٣**	**٥٢،٤٨٥**	**٥٨،٠**
الإنفاق على الإسكان، وأهمها:	**٢١،٩١١**	**٢٥،٣٣٠**	**١٥،٦**
برنامج الإسكان الإجتماعى	٩،٦٥٠	١٣،٠٠٠	٣٤،٧
صندوق دعم نشاط التمويل العقارى	٦١٣	١،٣٤٠	١١٨،٦
تطوير المناطق العشوائية	٦١٠	٨٢٠	٣٤،٤
تنمية قرى الأستهداف الجغرافى الاكثر فقراً	٨٤٨	١،٣٢٠	٥٥،٧
دعم فائدة القروض الميسرة	٧٥٠	٥٠٠	٣٣،٣-
الشباب والثقافة والشئون الدينية	**١٨،٣٧٥**	**٢٠،١٧٣**	**٩،٨**
برامج أخرى إجتماعية، وأهمها:	**١٦،٨٨٤**	**١٠،٠٠٦**	**٤٠،٧-**
دعم توصيل الغاز الطبيعى للوحدات السكنية	١،٥٠٠	١،٢٠٠	٢٠،٠-
دعم نقل الركاب	١،٤٨٨	١،٥٩٠	٦،٨
دعم تنمية الصعيد	٢٠٠	٢٠٠	٠،٠
دعم اشتراكات الطلبة (سكك حديدية ومترو الأنفاق)	٢٠٠	٢٧٥	٣٧،٥
دعم الخطوط غير الاقتصادية	٨٠٠	١،٠٠٠	٢٥،٠
صندوق مركبات النقل السريع	٣٤٧	٢٦٣	٢٤،٢-
التدريب	١٢٥	١٢٥	٠،٠
أخرى	١١،٤١٢	٥،٣٥٣	٥٣،١-

١/ يصل إلى نحو ٦٢ مليار جنيه بعد إضافة إنفاق بعض جهات الموازنة العامة والهيئات الإقتصادية بجانب الاعتمادات المدرجة في التقسيم الوظيفي.

٢/ يصل إلى نحو ١١٨ مليار جنيه بعد إضافة إنفاق بعض جهات الموازنة العامة بجانب الاعتمادات المدرجة في التقسيم الوظيفي.

٣/ سيتم تحديدها أثناء العام.

٤/ لا يتضمن دعم الأدوية وألبان الأطفال المدرجة ضمن الإنفاق على قطاع الصحة.

٥/ يمثل دعم المواد البترولية المتوقع فى عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بمبلغ ١٠٠،٣ مليار جنيه فى تقديرات الموازنة الأصلية.

٦/ يمثل دعم الكهرباء المتوقع فى عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بمبلغ ٢٧،٢ مليار جنيه فى تقديرات الموازنة الأصلية.

٧/ يمثل معاش الضمان الإجتماعى المتوقع فى عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بمبلغ ١٠،٧ مليار جنيه فى تقديرات الموازنة الأصلية.

٨/ بخلاف مبلغ ٢٤ مليار جنيه فوائد على الصكوك المصدرة لصالح صناديق التأمينات والمعاشات.

٢. <u>إستمرار تطوير قطاع الكهرباء</u> تولى الحكومة إهتماماً كبيراً في مشروع موازنة ٢٠١٥/٢٠١٦ لقطاع الكهرباء، وذلك لسد فجوة الطاقة مقارنة بحجم الإستهلاك حيث شهدت السنوات الماضية إنقطاعاً متكرراً فى التيار الكهربائى أثر سلبياً على المواطنين وكذلك أداء القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة في الإقتصاد. وسوف تدخل الخدمة خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ ستة محطات جديدة لتوليد الكهرباء بطاقة ٣,٦ جيجاوات ضمن الخطة الإسعافية للكهرباء. وسوف يتطلب ذلك زيادة في كمية الوقود المطلوبة لتوليد الطاقة في هذه المحطات، حيث تم لأول مرة هذا العام إستيراد الغاز الطبيعى وهو ما ينتظر أن يستمر بمعدلات أعلى خلال العام المالى المقبل بالإضافة إلى زيادة كميات السولار والمازوت المستهلكة.

وقد أدت هذه التطورات إلى أن يبلغ إجمالى دعم الكهرباء الناتج عن فروق أسعار المواد البترولية نحو ٣١ مليار جنيه في مشروع الموازنة بزيادة نحو ٨,١% عن العام السابق، وذلك على الرغم من إجراءات ترشيد الدعم المقررة لذلك العام والتى تم إستبعاد الشرائح الثلاثة الأولى الأقل إستهلاكاً بالنسبة للاستهلاك المنزلى من الزيادات المقررة في الأسعار.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة قامت بعدة إجراءات إصلاحية في قطاع الكهرباء بخلاف الإصلاح السعرى وتشمل فتح المجال للقطاع الخاص للمرة الأولى للمشاركة في إنتاج الكهرباء، بالإضافة إلى طرح تعريفة لشراء فائض الكهرباء المنتج من القطاع الخاص بإستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح لكمية ٤ جيجاوات، كما إجتذب القطاع حجم كبير من الإستثمارات الأجنبية للمشاركة في توليد الطاقة تم الإعلان عن جانب كبير منها خلال المؤتمر الإقتصادى للتنمية الذى عقد في مارس ٢٠١٥، هذا بالإضافة إلى إجراءات لترشيد الإستهلاك تشمل تطبيق نظام جديد لإنارة الشوارع.

٣. <u>السيطرة على تفاقم الأجور</u>

تتضمن موازنة عام ٢٠١٥/٢٠١٦ إجراءات هيكلية تستهدف إحكام السيطرة على تفاقم مصروفات الأجور والتى إرتفعت من نحو ٨٥ مليار جنيه في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى نحو ٢٠١ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، وتقدر مصروفات الأجور في الموازنة الجديدة بنحو ٢١٨ مليار جنيه بزيادة ٨,٥% عن العام السابق، حيث سيتم تثبيت المكافآت والبدلات لجميع العاملين بالدولة بلا إستثناء كإحدى الإصلاحات الهيكلية والمالية الضرورية لتحقيق الإستقرار المالى وتوجيه مزيد من موارد الدولة نحو الإنفاق على البرامج التنموية والحماية الإجتماعية.

كما يبدأ تطبيق قانون الخدمة المدنية الجديد رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥. ويعتبر هذا القانون خطوة فى إطار العمل على تحسين كفاءة الجهاز الإدارى للدولة، وحل التشوهات فى هيكل الأجور، وتطبيق معايير جديدة للتوظيف والترقى تقوم على الكفاءة وبما يسمح بإعداد كوادر جديدة لتحمل المسئولية فى العمل الحكومى. وتتمثل أهم سمات القانون الجديد فى:

أ - شغل الوظائف فى الدولة يكون على أساس الكفاءة والجدارة ودون محاباة أو وساطة، بإعلان مركزى يكفل تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين. ويكون شغل هذه الوظائف بامتحان ينفذه الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

ب -تطوير جدول أجور الموظفين بالدولة ليصبح مبسط يتكون من عنصرين فقط أجر وظيفى وأجر مكمل.

ج - استحداث نظام جديد لتقويم أداء الموظفين وإزالة الإرتباط بين الترقية والحصول على الحد الأقصى فى مرتبة الكفاية، وربط تقارير الكفاية بالعمل الفعلى وإلغاء التقارير الحكمية.

د - تفعيل نظم التدريب وتطويرها وإعتبار اجتياز التدريب إحدى شروط الترقى، بهدف إعداد كوادر جديدة مؤهلة وقادرة على القيادة.

ه - تخفيض المدد البينية للترقية إلى ثلاث سنوات، وهو ما يضاعف عدد مرات علاوات الترقية للموظفين.

و - تقديراً من الدولة لمتحدى الإعاقة فقد تم زيادة مدة الإجازة الاعتيادية خمسة عشر يوماً لذوى الاحتياجات الخاصة بالإضافة إلى رصيد الأجازات الاعتيادية الحالية.

ز - تنفيذاً للتكليف الدستورى بمراعاة المرأة العاملة فقد تم زيادة مدة إجازة الوضع للموظفة إلى أربعة أشهر بدلاً من ثلاثة بأجر كامل بحد أقصى ثلاث مرات طوال مدة عملها بالخدمة المدنية.

ح - إضافة مصابى العمليات الإرهابية للوظائف التى تحجز لمصابى العمليات الحربية، تقديراً من الدولة لتضحياتهم الغالية.

ط - التأكيد على الشفافية ومحاربة الفساد، وحظر تلقى أو قبول هدايا.

ى - تيسير ترك الخدمة اختيارياً.

٤. <u>إستكمال الإصلاحات المالية والهيكلية</u>

يأتى مشروع الموازنة العامة للعام المالى الجديد ٢٠١٥/٢٠١٦ مثقلاً بأعباء زيادة كل من مصروفات الأجور ومساهمات الخزانة فى صناديق المعاشات التي تلتزم بها وزارة المالية والمترتبة على القرارات التى تم إتخاذها خلال السنوات الماضية، بالإضافة إلى زيادة أعباء خدمة الدين العام نتيجة زيادة عجز الموازنة العامة بشكل كبير خلال السنوات الماضية، وتقدر قيمة هذه الإلتزامات وحدها بأكثر من ٥١٥ مليار جنيه، وتمثل ١٢٢% من جملة الإيرادات الضريبية المتوقع تحصيلها خلال العام المالى القادم. وهو ما ينذر بضرورة التحرك نحو إستكمال الإصلاحات المالية التى تضمن تحقيق الاستدامة المالية والاستقرار الإقتصادى على المدى المتوسط، وحتى لا يقع الإقتصاد فى صعوبات مالية تهدد سلامة الإقتصاد المصرى.

وتزداد أهمية إستكمال تنفيذ الإصلاحات المالية التى يقع عبؤها على أصحاب الدخول المرتفعة دون محدودى الدخل، وأن تتم فى توقيتاتها المقررة، فى ضوء الحاجة لتوفير موارد إضافية يمكن توجيهها لزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم بما يحقق طفرة حقيقية فى مستوى هذه الخدمات، كما أن إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام وتحقيق أفضل إستخدام لموارد الدولة ضرورى لتمويل خطة الحكومة الطموحة لإحداث طفرة فى مستويات الخدمات العامة وتحديث البنية الأساسية وفى تطوير برامج الحماية الإجتماعية. وتتمثل أهم الإصلاحات المالية فى مشروع الموازنة للعام المالى القادم:

- إستكمال منظومة ضريبة القيمة المضافة المطبقة جزئياً في الوقت الحالى بهدف زيادة العدالة ولمعالجة التشوهات الموجودة في التطبيقات الحالية لضريبة المبيعات.
- ترشيد إستخدام الطاقة والموارد المخصصة لها بهدف زيادة الإنفاق على البرامج الإجتماعية الأخرى من خلال سياسة متكاملة للطاقة تهدف لتحقيق أفضل إستخدام لموارد الطاقة المتاحة، وتنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وتنمية الإستثمارات فى مجال البترول والغاز، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص فى إنتاج وتوليد الطاقة. وعلى أن تأخذ إصلاحات الكهرباء في الاعتبار توجيهات السيد/ رئيس الجمهورية بتخفيف الأعباء على الفئات الأقل دخلاً والذى شمل إعفاء الشرائح الثلاث الأقل إستهلاكاً للكهرباء حتى ٢٠٠ كيلووات/ ساعة في الشهر.
- زيادة الرسوم على بعض الأنشطة والتراخيص التى لم تتغير لفترات طويلة ويقع عبء هذا الإصلاح على أصحاب الدخول المرتفعة.

- زيادة الموارد من الإيرادات غير الضريبية وبما فى ذلك توفيق أوضاع الأراضى السابق الحصول عليها للاستصلاح الزراعى وتم إستخدامها لغير غرضها الأصلى.
- أيلولة الجزء الأكبر من الأرباح والفوائض التى تحققها مؤسسات الدولة مثل البنوك وبعض الهيئات العامة إلى الخزانة العامة وخفض حجم الأرباح المحتجزة.

٥. زيادة فاعلية الأثر المالى للإصلاحات الضريبية السابق إتخاذها

قامت الحكومة خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ بإتخاذ بعض الإجراءات الإصلاحية التى لم تتحقق عوائدها خلال العام ذاته ويتوقع أن تحقق حصيلة إضافية خلال العام المالى المقبل، ومن أهمها:

- التطبيق الكامل لقانون المناجم والمحاجر الجديد بعد صدور اللائحة التنفيذية للقانون، وبدء تحصيل عوائده بالكامل لصالح الخزانة العامة حيث تبلغ تقديرات حصيلة المناجم والمحاجر نحو ١٠ مليار جنيه فى مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦.
- تحقيق الزيادة التدريجية فى الإيرادات مع توسيع دائرة تطبيق قانون الضريبة العقارية بعد تعديله، وذلك بعد الانتهاء من إجراء إتفاقية محاسبة المنشآت القطاعية مع الوزارات المختصة بالنسبة لقطاع الأعمال، وبعد إنتهاء مرحلة الطعون على التقييمات بالنسبة لباقى الأنشطة، ومع إنتظام المجتمع الضريبى فى سداد التزاماته.
- الأثر المالى للضريبة على توزيعات الأرباح التى تم البدء فى تطبيقها خلال العام المالى الجارى.

٦. فض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة

يعتبر فض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة التى تراكمت على مدى عقود من الإصلاحات الهامة خاصة وأن تفاقمها يزيد من تعقد العلاقة المالية التى تربط بين جهات الدولة كما يضعف الموقف المالى لهذه الجهات ويحد من قدرتها فى الحصول على التمويل وعلى مستوى أدائها في تقديم الخدمات.

ويتصدى مشروع موازنة ٢٠١٥/٢٠١٦ لهذه الأزمة المزمنة مع التأكيد على أن الحل لا بد أن يكون تدريجياً. وقد تم تخصيص مبلغ ٥ مليار جنيه كمساهمة للخزانة العامة في رأسمال الصندوق السيادى لإدارة أصول الدولة. كذلك تم إدراج مبالغ لفض جزء من تشابكات الخزانة وصناديق التأمينات والمعاشات وعدد من المؤسسات والجهات التابعة للدولة.

ثالثاً: الإطار المالى والإقتصادى

أ – أهم تطورات أداء الاقتصاد العالمى

لقد بنيت تقديرات مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠١٥ -٢٠١٦ على أساس معدل نمو متوقع للإقتصاد العالمى يتراوح ما بين ٣,٥ و٣,٨% خلال عامى ٢٠١٥ و٢٠١٦ على التوالى، إرتفاعاً من متوسط معدل نمو قدره ٣,٤% خلال العامين السابقين طبقاً لأحدث تقرير عن آفاق الاقتصاد العالمى الصادر عن صندوق النقد الدولى.

جدول (١): معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى، بالأسعار الثابتة

(نسبة مئوية)

المنطقة/ الدولة	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
	فعليات						متوقع			
الإقتصاد العالمى	٣,١	-٠,٠١	٥,٤	٤,٢	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٥	٣,٨	٣,٨
الدول المتقدمة	٠,٢	-٣,٤	٣,١	١,٧	١,٢	١,٤	١,٨	٢,٤	٢,٤	٢,٢
الولايات المتحدة	-٠,٣	-٢,٨	٢,٥	١,٦	٢,٣	٢,٢	٢,٤	٣,١	٣,١	٢,٧
منطقة اليورو	٠,٥	-٤,٥	٢,٠	١,٦	-٠,٨	-٠,٥	٠,٩	١,٥	١,٧	١,٦
اليابان	-١,٠	-٥,٥	٤,٧	-٠,٥	١,٨	١,٦	-٠,١	١,٠	١,٢	٠,٤
دول متقدمة أخرى	١,٨	-١,١	٥,٨	٣,٣	٢,١	٢,٢	٢,٨	٢,٨	٣,١	٣,٢
الدول الصاعدة	٥,٨	٣,١	٧,٤	٦,٢	٥,٢	٥,٠	٤,٦	٤,٣	٤,٧	٥,٠
الدول النامية فى آسيا	٧,٣	٧,٥	٩,٦	٧,٧	٦,٨	٧,٠	٦,٨	٦,٦	٦,٤	٦,٣
الصين[١/]	٩,٦	٩,٢	١٠,٤	٩,٣	٧,٨	٧,٨	٧,٤	٦,٨	٦,٣	٦,٠
الهند	٣,٩	٨,٥	١٠,٣	٦,٦	٥,١	٦,٩	٧,٢	٧,٥	٧,٥	٧,٦
كومونويلث الدول المستقلة	٥,٣	-٦,٣	٤,٦	٤,٨	٣,٤	٢,٢	١,٠	-٢,٦	٠,٣	٢,٠
روسيا ١/	٥,٢	-٧,٨	٤,٥	٤,٣	٣,٤	١,٣	٠,٦	-٣,٨	-١,١	١,٠
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٣,٩	-١,٣	٦,١	٤,٩	٣,١	٢,٩	١,٣	٠,٩	٢,٠	٢,٧
البرازيل	٥,٠	-٠,٢	٧,٦	٣,٩	١,٨	٢,٧	٠,١	-١,٠	١,٠	٢,٣
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٥,٢	٢,٣	٥,١	٤,٥	٤,٩	٢,٣	٢,٤	٢,٧	٣,٧	٤,٤
المملكة العربية السعودية	٨,٤	١,٨	٤,٨	١٠,٠	٥,٤	٢,٧	٣,٦	٣,٠	٢,٧	٣,١
مصر[٣/٢]	٧,٢	٤,٧	٥,١	١,٨	٢,٢	٢,١	٢,٢	٤,٢	٥,٠	٥,٨
إفريقيا جنوب الصحراء	٦,٠	٤,٠	٦,٧	٥,٠	٤,٢	٥,٢	٥,٠	٤,٥	٥,١	٥,٣
جنوب إفريقيا[١/]	٣,٢	-١,٥	٣,٠	٣,٢	٢,٢	٢,٢	١,٥	٢,٠	٢,١	٢,٤

المصدر: صندوق النقد الدولى، تقرير آفاق الاقتصادى العالمى، أبريل ٢٠١٥.

١/ تبدأ التوقعات من ٢٠١٣، وليس ٢٠١٤.

٢/وفقاً لتقديرات مشروع الموازنة العامة للدولة.

٣/ سنة مالية، حيث تمثل "٢٠١١" السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠.

وعلى الرغم من هذا التحسن الطفيف للإقتصاد العالمى، إلا أنـــه هنـــاك تباين فى معدلات النمو المحققة لدول العالم المختلفة وخاصـــة المـــؤثرة على معدلات النمو العالمى؛ حيث ساهمت الدول المتقدمة وفى مقـــدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بمعدلات نمو تفوق النسب المحققة في الـــدول الناشئة والنامية. كما انه لا يزال هناك مخاطر تحيط بتعـــافى الإقتـــصاد العالمى والتى مازالت مستمرة فى ظل التحديات التى تواجه بعـــض دول منطقة اليورو وتباطؤ النمو فى الإقتصاديات الناشئة، خاصة مع تراجـــع نمو الإستثمار فى الصين والهبوط الحاد فى أسعار العملة فى روسيا، وما لذلك من تأثير سلبى على تحول التدفقات الرأسمالية وضعف فى ميـــزان المعاملات الخارجية وتراجع النشاط الإقتصادى فى هذه البلدان وخاصـــة المصدرة للبترول وللسلع الأولية.

وتشير التوقعات حول النمو الإقتصادي العالمي إلى أنها تتسم بالإيجابية، ولكنها تنطوي على بعض من التباين، وذلك فى ضوء النقاط التالية:

<u>إستمرار تأثر الإقتصاديات الدولية بالأزمة المالية العالمية</u>:

فعلى الرغم من تحسن التوقعات حول مستقبل النمو الإقتصادي العـــالمي إلا أنها لم تصل إلى ما كانت عليه قبل الأزمة المالية العالميـــة، فالآثـــار السلبية التي تركتها كلا من الأزمة المالية وأزمة اليورو لا تزال واضحة فى الأداء الضعيف للقطاع المصرفي ومستويات الدين المرتفعـــة ســـواء على مستوي القطاع العام أو الخاص مما يؤدي إلى ضعف الطلب الكلـــي وبالتالي تباطؤ معدلات النمو في العديد من البلدان؛ حيث كـــان لـــضعف النشاط الإقتصادى في عديد من الدول وفى مقـــدمتها الـــصين واليابـــان وروسيا مردود سلبى على خفض الطلب العالمى والتجارة الدولية.

التغيرات في أسعار الصرف:

شهدت الفترة الماضية تحركات كبيرة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية فى الأسواق العالمية، كان أهمها الارتفاع الكبير في سعر صرف الدولار، وتراجع كلا من اليورو والين، وذلك في ضوء توجه الولايات المتحدة الأمريكية للتخفيف من السياسة النقدية التوسعية التي بدأتها منذ بداية الأزمة المالية العالمية والتوقعات حول اتجاهها لرفع أسعار الفائدة، في الوقت نفسه تتجه كلا من منطقة اليورو واليابان في إتباع خطط للتوسع النقدي وخفض أسعار الفائدة. الأمر الذي من المتوقع أن يكون له أثار إيجابية على زيادة الطلب على سلع كلاً من منطقة اليورو واليابان، وبالتالي إرتفاع معدلات النمو الإقتصادي بها، كما أنه من المتوقع أن تكون السياسة النقدية غير التقليدية للولايات المتحدة قادرة على المحافظة على معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة نسبياً خاصة في ظل تراجع أسعار النفط.

التغيرات في أسعار السلع الرئيسية:

أما بالنسبة لأداء أسواق السلع الرئيسية، فطبقاً لأحدث البيانات المنشورة فى تقرير آفاق أسعار السلع العالمية الربع سنوى والصادر عن البنك الدولى فى ابريل ٢٠١٥، فقد استمر الإنخفاض فى أسعار السلع العالمية خلال عام ٢٠١٤ للعام الرابع على التوالى مقارنة بالأسعار المحققة أوقات الذروة خلال عام ٢٠١١. وفى ذات السياق فقد سجلت عدد من السلع الرئيسية انخفاضاً ملحوظاً خلال الربع الأول من عام ٢٠١٥ مقارنة بالربع الأخير من العام السابق وعلى رأسها كل من الطاقة، والمعادن، والمنتجات الزراعية لتحقق انخفاضاً بنحو ٢٨%، و١١%، و٥% على التوالى، وذلك نتيجة لعدة عوامل منها تزايد الإنتاج وتحسن المعروض العالمى بما يفوق الطلب، فضلاً عن زيادة المحاصيل بسبب تحسن الأحوال المناخية، وإرتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن الإنخفاض المحقق فى الأسعار العالميـــة لقطـــاع "الطاقة" بنحو ٢٨% خلال الربع الأول من عام ٢٠١٥ يرجع فى الأساس نتيجة لانخفاض أسعار البترول بنحو ٣١% وذلك فى ضوء زيادة الإنتاج من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وانخفاض أسعار الفحـــم بـــــ١٢%، وانخفاض أسعار الغاز الطبيعى بـــ١٦%، مما عوض تراجع المعـــروض من الدول المصدرة الأخرى وعلى رأســـها ليبيـــا، وإيـــران، ونيجيريـــا، وجنوب السودان نتيجة للاضطرابات السياسية التى تواجه تلـــك الـــبلاد. وبالنسبة للقطاع السلعى "غير البترولي"[1] فقد حقق انخفاضا بنحـــو ٦% خلال نفس الفترة من العام فى ضوء تراجع الأســـعار العالميـــة للـــسلع الزراعية وخاصة إنخفاض الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية بنحو ٥%. ويتوقع تقرير البنك الدولى إستمرار تراجع الأسعار نتيجة زيادة الإنتـــاج وضعف الطلب العالمى على جميع السلع البترولية وغير البترولية.

جدول (٢): أسعار السلع الأولية فى التجارة العالمية

(دولار /وحدة)

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
	فعليات					متوقع		
أسعار الطاقة								
خام برنت (دولار للبرميل)/١	٩٢,٧	١٠٥,٤	١٠٢,٣	١٠٥,٥	٧٣,٩	٧٥,٠	٧٠,١	٧٢,١
غاز طبيعى (اليابان، دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية)	١٠,٨	١٤,٧	١٦,٦	١٦,٠	١٦,٠	١٢,٠	١٢,٢	١٢,٤
غاز طبيعى (الاتحاد الاوروبى، دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية)	٨,٣	١٠,٥	١١,٥	١١,٨	١٠,١	٨,٥	٨,٦	٨,٨
غاز طبيعى (الولايات المتحدة، دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية)	٤,٤	٤,٠	٢,٨	٣,٧	٤,٤	٣,٠	٣,٢	٣,٥
أسعار مواد الغذاء والسلع الأولية								
القمح الأمريكى (دولار / طن)/٢	١٩١,٠	٢٧٩,٥	٢٤٨,٦	٢٨٣,١	٢٨٤,٠	٢٣٢,٥	٢٠٥,٣	٢٢٣,١
فول الصويا (دولار / طن)	٤٤٩,٨	٥٤٠,٧	٥٩١,٤	٥٣٨,٤	٤٩٢,٠	٤٢٠,٠	٤٢٩,٠	٤٣٨,٠
زيت فول الصويا (دولار / طن)	١،١٢٣	١،١٦٨	١،١٢٥	١،٠٥٧	٩٠٩	٧٨٠	٨٠٠	٨٢٠
الأرز (تايلاند، ٥%، دولار / طن)	٤٨٨,٩	٥٤٣,٠	٥٦٣,٠	٥٠٥,٩	٤٢٢,٨	٤١٥,٠	٤١١,٤	٤٠٧,٨
الذرة (دولار / طن)	١٨٥,٩	٢٩١,٧	٢٩٨,٤	٢٥٩,٤	١٩٢,٩	١٨٠,٠	١٨٣,٦	١٨٧,٤
السكر (السعر العالمى، دولار / كيلو جم)	٠,٤٧	٠,٥٧	٠,٤٧	٠,٣٩	٠,٣٧	٠,٣٣	٠,٣٣	٠,٣٤
الشاى (متوسط الأسعار العالمية، دولار / كيلو جم)	٢,٨٨	٢,٩٢	٢,٩٠	٢,٨٦	٢,٧٢	٢,٦٥	٢,٧٠	٢,٧٥

المصدر: البنك الدولى، تقرير آفاق أسواق السلع، أبريل ٢٠١٥.

١/ تعكس الارقام بيانات سنة مالية، حيث تمثل "٢٠١٢" السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١. تم احتساب متوسط خام برنت وفقا لأسعار خام برنت المستقبلية (Futures) بالاضافة لتوقعات صندوق النقد الدولى.

٢/ تعكس الارقام بيانات سنة مالية، حيث تمثل "٢٠١٢" السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١. تم احتساب متوسط سعر القمح (Hard Red Winter and Soft Red Winter) وفقا لأسعار القمح المستقبلية (Futures) فى البورصات العالمية.

١ القطاع غير البترولى يشمل المعادن، السلع الزراعية، السلع الغذائية.

شكل (١): تطور أسعار البترول العالمية

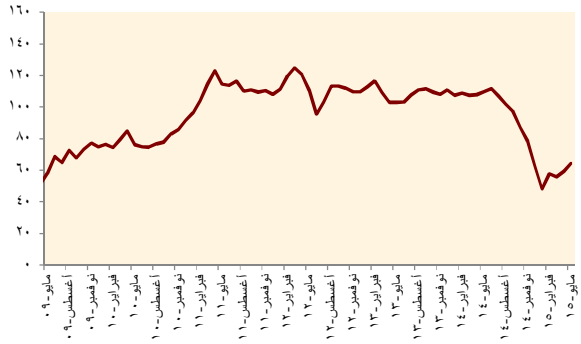

المصدر: البنك الدولى

شكل (٢): تطور الأسعار العالمية للسلع

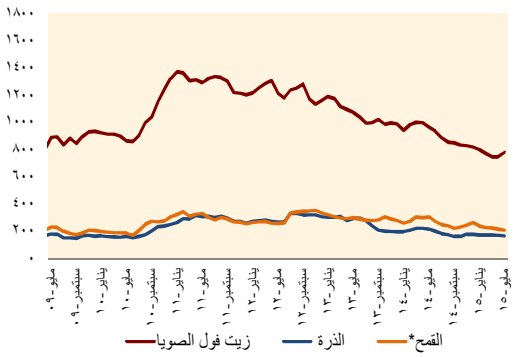

*يعكس متوسط سعر القمح بنوعيه (Hard Red Winter, and Soft Red Winter)
المصدر: البنك الدولى

وتفترض تقديرات مشروع الموازنة العامة للعام المالى الجديد ٢٠١٥/٢٠١٦ بدء عودة الارتفاع التدريجى فى أسعار بعض السلع بحيث يرتفع متوسط سعر البترول (خام برنت) إلى نحو ٧٠ دولار/ برميل مقابل ٥٥ -٦٥ فى الوقت الحالى، وأن يبلغ متوسط سعر القمح ٢٤٥ دولار/ طن بعد إضافة تكلفة الشحن والتفريغ والنقل، وهو ما ينعكس على فاتورتى دعم المواد البترولية والسلع الغذائية.

وتشير هذه التطورات إلى وجود فرص وتحديات أمام الإقتصاد المصرى، فمن ناحية يتمثل الأثر الإيجابى المتوقع فى تحسن ميزان المعاملات الجارية نتيجة لانخفاض الأسعار العالمية للمواد الغذائية والمواد البترولية وبالتالى تخفيف الضغوط على رصيد البنك المركزى من الاحتياطات الدولية بالعملة الأجنبية، بالإضافة إلى تخفيف الضغوط على الموازنة العامة للدولة من خلال خفض حجم المطلوبات للإنفاق على دعم المواد البترولية والسلع الغذائية.

وعلى النحو الآخر، فإن التحدى يتمثل فى ضعف الطلب العالمى مما يكون له أثر على صادرات الدول النامية والناشئة ومن بينها مصر خاصة من شركاء مصر التجاريين فى الإتحاد الأوروبى، بالإضافة إلى الأثر السلبى لإنخفاض حركة التجارة العالمية على إيرادات قناة السويس، بالإضافة إلى إمكانية تأثر إيرادات السياحة.

ب – مؤشرات أداء الاقتصاد المصرى

واجه الاقتصاد المصرى تحديات بالغة خلال مرحلة التحول السياسى وما صاحبها من تحديات، إلا أن العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ شهد بداية تعافى الاقتصاد المصرى. ويعتبر الاستقرار السياسى والإصلاحات المالية والإقتصادية التى شهدتها البلاد خلال العام الماضى هى نقطة الانطلاق نحو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة. إلا أنه يتعين القول أن التحديات التى تواجه تلك المرحلة كبيرة ولم تنتهى بعد وهو ما سيتطلب جهود ضخمة على مسارات التنمية والتوازنات المالية والحماية الإجتماعية على مدار سنوات قادمة لا محالة.

ومما لا شك فيه فإن الإصلاحات المالية والهيكلية التى قامت الحكومة باتخاذها خلال الفترة الماضية قد ساهمت فى حدوث تقدم كبير نحو استعادة الثقة فى الإقتصاد المصرى. حيث قامت الحكومة بتنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج المتكاملة فى مختلف المجالات بهدف تحقيق الإستقرار المالى والإقتصادى وتحقيق معدلات نمو تكفى لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل وجذب الإستثمارات وتطوير البنية الأساسية ورفع كفاءة برامج الحماية الإجتماعية لضمان توزيع أفضل للموارد المتاحة على مختلف فئات المجتمع خاصة الفقراء والفئات الأولى بالرعاية.

كما ساهم مؤتمر "دعم وتنمية الإقتصاد المصرى" الذى تم عقده بمدينة شرم الشيخ خلال شهر مارس ٢٠١٥، فى بدء وضع مصر بقوة على خريطة الإستثمار الدولية، حيث حقق نجاحاً منقطع النظير وسط مساندة دولية وإقليمية كبيرة لمستقبل الإقتصاد المصرى. ولقد شهد المؤتمر الإعلان عن عدة مشروعات عملاقة تهدف لتحسين النشاط الإقتصادى ودفع معدلات النمو مثل مشروع قناة السويس الجديدة والمركز اللوجستي بدمياط، ومدينة التجارة والتسوق بخليج السويس ومشروعات أخرى فى مجالات النقل والموانئ البحرية، بالإضافة إلى الاستثمارات المستهدفة فى كافة القطاعات خاصة في قطاعى الطاقة (بترول وكهرباء) والإسكان.

ويكتسب البرنامج الإقتصادى دعماً متزايداً من جانب المؤسسات الدولية المختلفة ومؤسسات التقييم والتصنيف الإئتمانى الدولية. حيث أشاد تقرير صندوق النقد الدولى الذى صدر عقب مشاورات المادة الرابعة التى عقدت فى القاهرة فى نوفمبر ٢٠١٤ بالإصلاحات التى قامت بها الحكومة فى الآونة الأخيرة وببرنامج الحكومة الذى يسمح بزيادة معدلات النمو وتحقيق الإستقرار المالى والإقتصادى وحماية الفئات الأولى بالرعاية وتحسين جودة الخدمات العامة. كما أكد التقرير على أن التحديات التى تواجه الإقتصاد المصرى تستلزم الاستمرار فى تنفيذ الإصلاحات المدرجة بخطة الحكومة على المدى المتوسط لتحقيق الأهداف المرجوة. كما قامت مؤسسة "موديز" فى شهر إبريل ٢٠١٥ برفع درجة التصنيف الإئتمانى لمصر إلى درجة B٣ مع إبقاء النظرة المستقبلية عند درجة مستقر، وهو استكمال لخطوات مماثلة متتابعة قامت خلالها مؤسسات التقييم الدولية الأخرى مثل "فيتش"، و"ستاندرد آند بورز" بتحسين درجة التقييم الإقتصادى للبلاد منذ نوفمبر ٢٠١٤.

ولقد تبلور نجاح البرنامج الاقتصادى للحكومة المصرية فى استعادة الثقة والدعم الدولى والإقليمى للمستثمرين من خلال الإقبال الشديد على إصدار وزارة المالية لسندات بالعملة الأجنبية فى الأسواق الدولية بقيمة ١,٥ مليار دولار فى يونيو ٢٠١٥ مما يضع مرجعاً استرشادياً لتسعير السندات المصرية ويسمح للمؤسسات المصرية الأخرى باللجوء لهذا النوع من التمويل. لذا فان هذا الإصدار يعتبر خطوة رئيسية مهمة في مسار الاقتصاد المصرى وقدرته على توفير احتياجاته التمويلية من خلال أسواق المال الدولية بأسعار مناسبة.

وسوف تستكمل الحكومة جهودها لإحداث نقلة نوعيـــة فـــى إدارة الإقتصاد الوطنى ودعم الثقة فى سلامة الإقتصاد من خلال الاستمرار فى تطبيق الإصلاحات المالية والإقتصادية والإجتماعية التى تحقق الإستقرار والنمو والاستدامة على المدى المتوسط والطويل.

ولقد كان للتطورات السابق ذكرها مردود إيجـــابى علـــى عـــدد مـــن المؤشرات الإقتصادية. وفيما يلى أهم المؤشرات التى تعكـــس تطـــورات الأداء الاقتصادى:

١. <u>نمو الناتج المحلى :</u>

تسارعت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث حقـــق أعلـــى معدل نمو خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ بنحو ٦,٨% وبمتوسط ٥,٦% خلال النصف الأول من العام مقارنة بـــ١,٢% خـــلال النصف الأول من العام المالى السابق، مما يؤكد قـــدرة الاقتـــصاد علـــى الاستجابة بشكل ملحوظ لما تتبعه الحكومة من سياسات إصلاحية وبمـــا يمهد الطريق إلى انطلاقة حقيقية.

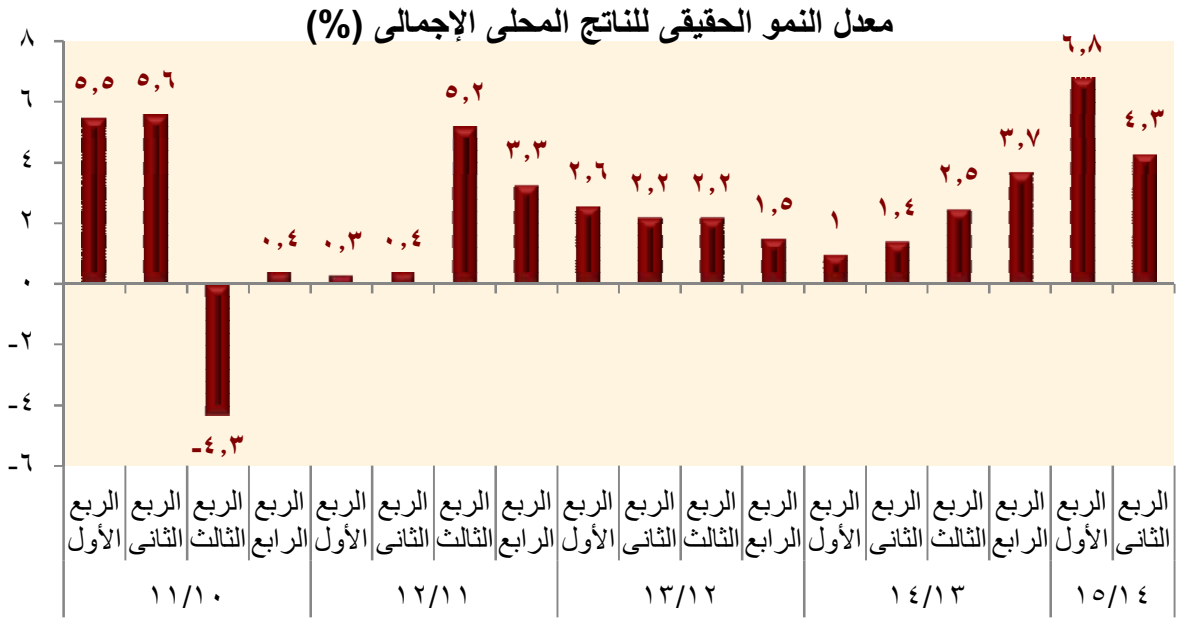

فعلى جانب العرض، كان من أبرز القطاعات الدافعة للنمو خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية حيث حقق معدل نمو يقدر بنحو ١٨,٤%، كما حقق قطاع السياحة معدل نمو حقيقى يقدر بحوالى ٥٢,٧%، بينما حقق قطاع التشييد والبناء معدل نمو يقدر بنحو ٩,٥%.

أما على جانب الطلب، فقد حققت الإستثمارات خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ معدل نمو سنوى يعادل ٨,٩% مقابل معدل نمو بالسالب يقدر بـ ٦,٠% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما حقق الاستهلاك الخاص معدل نمو بلغ نحو ٤,٩% مقارنة بـ٢,٥% خلال العام السابق، كما ارتفعت الصادرات بنسبة ٨,٤% فى مقابل ارتفاع الواردات بنسبة ٧,٥% خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤.

ومن المتوقع أن يحقق معدل النمو الاقتصادى ٤,٢% للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ ليتسارع خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ لنحو ٥,٠%. ويمكن تلخيص أهم محركات النمو الاقتصادى كالتالى:

- **الإسراع في تنفيذ المشروعات الكبرى ومن أبرزها افتتاح قناة السويس الجديدة والبدء في المرحلة الثانية لتطوير وتنمية المنطقة ودخول محطات الكهرباء الجديدة إلى الخدمة حيث بدأ ذلك بالفعل إعتباراً من نهاية شهر مايو ٢٠١٥ حيث أفادت الشركات العالمية المنفذة لتلك المحطات أن ما يحدث في مصر هو رقم قياسي عالمى بكل المعايير، بالإضافة إلى المضى قدماً في مشروعات استصلاح الأراضى، وتوسيع شبكة الطرق، والمشروعات الضخمة لإسكان متوسطى ومحدودى الدخل، وتوليد الطاقة الكهربائية من مصادر جديدة ومتجددة بما فيها من مصادر نووية وشمسية ورياح.**

- **معالجة تحديات نقص مصادر الطاقة التى واجهها القطاع الصناعى من خلال إجراءات إنشاء محطات جديدة لتوليد الكهرباء وفتح المجال أمام القطاع الخاص لإستيراد الغاز الطبيعى المسال وتنمية المصادر البديلة والمتجددة للطاقة بالإضافة إلى بدء إستيراد الفحم.**
- **تطبيق نظام ضريبى ميسر للصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وتوحيد الحد الأقصى لسعر الضريبة على الدخل عند ٢٢,٥% انخفاضاً من ٢٥% ومع توحيد سعر الضريبة على المناطق الإقتصادية الخاصة التى كانت تخضع لسعر ضريبة ١٠%، بالإضافة إلى خفض الضريبة على السلع الرأسمالية من ١٠% إلى ٥% ومع تطبيق الرد الفورى للضريبة عند تقديم أول إقرار ضريبى، وإعفاء الأسهم المجانية من ضريبة توزيعات الأرباح، وهى الإجراءات التى تسهم في سرعة إعادة تدوير رؤوس الأموال وبالتالى تدعيم القاعدة الرأسمالية في الإقتصاد.**
- **تقرير نظم التأجيل الضريبى لتبادل الأسهم إلى أن يتم التحقيق النقدى للربح الرأسمالى.**
- **زيادة حجم الاستثمارات الحكومية، حيث تم إدراج مبلغ ٥٥ مليار جنيه لتمويلها من خلال الموازنة بزيادة ١٥ مليار جنيه عن العام السابق، وهو ما يسهم في الإسراع من تطوير البنية الأساسية.**
- **رفع مستوى الإنتاجية من خلال برامج التنمية البشرية وعلى الأخص زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والتدريب الفنى والبحث العلمى، وهو ما يعتبر إستثمار في مستقبل مصر وطاقاتها البشرية.**
- **خفض معدلات عجز الموازنة العامة بما يتيح فرص أكبر للتمويل المصرفى أمام القطاع الخاص، بالإضافة إلى خفض تكلفة التمويل.**

- فتح المجال أمام الشركات المصرية للإقتراض من الأسواق الدولية بعد قيام وزارة المالية بإصدار سندات "يوروبوند" بمبلغ ١,٥ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٥ وبتكلفة تقل عن التصنيف الإئتمانى لمصر.
- التعافى المتدرج والمستمر لقطاع السياحة.
- إصلاح المناخ التشريعى والمؤسسى ويشمل صدور قانون الاستثمار الذى تضمن إجراءات لتشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى وتبسيط الإجراءات للحصول على التراخيص من خلال تطبيق نظام الشباك الواحد، وتغير منهجية تحفيز الإستثمارات من حزم الحفز التى تعتمد على دعم الطاقة والجاذبة للإستثمارات كثيفة رأس المال إلى حزم حفز الصناعات كثيفة إستخدام العمالة مع إعطاء ميزات اكبر للمناطق النائية والمستهدف تنميتها.
- كما تشمل هذه الإصلاحات إجراء التعديلات على قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار بهدف معالجة بعض الثغرات التى ظهرت أثناء التطبيق وإحكام نصوص القانون لمكافحة الممارسات الاحتكارية وإضفاء مزيد من العدالة في المنافسة بين الشركات خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- إستكمال إصلاحات المنظومة الجمركية التى تسهم فى حماية الصناعة الوطنية من المنافسة غير المشروعة نتيجة التهريب، بالإضافة إلى تبسيط وتيسير الإجراءات لخفض التكلفة والوقت أمام المستوردين. وتشمل الإصلاحات إعداد مشروع قانون جديد للجمارك يقوم على تيسير الإجراءات وتغليظ عقوبات التهرب الجمركى، بالإضافة إلى تنفيذ المرحلة الرابعة من مشروع الكشف بالأشعة عما بداخل الحاويات والشاحنات والطرود فى كافة المواقع الجمركية والمنافذ الحدودية على مستوى الجمهورية، وتنفيذ مشروع إنشاء وتجهيز ١٩ مركزاً لوجستياً فى المنافذ الجمركية بغرض تيسير الإجراءات الجمركية وميكنتها لسد ثغرات التهريب الجمركى وإحداث الربط الإلكترونى بين المنافذ وبعضها وتوحيد نمط الإجراءات والخدمات التى تتم من خلال هذه المراكز وفقاً للمعايير الدولية.

- **إعداد تعديلات على قانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨، حيث تم بالفعل إعداد مقترحات بالتعديلات والتى تهدف إلى إرساء مبادئ الثقة فى التعامل بين كافة الأطراف، وبما يحقق معايير الإنفاق الكُفء للمال العام، ويُعلى من فكرة تحقيق المصلحة العامة بمفهومها الأوسع الذى يشمل مصلحة المواطن، وكافة فئات المجتمع ومنها مجتمع الأعمال، والحكومة، ويدعم سياسة اللامركزية، ويتبنى الاعتماد على وسائل حديثة تساير التقدم التكنولوجى فى التسجيل والشراء والدفع الإلكترونى، ويشجع تطبيق الحلول الابتكارية فى التعاقد على الأعمال الاستشارية بمنهجية مناسبة، وينشر المفاهيم والمعايير المجتمعية الحديثة كالحفاظ على البيئة، وترشيد الطاقة، والأخلاقيات، وغيرها. وسوف تساهم هذه التعديلات فى ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق العام، وفى نفس الوقت زيادة الفرص أمام الشركات لزيادة أنشطتها.**

٢. **<u>معدلات البطالة:</u>**

ولقد انعكس النمو المحقق على انخفاض معدلات البطالة إلى ١٢,٨% خلال الفترة يناير -مارس ٢٠١٥ نزولا من ١٣,٤% فى خلال نفس الفترة من العام السابق وعلى الرغم من أن هذا المعدل لا يزال مرتفعاً إلا أن ذلك يعكس قدرة النمو الإقتصادى المحقق خلال الفترة السابقة على توليد فرص عمل بسبب طبيعة المشروعات الجديدة كثيفة العمالة مع تقليل الحوافز للمشروعات كثيفة رأس المال.

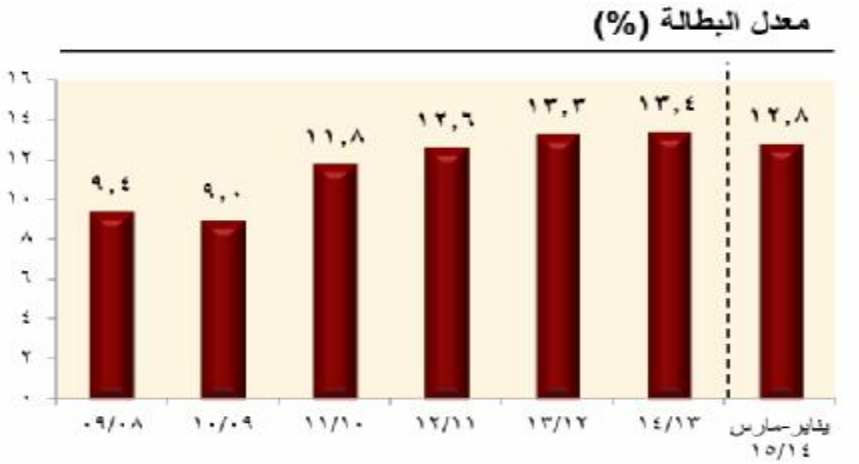

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

٣. <u>ميزان المدفوعات</u>

حقق ميزان المدفوعات خلال الفترة يوليو -مارس من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ عجزاً كلياً بلغ نحو ١ مليار دولار، مقابل فائض ٢,٢ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد سجل الميزان الجاري عجزاً قدره ٨,٤ مليار دولار، مقابل عجز قدره ٠,٥ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

إلا أنه عند إستبعاد المنح والمساعدات الإستثنائية من دول الخليج التى بلغت نحو ٢,٦ مليار دولار خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالى الجارى، مقابل ١٢,٠ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق، يكون ميزان المدفوعات قد تحسن خلال فترة الدراسة مقارنة بالسنوات السابقة بنحو ٦٣%، وذلك بالرغم من سداد مبلغ ٣,٢ مليار دولار لدولة قطر (وديعة قدرها ٠,٥ مليار دولار و٢,٧ مليار دولار سندات) خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر ٢٠١٤، بالإضافة إلى قيام الهيئة المصرية العامة للبترول بسداد نحو ٣ مليار دولار من مستحقات شركات البترول الأجنبية العاملة في مصر خلال الفترة، فضلاً عن تأثر الميزان التجارى بانخفاض الأسعار العالمية للبترول.

ويرجع هذا التحسن في ميزان المدفوعات إلى عدة عوامل، أهمها:

- **ارتفاع الاستثمار الأجنبى المباشر ليحقق ٥,٧ مليار دولار خلال الفترة يوليو -مارس ٢٠١٤/٢٠١٥ مقابل ٣,١ مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق.**
- **التعافى النسبى فى إيرادات السياحة لترتفع إلى ٥,٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة مقابل ٣,٤ مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق بدعم من زيادة في عدد الليالى السياحية إلى ٧٣,٤ مليون ليلة مقابل ٥١,٢ مليون ليلة بنسبة نمو ٤٣,٤%.**

الا أنه تجدر الإشارة إلى أن تنمية الصادرات غير البترولية تظل إحدى التحديات التى يجب التغلب عليها من خلال إزالة المعوقات أمام القطاع الصناعى وفتح أسواق جديدة للصادرات المصرية.

وقد استقر سعر صرف الجنيه أمام الدولار عند مستويات ٧,٦٣ منذ مارس ٢٠١٥ بعدما انخفض بنسبة ٦,٧% عن مستويات الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١٤ التى بلغت مستوى ٧,١٥ جنيه/دولار.

٤. <u>معدلات التضخم</u>

لقد كان الأثر التضخمى لتطبيق الإصلاحات المالية فى يوليو ٢٠١٤ محدوداً، حيث شهد مؤشر أسعار المستهلكين زيادة ٣,٥% فى يوليو ٢٠١٤ مقارنة بالشهر السابق فى ضوء تطبيق الإصلاحات المالية والاستعدادات لشهر رمضان الكريم. إلا أن معدلات التضخم استقرت فى الأشهر التالية حيث بلغ متوسط معدل التضخم لحضر الجمهورية خلال الفترة يوليو– مايو ٢٠١٥/٢٠١٤ نحو ١١,٠% مقابل ١٠,٣% فى نفس الفترة من العام السابق. و تعتبر هذه الزيادة محدودة فى ضوء تسارع معدلات النمو وانخفاض سعر صرف الجنيه أمام الدولار خلال الفترة.

شكل (٦): معدل التضخم العام (لحضر الجمهورية) والأساسى* لأسعار المستهلكين، تغير سنوى (%)

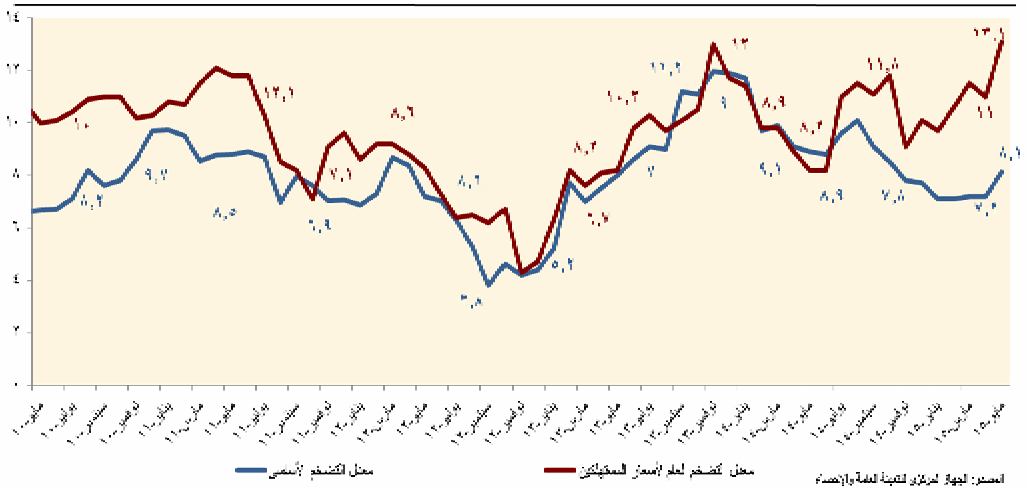

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

* قام البنك المركزى المصرى بإعداد مؤشر التضخم الأساسى (Core inflation) منذ يناير ٢٠٠٥، وهو مشتق من الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التى تتحدد أسعارها إدارياً (وتمثل ١٩,٤% من السلة السلعية للمستهلكين)، بالإضافة إلى بعض السلع التى تتأثر بصدمات مؤقتة من جانب العرض (الخضروات والفاكهة وتمثل ٨,٨% من السلة السلعية للمستهلكين).

الفصل الثانى

البيانات التحليلية
لمشروع الموازنة العامة للدولة
(طبقاً للتقسيم الاقتصادي)
للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦

أتشرف أن ألقي الضوء على أهم جـوانب مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦.

	مليار جنيه
• قدرت إجمالى المصروفات بمبلغ	٨٦٤,٦
• وقدرت إجمالي الإيرادات بمبلغ	٦٢٢,٣
• ومن ثم فإن العجز النقدي للموازنة قدر بمبلغ	٢٤٢,٣
• وبإضافة أثر صافي حيازة بعض العمليـات الرأسـمالية التي قدرت بمبلغ	٨,٨
• يكون العجز الكلي لمشروع الموازنة	٢٥١,١

ويشكل العجز الكلي المشار إليه نسبة ٨,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع في السنة المالية المقبلة.

ويوضح الجدول التالي المصروفات والإيرادات المتاحة لها والعجز وفقاً لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ مقارنة بالموازنة والموازنة المعدلة والتقديرات الأولية لنتائج السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، ومقارنة أيضاً بالنتائج الفعلية للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤:

جدول رقم (١)
المصروفات
والإيرادات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٥/٢٠١٦ مشروع موازنة (١)	٢٠١٤/٢٠١٥ موازنة (٢)	٢٠١٤/٢٠١٥ متوقع (٣)	التغير (٣-١)	الوزن النسبى %	٢٠١٢/٢٠١٣ فعلى	٢٠١٣/٢٠١٤ فعلى	٢٠١٤/٢٠١٥ فعلى
المصروفات العامة	٨٦٤،٥٦٤	٧٨٩،٤٣١	٧٣٦،٥٤٣	١٢٨،٠٢١		٧٠١،٥١٤	٥٨٨،١٨٨	٤٧٠،٩٩٢
١- الأجور وتعويضات العاملين	٢١٨،١٠٨	٢٠٧،٢٤٣	٢٠٠،٧٠٣	١٧،٤٠٥	٢٥	١٧٨،٥٨٩	١٤٢،٩٥٦	١٢٢،٨١٨
٢- شراء السلع والخدمات	٤١،٤٣١	٣٣،٠٧٠	٣٠،٤٧٥	١٠،٩٥٧	٥	٢٧،٢٤٧	٢٦،٦٥٢	٢٦،٨٢٦
٣- الفوائد	٢٤٤،٠٤٤	١٩٩،٠١٢	١٩٥،١٥٧	٤٨،٨٨٧	٢٨	١٧٣،١٥٠	١٤٦،٩٩٥	١٠٤،٤٤١
٤- الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٢٣١،٢٢١	٢٣٣،٨٥٣	٢٠٠،٣٦٣	٣٠،٨٥٨	٢٧	٢٢٨،٥٧٩	١٩٧،٠٩٣	١٥٠،١٩٣
٥- المصروفات الأخرى	٥٤،٧٩٩	٤٩،٠٦٤	٤٩،٦٥٧	٥،١٤٢	٦	٤١،٠٦٨	٣٤،٩٧٥	٣٠،٧٩٦
٦- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٧٤،٩٦١	٦٧،١٨٩	٦٠،١٨٩	١٤،٧٧٣	٩	٥٢،٨٨٢	٣٩،٥١٦	٣٥،٩١٨
الإيرادات العامة	٦٢٢،٢٧٧	٥٤٨،٦٣٢	٤٨٦،١٠٩	١٣٦،١٦٨		٤٥٦،٧٨٨	٣٥٠،٣٢٢	٣٠٣،٦٢٢
١- الإيرادات الضريبية	٤٢٢،٤٢٧	٣٦٤،٢٩٠	٣١٧،٨٣٩	١٠٤،٥٨٨	٦٨	٢٦٠،٢٨٩	٢٥١،١١٩	٢٠٧،٤١٠
٢- المنـــح	٢،٢٠٨	٢٣،٤٩٢	٢٥،٦٩٨	٢٣،٤٩٠-	٠	٩٥،٨٥٦	٥،٢٠٨	١٠،١٠٤
٣- الإيرادات الأخرى	١٩٧،٦٤١	١٦٠،٨٥٠	١٤٢،٥٧٢	٥٥،٠٧٠	٣٢	١٠٠،٦٤٢	٩٣،٩٩٦	٨٦،١٠٨
العجز النقدى (المصروفات - الإيرادات)	٢٤٢،٢٨٧	٢٤٠،٧٩٩	٢٥٠،٤٣٤	٨،١٤٧-		٢٤٤،٧٢٧	٢٣٧،٨٦٥	١٦٧،٣٧٠
صافى حيازة الأصول المالية	٨،٨٠٦	٨٢٧-	١٢،١١٥	٣،٣٠٩-		١٠،٧١٣	١،٨٥٤	٦٦٥-
العجز الكلى	٢٥١،٠٩٣	٢٣٩،٩٧٢	٢٦٢،٥٤٩	١١،٤٥٦-		٢٥٥،٤٣٩	٢٣٩،٧١٩	١٦٦،٧٠٥
العجز الأولى	٧،٠٤٩	٤٠،٩٦٠	٦٧،٣٩٢	٦٠،٣٤٣-		٨٢،٢٨٩	٩٢،٧٢٤	٦٢،٢٦٤
الناتج المحلى الإجمالى	٢،٨٣٣،٤٠٠	٢،٤٣١،١٠٠	٢،٤٣١،١٠٠			١،٩٩٧،٦٠٠	١،٧٥٣،٠٠٠	١،٥٧٥،٥٠٠
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلى	٪٢٢,٠	٪٢٢,٦	٪٢٠,٠			٪٢٢,٩	٪٢٠,٠	٪١٩,٣
نسبة المصروفات إلى الناتج المحلى	٪٣٠,٥	٪٣٢,٥	٪٣٠,٣			٪٣٥,١	٪٣٣,٦	٪٢٩,٩
نسبة العجز النقدى إلى الناتج المحلى	٪٨,٦	٪٩,٩	٪١٠,٣			٪١٢,٣	٪١٣,٦	٪١٠,٦
نسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلى	٪٨,٩	٪٩,٩	٪١٠,٨			٪١٢,٨	٪١٣,٧	٪١٠,٦
نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى [1]	٪٠,٢	٪١,٧	٪٢,٨			٪٤,١	٪٥,٣	٪٤,٠
نسبة إجمالى الدين للناتج المحلى	٪٩٠,٠	٪٩٠,٠	٪٩٢,٢			٪٩٥,٥	٪٩٣,٨	٪٨٣,٢

[1] قامت وزارة التخطيط بمراجعة السلسلة الزمنية للناتج المحلى الإجمالى ابتداءاً من عام ٢٠١٢/٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٤/٢٠١٣ وفقاً للتعداد الاقتصادى، ولم يتم استخدامها فى التقديرات التاريخية عن تلك الفترة، حيث تم تسجيل التقديرات المعتمدة لهذة السنوات.

[2] يتضمن العجز الكلى بعد إستبعاد فوائد القروض

الاستخدامات (الإنفاق العام)

تبلغ تقديرات الاستخدامات في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ١١٤٧,٨ مليار جنيه توزع على ثلاثة مكونات رئيسة هي:

- المصروفات وتبلغ ٨٦٤,٦ مليار جنيه بنسبة ٣٠,٥% من الناتج المحلى الإجمالى.
- حيازة الأصول المالية وتبلغ ٢٥,٣ مليار جنيه بنسبة ٠,٩% من الناتج المحلى الإجمالى.
- سداد أقساط القروض وتبلغ ٢٥٧,٩ مليار جنيه بنسبة ٩,١% من الناتج المحلى الإجمالى.

أولا: - المصروفات:

تبلغ تقديرات المصروفات في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ٨٦٤،٥٦٤ مليون جنيه (٣٠,٥% من الناتج المحلى) مقابل نحو ٧٨٩،٤٣١ مليون جنيه (٣٢,٥% من الناتج المحلى) مقدر لها في موازنة السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤، بزيادة قدرها ٧٥،١٣٣ مليون جنيه بنسبة زيادة ٩,٥%، وبزيادة بلغت نحو ١٢٨،٠٢١ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٧,٤ % عن النتائج المتوقعة لذات العام المالى البالغة نحو ٧٣٦،٥٤٣ مليون جنيه (٣٠,٣% من الناتج المحلى).

ومن الجدير بالذكر أن الزيادة المشار إليها في المصروفات مرجعها في الأساس الزيادات المرتبطة بحتميات الأجور، فضلاً عن ارتفاع تكلفة خدمة الدين العام وزيادة الأعباء التي تتحملها الخزانة العامة للمساهمة في صناديق المعاشات. كما أن مشروع موازنة العام المالى الجاري راعى زيادة الاستثمارات الممولة من الخزانة العامة لتصل إلى ٥٥,٠ مليار جنيه وذلك لتعويض المنح والموارد الاستثنائية التى حصلت عليها الدولة خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٤، حتى لا يحدث انخفاض مفاجئ فى الإنفاق الاستثماري مما يؤثر على تنفيذ المشروعات.

وفيما يلي عرض لمصروفات الموازنة العامة للدولة وفقاً للتصنيف الوظيفى الذي يوضح الاعتمادات المدرجة لكل قطاع من القطاعات (مثل الصحة – التعليم – البيئة – الإسكان والمرافق ... الخ)

(أ) المصروفات وفقاً للتصنيف الاقتصادي

تتمثل أهم عناصر المصروفات وفقًا للتصنيف الاقتصادي للموازنة العامة للدولة فيما يأتي:

* الأجور وتعويضات العاملين.
* شراء السلع والخدمات.
* الفوائد.
* الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية.
* المصروفات الأخرى.
* شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات".

ويوضح الشكل التالى مقارنة لنسب المصروفات بحسب التقسيم الإقتصادى إلى إجمالى المصروفات فى مشروع ٢٠١٥/٢٠١٦ مقارنة بنسب الأداء الفعلى فى عام ٢٠١٠/٢٠١١.

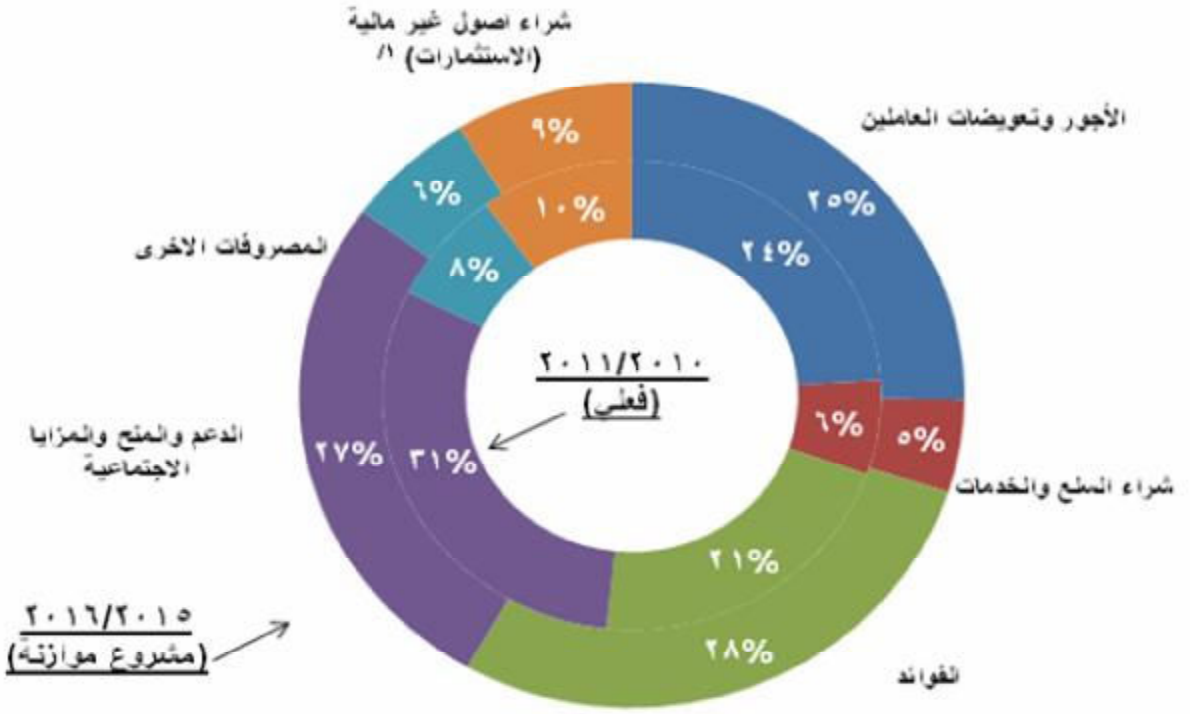

١ / تم تعويض الانزاحج في الإنفاق الاستثماري من خلال المشروعات القومية الكبرى التي تمول من مصادر خارج الموازنة العامة ويجرى بعضها بواسطة القطاع الخاص أو بقدرات تمويل خاص مشروعات بعينها مثل مشروع ازدواج الممر الملاحي لقناة السويس.

ويوضح الجدول التالي المصروفات في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ مقارنة بالموازنة المعدلة والمتوقع للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ ومقارنة أيضاً بالنتائج الفعلية لثلاث سنوات :

جدول رقم (٢)
المصروفـــــات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٦/٢٠١٥		٢٠١٥/٢٠١٤		التغير		٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١
	مشروع موازنة	الوزن النسبى	الموازنة	الوزن النسبى	قيمة	نسبة	متوقع	فعلى		
		%		%		%				
* الأجور وتعويضات العاملين	٢١٨،١٠٨	٢٥	٢٠٧،٢٤٣	٢٦	١٠،٨٦٥	٥	٢٠٠،٧٠٣	١٧٨،٥٨٩	١٤٢،٩٥٦	١٢٢،٨١٨
%	%٧,٧		%٨,٥				%٨,٣	%٨,٩	%٨,٢	%٧,٨
* شراء السلع والخدمات	٤١،٤٣١	٥	٣٣،٠٧٠	٤	٨،٣٦١	٢٥	٣٠،٤٧٥	٢٧،٢٤٧	٢٦،٦٥٢	٢٦،٨٢٦
%	%١,٥		%١,٤				%١,٣	%١,٤	%١,٥	%١,٧
* الفوائد	٢٤٤،٠٤٤	٢٨	١٩٩،٠١٢	٢٥	٤٥،٠٣٢	٢٣	١٩٥،١٥٧	١٧٣،١٥٠	١٤٦،٩٩٥	١٠٤،٤٤١
%	%٨,٦		%٨,٢				%٨,٠	%٨,٧	%٨,٤	%٦,٦
* الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٢٣١،٢٢١	٢٧	٢٣٣،٨٥٣	٣٠	٢،٦٣٢-	١-	٢٠٠،٣٦٣	٢٢٨،٥٧٩	١٩٧،٠٩٣	١٥٠،١٩٣
%	%٨,٢		%٩,٦				%٨,٢	%١١,٤	%١١,٢	%٩,٥
* المصروفات الأخرى	٥٤،٧٩٩	٦	٤٩،٠٦٤	٦	٥،٧٣٤	١٢	٤٩،٦٥٧	٤١،٠٦٨	٣٤،٩٧٥	٣٠،٧٩٦
%	%١,٩		%٢,٠				%٢,٠	%٢,١	%٢,٠	%٢,٠
* شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٧٤،٩٦١	٩	٦٧،١٨٩	٩	٧،٧٧٢	١٢	٦٠،١٨٩	٥٢،٨٨٢	٣٩،٥١٦	٣٥،٩١٨
%	%٢,٦		%٢,٨				%٢,٥	%٢,٦	%٢,٣	%٢,٣
الإجمالى	٨٦٤،٥٦٤	١٠٠	٧٨٩،٤٣١	١٠٠	٧٥،١٣٣	١٠	٧٣٦،٥٤٣	٧٠١،٥١٤	٥٨٨،١٨٨	٤٧٠،٩٩٢
%	%٣٠,٥		%٣٢,٥				%٣٠,٣	%٣٥,١	%٣٣,٦	%٢٩,٩

(%) : نسبة إلى الناتج المحلى

الأجور وتعويضات العاملين

يقدر الباب الأول "الأجور وتعويضات العاملين" في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ بنحو ٢١٨،١٠٨ مليون جنيه (٧,٧% من الناتج المحلى) لتمويل أجور نحو ٦,٠ مليون موظف وعامل بأجهزة الموازنة العامة للدولة مقابل ٢٠٧،٢٤٣ مليون جنيه (٨,٥% من الناتج المحلى) بموازنة السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ بزيادة قدرها ١٠،٨٦٥ مليون جنيه بنسبة زيادة ٥,٢% ، بزيادة تبلغ ١٧،٤٠٥ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات العام المالى البالغة ٢٠٠،٧٠٣ مليون جنيه (٨,٣ % من الناتج المحلى) بنسبة زيادة قدرها ٨,٧%.

ويلاحظ أن اعتمادات الأجور وتعويضات العاملين تمثل نسبة ٢٥,٢% من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة البالغ مقدارها ٨٦٤,٦ مليار جنيه، كما تمثل نسبة ١٩,٠% من إجمالي الاستخدامات لمشروع الموازنة العامة للدولة والمقدر بمبلغ ١١٤٧,٨ مليار جنيه.

وقد استند في تقدير الأجور بمشروع الموازنة مراعاة كافة الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية بصرف الحوافز والمكافآت والجهود غير العادية والأعمال الإضافية والبدلات وكافة المزايا النقدية والعينية وغيرها - بخلاف المزايا التأمينية - التي يحصل عليها الموظف بعد تحويلها من نسب مئوية مرتبطة بالأجر الأساسي فى ٢٠١٥/٦/٣٠ إلى فئات مالية مقطوعة وبذات القواعد والشروط المقررة في ذات التاريخ ويلغى كل نص يخالف ذلك.

وتجدر الإشارة إلي أن هناك زيادات متتالية في الأجور التي تتحملها الموازنة العامة للدولة، حيث بلغت الأجور بالموازنة العامة للدولة في العام المالي ١٩٨١/١٩٨٠ نحو ١،٤٥٢,٦ مليون جنيه ووصلت في العام المالي ١٩٩١/١٩٩٠ لنحو ٧،١١٨,٤ مليون جنيه، وبلغت في العام المالي ٢٠٠١/٢٠٠٠ نحو ٢٨،٠٦٦,٥ مليون جنيه وبلغت في العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ نحو ٩٦،٢٧١,٢ مليون جنيه والآن تقدر في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٢١٨،١٠٨ مليون جنيه.

وفيما يلي توزيع الأجور بمشروع الموازنة المعروض ٢٠١٦/٢٠١٥:

جدول رقم (٣)
الأجور وتعويضات العاملين

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٦/٢٠١٥		٢٠١٥/٢٠١٤		التغير		٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١
	مشروع موازنة	الوزن النسبى	الموازنة	الوزن النسبى	قيمة	نسبة	متوقع	فعلى		
		%		%		%				
* الوظائف الدائمة	٣١،٣٦٦	١٤,٤	٣٠،٢٣٠	١٤,٦	١،١٣٦	٣,٨	٢٧،٩٣٤	٢٦،٤٧١	٢٤،٠٠٦	١٩،٩٥٩
* الوظائف المؤقتة	٣،٦٥٣	١,٧	٢،٣٩٤	١,٢	١،٢٥٩	٥٢,٦	٢،٥٥٠	٢،٥٩٠	١،٩٨٣	٢،١٢٤
* المكافـــآت [١]	٨٧،٣٨٩	٤٠,١	٨٥،٨٤٧	٤١,٤	١،٥٤٢	١,٨	٨١،٦٥٨	٧٥،٢٧٩	٦١،٢٩٣	٥٢،٧٢٩
* البدلات النوعية [٢]	٢٧،٠٤٥	١٢,٤	٢٣،٩٨١	١١,٦	٣،٠٦٤	١٢,٨	٢٥،٢٦٤	٢٢،١٧٢	١٧،٣١٧	١١،٢٠٧
* المزايا النقدية	٢٧،٧٨٤	١٢,٧	٢٦،٩٢٥	١٣,٠	٨٥٩	٣,٢	٢٦،٦١٠	١٧،٧٢٨	١١،٦٨١	١١،٣٩٧
* المزايا العينية	٣،٣٠٢	١,٥	٣،٠٢٨	١,٥	٢٧٤	٩,٠	٢،٥٠٥	٢،٦٣٠	١،٩١٥	٢،٥٠٩
* المزايا التأمينية [٣]	٢٠،٤٠٧	٩,٤	١٩،٢٣١	٩,٣	١،١٧٦	٦,١	١٩،٣٠٦	١٦،٧٠٥	١٣،٦٧٥	١١،٥٨٩
* باقى أنواع الأجور والاحتياطى	١٧،١٦٠	٧,٩	١٥،٦٠٦	٧,٥	١،٥٥٤	١٠,٠	١٤،٨٧٦	١٥،٠١٥	١١،٠٨٥	١١،٣٠٣
الإجمالى	٢١٨،١٠٨	١٠٠	٢٠٧،٢٤٣	١٠٠	١٠،٨٦٥	٥	٢٠٠،٧٠٣	١٧٨،٥٨٩	١٤٢،٩٥٦	١٢٢،٨١٨
نسبة إلى الناتج المحلى	٧,٧%		٨,٥%				٨,٣%	٨,٩%	٨,٢%	٧,٨%

[١] مثل تعويض العاملين عن جهود غير عادية، حوافز العاملين بالكادرات الخاصة ، مكافات الامتحانات ، وتكاليف حافز اثابة إضافى .

[٢] مثل بدل خطر ، بدل جامعة ، بدل معلم (تدريس) ، بدل اعتماد (معلمين) ، وبدل مهن طبية .

[٣] مثل التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة ، التأمين ضد المرض ، والتأمين ضد اصابة العمل .

شراء السلع والخدمات

تشمل هذه الاعتمادات متطلبات إدارة دولاب العمل الحكومي بما في ذلك مستلزمات الأدوية والأغذية للمستشفيات والمدارس كما تحتوي على نفقات الصيانة والمقابل النقدي للعاملين بالمناطق النائية، وأيضاً اعتمادات المياه والكهرباء بمراعاة مقتضيات ترشيد الإنفاق، وكذا تكاليف طبع الكتاب المدرسي.

وقد تضمن مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ نحو ٤١،٤٣١ مليون جنيه (١,٥% من الناتج المحلى) مخصصة لشراء السلع والخدمات مقابل ٣٣،٠٧٠ مليون جنيه بموازنة العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ (١,٤% من الناتج المحلى) في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ بزيادة قدرها٨٣٦١ مليون جنيه بنسبة زيادة ٢٥,٣%، وبزيادة تبلغ ١٠٩٥٧ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات العام المالى البالغة ٣٠،٤٧٥ مليون جنيه (١,٣% من الناتج المحلى) بنسبة زيادة قدرها ٣٦,٠%.

وتضمنت الزيادة فى شراء السلع والخدمات بمشروع موازنة العام المالى الحالى نحو ٤,٩ مليار جنيه لمواجهة جانب من الاستحقاقات الدستورية لقطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي بهدف تحسين الخدمة الصحية والتعليمية بالإضافة إلى مبلغ نحو ٦,٠ مليار أخرى لمواجهة الارتفاع فى أسعار السلع والخدمات وزيادة الاستهلاك من الإنارة والمياه ونفقات الطبع والمقابل النقدي للعاملين بالمناطق النائية.

هذا وتمثل الاعتمادات المخصصة لشراء السلع والخدمات نسبة ٤,٨% من إجمالي مصروفات التشغيل في مشروع الموازنة العامة للدولة البالغ مقدارها ٨٦٤,٦ مليار جنيه، كما تمثل نسبة ٣,٦% من إجمالي الاستخدامات لمشروع الموازنة العامة للدولة المقدر بمبلغ ١١٤٧,٨ مليار جنيه.

وفيما يلي توزيع اعتمادات شراء السلع والخدمات بمشروع الموازنة المعروض ٢٠١٥/٢٠١٦:

جدول رقم (٤)
شراء السلع والخدمات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٦/٢٠١٥		٢٠١٥/٢٠١٤		التغير		٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١
	مشروع موازنة	الوزن النسبى	الموازنة	الوزن النسبى	قيمة	نسبة	متوقع	فعلى		
		%		%		%				
* الخامات [1]	٨،٣٧١	٢٠,٢	٧،٠٣١	٢١,٣	١،٣٤٠	١٩,١	٦،٩٢٦	٥،٨٤٠	٥،٧٠٤	٤،٢٩٩
* وقود وزيوت وقوى محركة للتشغيل	١،٢٩٦	٣,١	٩٨٦	٣,٠	٣١٠	٣١,٤	٨٥٧	٨٠٥	١،٠١٦	٩٥٤
* وقود وزيوت لسيارات الركوب	١٣٩	٠,٣	١١١	٠,٣	٢٩	٢٥,٨	١١٣	٨٣	٨٦	٨١
* قطع غيار ومهمات	١،٠٧٩	٢,٦	٩٤٧	٢,٩	١٣٣	١٤,٠	١،٠٢٩	٦٩٣	٦٣٤	٦٠٧
* الإنارة	٤،٢٧٦	١٠,٣	٣،٧٨٧	١١,٥	٤٨٩	١٢,٩	٢،٩٤٨	٣،٥١٢	٣،٣٥٢	٣،٥٣١
* المياه	٨١٠	٢,٠	٧٩٦	٢,٤	١٤	١,٧	٣٤٩	٥٠٨	٦٠٥	٦٢٩
* الصيانة	٥،٨٨٧	١٤,٢	٤،٦٦٦	١٤,١	١،٢٢١	٢٦,٢	٥،٣٣٦	٣،٤٧٧	٣،٥٦٦	٣،١٩٤
* نفقات الطبع	١،٤٣٣	٣,٥	١،٢٣٠	٣,٧	٢٠٢	١٦,٤	١،٢٣٢	١،٣١٥	١،٣٧٠	١،١٨٥
* النقل والانتقالات	٣،٠٥٥	٧,٤	٢،٩٠٥	٨,٨	١٤٩	٥,١	٣،٠٢٩	٢،٥٤١	٢،٣٢٩	٢،١٠٦
* البريد والإتصالات	٦٣٩	١,٥	٩١٢	٢,٨	-٢٧٣	-٣٠,٠	٥٨٢	٢٧٨	٢٤٠	٢٥٥
* نفقات تنفيذ أحكام قضائية	٢٩٥	٠,٧	٢٨٢	٠,٩	١٣	٤,٦	٢٢٩	١٦٩	١٨٧	٨٤١
* شراء سلع وخدمات للصناديق والحسابات الخاصة	٢،٢٨٧	٥,٥	٢،٢٤٣	٦,٨	٤٤	٢,٠	٢،٢٣٠	٢،٦٨١	٢،٦٦٧	٣،٦٤٨
* باقى بنود الباب الثانى	٦،٥٥٠	١٥,٨	٤،٩٣٦	١٤,٩	١،٦١٤	٣٢,٧	٥،٦١٥	٥،٣٢٥	٤،٨٩٦	٥،٤٩٥
* إحتياطيات عامة	٥،٣١٤	١٢,٨	٢،٢٣٨	٦,٨	٣،٠٧٧	٠,٠	٠	٢٠	٠	٠
الإجمالى	٤١،٤٣١	١٠٠	٣٣،٠٧٠	١٠٠	٨،٣٦٠	٢٥	٣٠،٤٧٥	٢٧،٢٤٧	٢٦،٦٥٢	٢٦،٨٢٦
نسبة إلى الناتج المحلى	%١,٥		%١,٤				%١,٣	%١,٤	%١,٥	%١,٧

[1] تشمل النفقات على الادوية والامصال والطعوم ، والاغذية للمدارس والمعاهد والمرضى وبعض فئات العاملين ، والمواد الخام الاخرى لمستلزمات التشغيل .

الفوائـــــد

تُقدَّر الفوائد المطلوب سدادها عن القروض المحلية والأجنبية فـــى مشروع الموازنة العامة للدولة للـــسنة الماليـــة ٢٠١٥/٢٠١٦ بمبلـــغ ٢٤٤،٠٤٤ مليـــون جنيـــه (٨,٦ % مـــن النـــاتج المحلـــى) مقابـــل ١٩٩،٠١٢ مليون جنيه (٨,٢ % من الناتج المحلى) بموازنـــة الـــسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، بـــزيادة قدرهـــا ٤٥،٠٣٢ مليون جنيه بنـــسبة زيادة ٢٢,٦% وبزيادة تبلغ نحو ٤٨،٨٨٧ مليون جنيه عـــن النتـــائج المتوقعة لذات العام المالي البالغة ١٩٥،١٥٧ مليون جنيه (٨,٠% مـــن الناتج المحلى) بنسبة زيادة قدرها ٢٥,١%.

ويوضح الشكل التالي توزيع الفوائد المحلية والأجنبيـــة علـــى أنواعهـــا الرئيسية في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦:

تبلغ جملة الفوائد خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ نحو ٢٤٤ مليار جنيه طبقاً للتوزيع التالى:

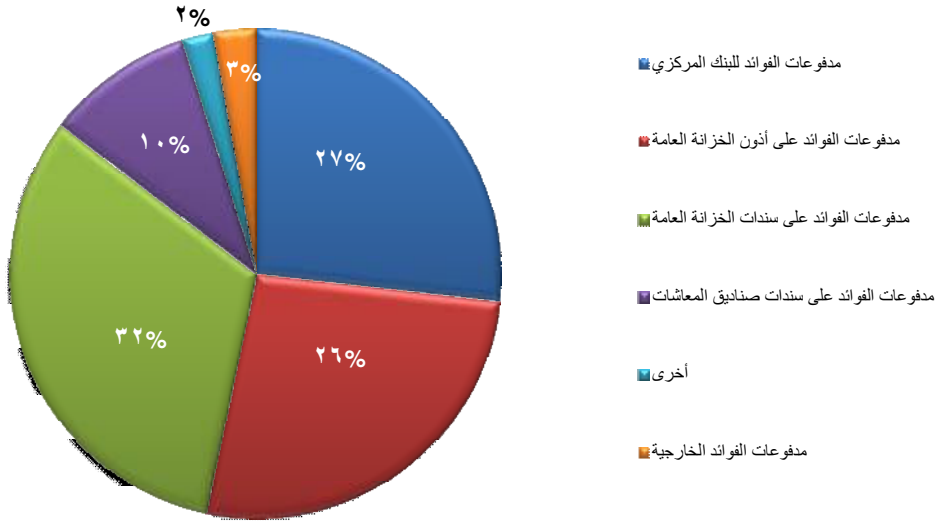

وتشكل فوائد القروض نسبة ٢٨,٢% من إجمالي الاعتمادات المخصصة للمصروفات في موازنة الدولة والبالغة ٨٨٦،٥٦٤ مليون جنيه، كما تمثل نسبة ٢١,٣% من إجمالي الاستخدامات في مشروع الموازنة العامة والذي يقدر بنحو ١١٤٧٨٢٣ مليون جنيه.

وتمثل هذه الفوائد خدمة إجمالى الدين العام والذى يبلغ رصيده وفقاً للموقف حتى ٢٠١٤/١٢/٣١ نحو ٢،٢١٦,٧ مليار جنيه.

ويوضح الجدول التالي توزيع الفوائد المحلية والأجنبية على أنواعها الرئيسية في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ مقارنة بالربط المعدل والنتائج المتوقعة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤:

جدول رقم (٥)
الفوائـــــد

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٦/٢٠١٥		٢٠١٥/٢٠١٤		التغير		٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١
	مشروع موازنة	الوزن النسبى	الموازنة	الوزن النسبى	قيمة	نسبة	متوقع	فعلى		
		%		%		%				
(أ) - الفوائد الخارجية										
* فوائد الدين العام الخارجى	٦،٩٤٠	٢,٨	٨،٠٧٧	٤,١	١،١٣٧-	١٤,١-	٥،٢٣٨	٤،٩٥٥	٣،٨٤٩	٣،٣٦٨
* فوائد خارجية تسددها الجهات	٨٢	٠,٠	٥٩	٠,٠	٢٣	٣٩,٥	٥١	٤١	٤٨	٥٠
جملة (أ)	٧،٠٢٢	٢,٩	٨،١٣٦	٤,١	١،١١٤-	١٣,٧-	٥،٢٨٩	٤،٩٩٦	٣،٨٩٦	٣،٤١٨
(ب) - الفوائد المحلية										
* فوائد سندات البنك المركزى	٣٤،٢٦١	١٤,٠	٣١،٩٧١	١٦,١	٢،٢٩٠	٧,٢	٣١،٩٧١	٣٣،١٣٦	٢٢،١٩١	١١،١٥٠
* فوائد الأذون على الخزانة العامة	٦٨،٥٣٩	٢٨,١	٦١،٠٢٦	٣٠,٧	٧،٥١٣	١٢,٣	٥٨،١٥٢	٥٤،٨٢١	٥١،٢٥٢	٣٦،٢٩٤
* فوائد سندات الخزانة المصرية	٧٨،٢٢٤	٣٢,١	٦١،٦١٩	٣١,٠	١٦،٦٠٥	٢٦,٩	٦١،١٧٨	٤٧،٢٠٤	٣٧،٤٠٧	٢٥،٠٥٠
* فوائد سندات الزيادة فى رؤوس أموال البنوك	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠	٣٢٠	٣٢٠
* فوائد التغطية المؤقتة للرصيد المدين	٢٨،٥٦٠	١١,٧	١٣،٠٠٠	٦,٥	١٥،٥٦٠	١١٩,٧	١٥،٩٧٩	١١،٨٧٥	١١،٦٨٦	٩،٨٠٦
* فوائد صكوك صناديق المعاشات [1]	٢٤،٢٣٠	٩,٩	٢٠،٢٧٢	١٠,٢	٣،٩٥٩	١٩,٥	٢٠،٢٧٢	١٩،٠٠٥	١٧،٧١٦	١٦،٣٢٢
* فوائد السندات المحلية	٠	٠	٠	٠	٠	٠,٠	٠	٠	٠	٢١٩
فوائد أخرى متنوعة	٣،٢٠٨	١,٣	٢،٩٨٩	١,٥	٢١٩	٧,٣	٢،٣١٥	٢،١١٤	٢،٥٢٧	١،٨٦٢
جملة (ب)	٢٣٧،٠٢٢	٩٧,١	١٩٠،٨٧٦	٩٥,٩	٤٦،١٤٦	٢٤,٢	١٨٩،٨٦٨	١٦٨،١٥٤	١٤٣،٠٩٩	١٠١،٠٢٣
الإجمالى	٢٤٤،٠٤٤	١٠٠	١٩٩،٠١٢	١٠٠	٤٥،٠٣٢	٢٣	١٩٥،١٥٧	١٧٣،١٥٠	١٤٦،٩٩٥	١٠٤،٤٤١
نسبة إلى الناتج المحلى	%٨,٦		%٨,٢				%٨,٠	%٨,٧	%٨,٤	%٦,٦

[1] الفوائد على صكوك صناديق المعاشات معفاه من الضرائب .

الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

بلغت تقديرات الباب الرابع "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية" فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ٢٣١،٢٢١ مليون جنيه (٨,٢% من الناتج المحلى)، أي بخفض قدره ٢٦٣٢ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ١,١% عن موازنة السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ البالغة نحو ٢٣٣،٨٥٣ مليون جنيه (٩,٦ % من الناتج المحلى)، وبزيادة تبلغ نحو ٣٠،٨٥٨ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات العام المالي البالغة ٢٠٠،٣٦٣ مليون جنيه (٨,٢% من الناتج المحلى) بنسبة زيادة قدرها ١٥,٤%.

وتوزع اعتمادات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ على النحو التالي :

	مليون جنيه
* الدعم السلعي	١٣٦،٦٠٣
* الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية	٧٨،٠٧٨
* الدعم والمنح لمجالات التنمية	٥،٠٤٩
* الدعم والمنح للأنشطة الإقتصادية	٥،٨٠٢
* اعتمادات واحتياطيات للدعم والمساعدات المختلفة	٥،٦٨٩
الإجمالي	٢٣١،٢٢١

ويوضح الجدول التالي توزيع تلك الاعتمادات على بنودها الرئيسية مقارنة بموازنة العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ والنتائج المتوقعة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ : -

جدول رقم (٦)
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٦/٢٠١٥		٢٠١٥/٢٠١٤		التغير		٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١
	مشروع موازنة	الوزن النسبى	الموازنة	الوزن النسبى	قيمة	نسبة	متوقع	فعلى		
		%		%		%				
* الدعـــم السلعى :										
- دعم السلع التموينية	٣٧،٧٥١	%١٦,٣	٣١،٥٥٧	%١٣,٥	٦،١٩٤	%١٩,٦	٤٠،٧٢٨	٣٥،٤٩٣	٣٢،٥٥١	٣٠،٢٨٢
- دعم المزارعين	٣،٧٢٦	%١,٦	٣،٣٥٣	%١,٤	٣٧٣	%١١,١	٦٣٢	٦٢٦	٨٦٩	٣٧٨
- دعم المواد البترولية	٦١،٧٠٣	%٢٦,٧	١٠٠،٢٥١	%٤٢,٩	٣٨،٥٤٨-	%٣٨,٥-	٧٠،٢١٧	١٢٦،١٨٠	١٢٠،٠٠٠	٩٥،٥٣٥
- دعم الكهرباء	٣١،٠٧٣	%١٣,٤	٢٧،٢٤٢	%١١,٦	٣،٨٣١	%١٤,١	٢٨،٧٤٩	١٣،٢٨٠	٨،٥٥٠	٠
- دعم الادوية والبان الأطفال	٦٠٠	%٠,٣	٣٠٠	%٠,١	٣٠٠	%١٠٠,٠	٢٥٠	٢٥٧	٩٣	٩٣
- دعم شركات المياه	١،٧٥٠	%٠,٨	٧٥٠	%٠,٣	١،٠٠٠	%١٣٣,٣	٨١٠	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠
إجمالى الدعم السلعى	١٣٦،٦٠٣	%٥٩,١	١٦٣،٤٥٣	%٦٩,٩	٢٦،٨٥٠-	%١٦,٤-	١٤١،٣٨٦	١٧٦،٥٨٦	١٦٢،٨١٣	١٢٧،٠٣٨
* الدعـــم والمنح للخدمات الإجتماعية :										
- دعم نقل الركاب	١،٥٩٠	%٠,٧	١،٤٨٨	%٠,٦	١٠٢	%٦,٩	١،٥٤٨	١،٤٣٤	١،٢٣٧	١،٠٩٠
- دعم أشتراكات الطلبة	٢٧٥	%٠,١	٢٠٠	%٠,١	٧٥	%٣٧,٥	٢٠٠	٩٣	١٨٢	١٩٠
- دعم الخطوط غير الاقتصادية	١،٠٠٠	%٠,٤	٨٠٠	%٠,٣	٢٠٠	%٢٥,٠	٨٠٠	٨٨٧	٦٣٥	٤١١
- دعم التأمين الصحى على المرأة المعيلة	١٢٥	%٠,١	١٠٤	%٠,٠	٢١	%٢٠,٢	١٢٤	٠	٠	٠
- دعم التأمين الصحى على الأطفال دون السن المدرسي	١٧٥	%٠,١	١٦٧	%٠,١	٨	%٤,٥	١٧٤	٠	٢٥	٠
- دعم التأمين الصحى على الطلاب	٢٥٠	%٠,١	٢٤٠	%٠,١	١٠	%٤,٢	٢٤٨	٥٣٩	١٠٦	٢٤٨
- دعم التأمين الصحى الشامل	٣،٠٦٩	%١,٣	٠	%٠,٠	٣،٠٦٩	%٠,٠	٠	٠	٢٣٤	٠
- معاش الضمان الاجتماعى	١١،٢٠٠	%٤,٨	١٠،٧٠٠	%٤,٦	٥٠٠	%٤,٧	٦،٦٠٠	٤،٩٧٢	٣،٦٣٠	٢،٤٦٣
- معاش الطفل	٧٠	%٠,٠	٥٣	%٠,٠	١٧	%٣٢,١	٥٣	٥٤	٤٨	٤٨
- مساهمات فى صناديق المعاشات	٥٢،٤٨٥	%٢٢,٧	٣٣،٢١٣	%١٤,٢	١٩،٢٧٢	%٥٨,٠	٣٣،٢١٣	٢٩،٢٠٠	١٦،٣٥١	٦،٢٠٠
- مزايا إجتماعية أخرى	١،١٣٧	%٠,٥	١،٠٢٩	%٠,٤	١٠٨	%١٠,٥	١،٠٢٨	٩٧٤	٧٤٨	٦٥٧
- المنـــح	٦،٧٠١	%٢,٩	٥،٩٤٠	%٢,٥	٧٦١	%١٢,٨	٦،٦٠٥	٥،١٩٠	٥،٠١٤	٥،٣٠٤
إجمالى الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية	٧٨،٠٧٨	%٣٣,٨	٥٣،٩٣٥	%٢٣,١	٢٤،١٤٣	%٤٤,٨	٥٠،٥٩٤	٤٣،٣٤٣	٢٨،٢١١	١٦،٦١١
* الدعـــم والمنح لمجالات التنمية :										
- دعم تنمية الصعيد	٢٠٠	%٠,١	٢٠٠	%٠,١	٠	%٠,٠	٠	٠	٠	٠
- دعم فائدة القروض الميسرة	٥٠٠	%٠,٢	٧٥٠	%٠,٣	٢٥٠-	%٣٣,٣-	٤٧٥	٦٩٥	٧٢٢	٨٢٨
- دعم برنامج الاسكان الاجتماعى	٢،٠٠٠	%٠,٩	١٥٠	%٠,١	١،٨٥٠	%١٢٣٣,٣	٠	٨٢	٣٥٠	١،٥٠٠
- الأثر المترتب على تطبيق الضريبة العقارية	٦٢١	%٠,٣	١،٧٥٠	%٠,٧	١،١٣٠-	%٦٤,٥-	٠	٠	٠	٠
- صندوق مركبات النقل السريع	٢٦٣	%٠,١	٣٤٧	%٠,١	٨٤-	%٢٤,١-	٣٤٧	٢٠٨	٢٠١	٤٠٩
- صندوق دعم نشاط التمويل العقارى	١،٣٤٠	%٠,٦	٦١٣	%٠,٣	٧٢٨	%١١٨,٨	٦١٣	٦٥	١٧	٠
- التدريب	١٢٥	%٠,١	١٢٥	%٠,١	٠	%٠,٠	٠	٤٠	٢٠	٥٠
إجمالى الدعم والمنح لمجالات التنمية	٥،٠٤٩	%٢,٢	٣،٩٣٤	%١,٧	١،١١٥	%٢٨,٣	١،٤٣٤	١،٠٨٩	١،٣١٠	٢،٧٨٧
* الدعـــم والمنح للأنشطة الإقتصادية :										
- دعم المناطق الصناعية	٤٠٠	%٠,٢	٤٠٠	%٠,٢	٠	%٠,٠	٢٠٠	١،٥٦٧	٢٤١	٧٥
- دعم تنشيط الصادرات	٢،٦٠٠	%١,١	٢،٦٠٠	%١,١	٠	%٠,٠	٢،٥٠٠	٣،٠٧٢	٣،٠٦٧	٢،٥٩٥
- دعم الانتاج الحربى	٨٢٠	%٠,٤	٢،١١٨	%٠,٩	١،٢٩٨-	%٦١,٣-	٢،٣٥١	١،٢٤٠	٩٣٨	٤٦٠
- دعم التحول للطاقة النظيفة	٠	%٠,٠	١،٠٠٠	%٠,٤	١،٠٠٠-	%١٠٠,٠-	٠	٠	٠	٠
- برنامج توصيل الغاز الطبيعى للمنازل	١،٢٠٠	%٠,٥	١،٥٠٠	%٠,٦	٣٠٠-	%٢٠,٠-	١،٢٠٠	١،٠١٤	٠	٠
- بنود أخرى	٧٨٢	%٠,٣	٦٥٠	%٠,٣	١٣٢	%٢٠,٣	١٨٢	١٣٩	١٢	٧٠
إجمالى الدعم والمنح للأنشطة الإقتصادية	٥،٨٠٢	%٢,٥	٨،٢٦٨	%٣,٥	٢،٤٦٦-	%٢٩,٨-	٦،٤٣٢	٧،٠٣٢	٤،٢٥٨	٣،٢٠٠
جملة الدعم	٢٢٥،٥٣١	%٩٧,٥	٢٢٩،٥٨٩	%٩٨,٢	٤،٠٥٨-	%١,٨-	١٩٩،٨٤٦	٢٢٨،٠٤٩	١٩٦،٥٩٢	١٤٩،٦٣٦
* اعتمادات إجمالية مدرجة بموازنات الجهات	٤٦٢	%٠,٢	٤١٥	%٠,٢	٤٦	%١١,٢	٥١٧	٥٣٠	٥٠١	٥٥٨
* متطلبات إضافية وإحتياطيات	٥،٢٢٨	%٢,٣	٣،٨٤٨	%١,٦	١،٣٧٩	%٣٥,٨	٠	٠	٠	٠
الإجمالى	٢٣١،٢٢١	%١٠٠,٠	٢٣٣،٨٥٣	%١٠٠,٠	٢،٦٣٢-	%١,١-	٢٠٠،٣٦٣	٢٢٨،٥٧٩	١٩٧،٠٩٣	١٥٠،١٩٤
نسبة إلى الناتج المحلى	%٨,٢		%٩,٦				%٨,٢	%١١,٤	%١١,٢	%٩,٥

ويمكن إيضاح أهم عناصر الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فيما يلي:

أولا : الدعـــم السلعي

(١) دعم السلع التموينية:

يقدر دعم السلع التموينية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٣٧،٧٥١ مليون جنيه، وذلك مقابل مبلغ ٣١،٥٥٧ مليون جنيه بموازنة السنة المالية الحالية ٢٠١٥/٢٠١٤ بزيادة قدرها ٦،١٩٤ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٩,٦٪ وبخفض يبلغ نحو ٢٩٧٧ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات العام المالي البالغة ٤٠،٧٢٨ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٧,٣%.

(٢) دعم المزارعين:

تمشياً مع أهداف السياسة المالية للدولة في رفع المعاناة عن صغار المزارعين، تقوم الدولة بدعم مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وبذور ومبيدات وتتحمل جانباً من أعباء مواجهة بعض الآفات الزراعية وتساهم في خفض أسعار التقاوي، بالإضافة إلى تقديم القروض الميسرة لبعض الأغراض الزراعية، وتتحمل الخزانة العامة في سبيل ذلك فروق فوائد هذه القروض المخصصة للإنتاج الزراعي وذلك على النحو التالي: -

مليون جنيه

بيان	مشروع ٢٠١٦/٢٠١٥
دعم محصول القمح المحلى[١]	٢٤٤٨
دعم فرق سعر الفائدة لقروض الإنتاج النباتي	٣٨٠
مساهمة الدولة فى تكاليف مقاومة آفات القطن	٦٠
فروق أسعار القطن	٨٢٥
دعم صندوق الموازنة الزراعية	١٣
الإجمالي	٣٧٢٦

[١] بالإضافة إلى مبلغ ١٢٧٨ مليون جنيه مخصصة بالاحتياطي العام لدعم محصول القمح المحلي ليكون بذلك إجمالي المخصص لهذا الدعم مبلغ ٣٧٢٦ مليون جنيه مع ملاحظة أن هذا الدعم يظهر ضمن السلع التموينية لدى إعداد الحسابات الختامية.

(٣) دعم المواد البترولية:

تبلغ تقديرات دعم المواد البترولية في مشروع الموازنة المعروض نحو ٦١،٧٠٣ مليون جنيه مقابل ١٠٠،٢٥١ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ بخفض قدره ٣٨،٥٤٨ مليون جنيه بنسبة خفض ٣٨,٥%، بخفض يبلغ نحو ٨،٥١٤ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات العام المالي البالغة ٧٠،٢١٧ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ١٢,١%.

ويمثل هذا الدعم قيمة ما تتحمله الدولة نتيجة لبيع هذه المواد بأسعار تقل عن تكلفة توافرها للسوق المحلي سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو استيراد بعضها من الخارج.

(٤) دعم الكهرباء:

يتضمن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ٣١،٠٧٣ مليون جنيه مقابل ٢٧،٢٤٢ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ بزيادة قدرها ٣،٨٣١ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٤,١% لتغطية فروق أسعار المواد البترولية المستخدمة في إنتاج الكهرباء.

(٥) دعم الأدوية وألبان الأطفال:

يمثل دعم الأدوية وألبان الأطفال ما تتحمله الدولة من فروق التكلفة الناتجة عن استيراد الأدوية وألبان الأطفال وبيعها بأسعار تقل عن تكلفتها الاقتصادية، ويتم صرف هذا الدعم للجهة المنوطة بذلك وهي وزارة الصحة وقد بلغت تقديرات دعم الأدوية وألبان الأطفال مبلغ ٦٠٠,٠ مليون جنيه بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥.

(٦) دعم شركات المياه:

بلغت تقديرات دعم شركات المياه نحو ١،٧٥٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بزيادة قدرها ١،٠٠٠ مليون جنيه عن موازنة السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ بنسبة زيادة تقدر بنحو ١٣٣,٣ %.

هذا ويتمثل دعم مياه الشرب أساساً في الفرق بين إيرادات واستخدامات شركات المياه لتغطية العجز الجاري في موازناتها؛ لتغطية الفرق بين السعر الاقتصادي للمياه وسعر البيع لها طبقاً للتعريفة المقررة، وذلك استناداً إلى ما تضمنته قرارات إنشاء تلك الشركات من تحمل الخزانة العامة بقيمة هذا الفرق؛ لتحقيق سياسة الدولة بتوصيل مياه الشرب النقية لكافة المناطق.

هذا بخلاف ما يدرج سنوياً من إستثمارات من خلال الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى والجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحى، حيث يتم زيادة أصول الشركات التابعة بما يتم الانتهاء من تنفيذه سنوياً من تلك الاستثمارات مقابل تعلية رؤوس أموالها بذات القدر دون تحمل الشركات لأية أعباء مقابل تلك الاستثمارات.

ثانياً : الدعـــم والمنح للخدمات الإجتماعية

(١) دعم نقل الركاب:

ويتمثل فى كل من :-

أ - الدعم الممنوح لهيئتي نقل الركاب بالقاهرة والإسكندرية لتغطية جانب من العجز الجاري المحقق بكل منهما، والناتج عن توفير خدمة نقل الركاب بأقل من تكلفتها الاقتصادية، وقد بلغت تقديرات دعم نقل الركاب مبلغ ١٥٩٠,٠ مليون جنيه بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بزيادة قدرها ١٠٢,٠ مليون جنيه بنسبة زيادة ٦,٩% عن موازنة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ وبزيادة قدرها ٤٢,٠ مليون جنيه وبنسبة زيادة ٢,٧ % عن المتوقع البالغ نحو ١٥٤٨ مليون جنيه.

ب - الدعم الممنوح لاشتراكات الطلبة على خطوط السكك الحديدية ومترو الأنفاق، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لمواجهة الفرق بين قيمة الاشتراك التجارى والقيمة المخفضة المحصلة من طلاب المدارس والجامعات بما فيها جامعة الأزهر الشريف والمعاهد الأزهرية على خطوط السكك الحديدية ومترو الأنفاق وذلك فى إطار تنفيذ إستراتيجية الدولة لدعم الخدمات العامة لجميع فئات الشعب وعلى وجه الخصوص طلاب العلم ويبلغ هذا الدعم بمشروع الموازنة المعروض نحو ٢٧٥ مليون جنيه (٢٠٠,٠ مليون جنيه لدعم اشتراكات الطلبة على خطوط الهيئة القومية لسكك حديد مصر، ٧٥,٠ مليون جنيه لدعم اشتراكات الطلبة على خطوط مترو أنفاق القاهرة).

ج - دعم خطوط السكك الحديدية غير الاقتصادية بالمحافظات وذلك فى إطار إصلاح الخلل في الهيكل التمويلي لهيئة سكك حديد مصر نتيجة تشغيل خطوط خاسرة تحقق إيرادات للهيئة تقل كثيراً عن التكلفة الحقيقية، ولذا تقرر أن تسهم الخزانة العامة في تحمل الفرق بين التكلفة الفعلية وبين الإيرادات المحققة وتبلغ تقديرات دعم تلك الخطوط بمشروع الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ مبلغ ١٠٠٠ مليون جنيه لمواجهة خسائر الهيئة عن تشغيل هذه الخطوط بكافة المحافظات حيث بلغت نحو ٨٤٠ قطار للمسافات القصيرة و٧٦ قطار للمسافات الطويلة بإجمالي يبلغ ٢٧٤٨٠ قطار/رحلة شهرياً.

(٢) دعم التامين الصحي لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي:

تبلـــغ تقديرات دعم التامين الصحي لغير القادرين مـــن أصـــحاب معاش الضمان الاجتماعي في مشروع المـــــوازنة المعـــروض نحـــــو ٣٠٦٩ مليون جنيه.

وذلك طبقاً لموافقة المجموعة الوزارية للعدالة الاجتماعية برئاسة السيد المهندس رئيس مجلـــس الـــوزراء بجلـــستها المنعقـــدة بتـــاريخ ٢٠١٤/١٢/١٠ علي تطبيق برنامج الرعاية الصحية لغير القادرين مـــن أصحاب معاش الضمان الاجتماعي وقد تم البدء في تطبيقه فى محافظتي (الأقصر وأسوان) اعتبارا من أول ينـــاير ٢٠١٥ علـــي أن يليهـــا (٣) محافظات أخرى (قنا/أسيوط/سوهاج) اعتبارا من ٢٠١٥/٣/١ وان يـــتم تغطية باقي المحافظات طبقا للخطة الزمنية المقدمة من الـــسيد الـــدكتور وزير الصحة.

ومن خلال وزارة الصحة فان هذا البرنامج يقـــدم كافـــة خدماتـــه بالمجان للسادة أصحاب معاش الضمان الاجتماعي من خلال عمل حاسب آلي لميكنة البيانات وتقديم الخدمة الطبية عن طريق بطاقة الأسرة الذكية والتي تستخدم في صرف السلع التموينية والخبـــز، واســـتكمال البنيـــة التحتية المعلوماتية للنظام من قارئ كروت وشـــبكات وخـــوادم بيانـــات (سيرافرات) وكذلك ربط الكتروني عن طريق الانترنت.

(٣) مخصصات لمعاش الضمان الاجتماعي ومعاش الطفل وغيرها:

قدر بمشروع الموازنة المعروض مبلغ ٦،٦٥١ مليون جنيه لمعاش الضمان الإجتماعى ومعاش الطفل مقابل ٦،٦٥٣ مليون جنيـــه متوقـــع بموازنة السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤.

بيان	أعداد الأسر المستفيدة	المبلغ بالمليون جنيه
معاش الضمان الاجتماعي	١٥٠٠٧١٨	٦٥٠٠
معاش الطفل	٥١٣٣٥	٧٠
مساعدات شهرية	٦٥٦٤٤	٨١

هذا وجدير بالذكر أن الحكومة تستهدف مضاعفة أعداد المستفيدين من معاش الضمان الإجتماعى، لذا فقد تم إدراج مبلغ ٤٧٠٠ مليون جنيه لتغطية (١,٠) مليون مستحق ببرنامجي (تكافل وكرامة) للدعم النقدي المشروط للفئات الفقيرة والمهمشه بمشروع موازنة العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥.

(٤) المزايا الاجتماعية لصناديق المعاشات:

تبلغ تقديرات مساهمة الخزانة العامة فى صناديق المعاشات في مشروع الموازنة المعروض بمراعاة أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ نحو ٥٢،٤٨٥ مليون جنيه مقابل مبلغ ٣٣،٢١٣ مليون جنيه بموازنة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤.

وهى تمثل جزء من مستحقات المعاشات طرف وزارة المالية عن العلاوات المقررة لأصحاب المعاشات والمعاشات الخاصة التى تتحملها الخزانة قد التزمت الخزانة العامة للدولة خلال الثلاث سنوات الماضية بزيادة هذه المساهمات مما يعضد قدرة صندوقي المعاشات بالوفاء بكامل التزاماتها وسدادها نقداً بشكل منتظم.

(٥) المنح والمساعدات:

وهى برامج تمويل للأغراض الإنسانية والاجتماعية وتبلغ ٦٧٠١ مليون جنيه مقابل ٦٦٠٥ مليون جنيه متوقع بموازنة السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ وتتركز فى تكاليف علاج المواطنين ومرضى الفشل الكلوى وإعانات الإسعاف، وكذلك مساعدات ريع الأوقاف ومساعدات الشباب والرياضة.

ثالثاً : الدعـــم والمنح لمجالات التنمية

(١) دعم فائدة القروض الميسرة:

تتحمل الدولة فروق سعر الفائدة على القروض الميسرة للإسكان الشعبي، والإقراض الميسر للأسر الفقيرة والمشروعات التصديرية وغيرها، فضلاً عن فروق سعر الفائدة على أرصدة هذه القروض وقد بلغت تقديرات دعم فائدة القروض الميسرة نحو ٥٠٠,٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ مقابل مبلغ ٧٥٠,٠ مليون جنيه للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ وبخفض قدره ٢٥٠,٠ مليون جنيه، ويوضح البيان التالي تفاصيل دعم فروق فوائد القروض الميسرة بمشروع الموازنة المعروض: -

(مليون جنيه)

البيان	مشروع موازنة ٢٠١٦/٢٠١٥	موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤
قروض بنك الاستثمار القومي		
إسكان المحافظات	٢٢٠,٣	٢٦٩,٨
شركات الإسكان والتعمير	١,٤	٢,١
مشروعات استصلاح الاراضى	٠,٤	٠,٢
المشروعات التصديرية وضمان الصادرات (الشركة المصرية لضمان الصادرات)	٢,٥	٦,٦
المناطق الصناعية بالمحافظات	٧,٤	٠,٦
هيئة المجتمعات العمرانية	٥٣,٣	٧٢,٨
تعاونيات البناء والإسكان (قروض بنك الاستثمار القومي)	٢٠,٨	٢٠,٦
صندوق تمويل المساكن	٢,٨	٣,٩
جملة بنك الاستثمار القومي	٣٠٨,٩	٣٧٦,٦
هيئة تعاونيات البناء والإسكان (قروض بنك التعمير والإسكان والبنك العقاري المصري العربي)	٨٥,٥	١٠٨,٩
بنك التعمير والإسكان	٢٥,٠	٢٥,٠
البنك العقاري المصري العربي	٠,١	٠,١
مستحقات هيئة التعاونيات عن قروض الزلزال	٠,٠	١٦٠,٠
أخرى	٨٠,٥	٧٩,٤
الاجمالى العام	٥٠٠,٠	٧٥٠,٠

(٢) دعم الإسكان الاجتماعي:

تم إدراج مبلغ ٢,٠ مليار جنيه لدعم صندوق الإسكان الإجتماعى مقابل أيلولة فائض هيئة المجتمعات العمرانية للخزانة العامة.

(٣) دعم صندوق تمويل شراء بعض مركبات النقل السريع

بلغت تقديرات الاعتمادات المدرجة لصندوق مركبات النقل السريع نحو ٢٦٣ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ وهو يمثل ما تتحمله الدولة فى ضوء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٤٧٠) لسنة ٢٠٠٩ بإنشاء صندوق تمويل شراء مركبات النقل السريع حيث يقوم الصندوق بإحلال سيارات التاكسي القديمة بسيارات أخرى جديدة.

رابعاً : الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية

(١) دعم المناطق الصناعية:

بلغت تقديرات دعم المناطق الصناعية نحو ٤٠٠ مليون جنيه بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ وهو ذات المبلغ بموازنة السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤، وهو يمثل قيمة ما تتحمله الدول من دعم لإنشاء وترفيق المناطق الصناعية وفقاً لأحكام القرار الجمهوري رقم (٣٥٠) لسنة ٢٠٠٥ وهي الجهة المنوط بها وضع وتنفيذ سياسات تنمية الاراضى للإغراض الصناعية وإتاحتها للمستثمرين وتيسير وتبسيط إجراءات حصولهم على التراخيص الصناعية، وقد بلغ عدد المناطق المرفقة طبقاً لبيانات صندوق دعم إنشاء وترفيق المناطق الصناعية نحو ٣٥ منطقة صناعية على مستوى ٢٣ محافظة من محافظات الجمهورية، وقد بلغ ما تم تدبيره خلال السنوات السابقة وحتى العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ لترفيق تلك المناطق نحو ٣٩٨٧,٧ مليار جنيه.

(٢) دعم تنشيط الصادرات:

بلغت تقديرات دعم تنشيط الصادرات المصرية نحو ٢٦٠٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ وهو يمثل ما تتحمله الدولة لدعم الصادرات المصرية، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الدعم يتم تدبير جانب منه من خلال ما يتم تحويله لصندوق دعم الصادرات من كل من وزارة الصناعة والتجارة الخارجية وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات، وفقاً للمادة رقم (٣) من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٢.

خامساً : الاحتياطيات العامة للدعم

ويقدر الاحتياطى العام المدرج بالباب الرابع "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية" بمشروع موازنة العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٥٢٢٨ مليون جنيه لمواجهة ما يستجد من احتياجات خلال العام.

المصروفات الأخرى

تبلغ تقديرات "المصروفات الأخرى" بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ٥٤،٧٩٩ مليون جنيه (١,٩% من الناتج المحلى) مقابل ربط معدل للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ قدره ٤٩،٠٦٤ مليون (٢,٠% من الناتج المحلى) وبزيادة قدرها ٥٧٣٥ مليون جنيه وبنسبة زيادة قدرها ١١,٧%، وبزيادة تبلغ ٥١٤٢ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات العام المالي البالغة ٤٩،٦٥٧ مليون جنيه (٢,٠% من الناتج المحلى) بنسبة زيادة قدرها ١٠,٤%.

ومن أهم مصروفات هذا الباب الاعتمادات المخصصة للدفاع والأمن القومي واعتمادات الجهات ذات السطر الواحد مثل القضاء والمحكمة الدستورية بالإضافة إلى مصروفات الضرائب والرسوم والتعويضات والغرامات وكذا الاشتراكات الدولية.

شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات"

بلغت تقديرات "شراء الأصول غير المالية - الاستثمارات" بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ مبلغ ٧٤،٩٦١ مليون جنيه (٢,٦% من الناتج المحلى) مقابل ربط معدل للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ قدره ٦٧،١٨٩ مليون جنيه (٢,٨% من الناتج المحلى).

وتجدر الإشارة إلى أن مخصصات الإستثمارات الممولة من موارد الخزانة العامة خلال العام المالى الجديد ٢٠١٦/٢٠١٥ تبلغ نحو ٥٥ مليار.

والاستثمارات المشار إليها هي الاستثمارات المخصصة للأجهزة الحكومية الداخلة في الموازنة العامة للدولة حسبما اتفق عليه مع وزارة التخطيط والاصلاح الادارى وتعتمد في تمويل الجانب الأكبر منها على مصادر رأسمالية متنوعة وبعض المنح والقروض.

وفيما يلي مصادر تمويل الخطة موزعا على الموازنات المختصة:

مليون جنيه

البيان	مشروع موازنة ٢٠١٦/٢٠١٥	مصادر التمويل		
		المنح	الخزانة	أخرى
الجهاز الإداري	٣٥٤٦١	٩٤١	٢٢٤٢٩	١٢٠٩١
المحليات	٥٩٥٦	ــ	٤٩٤٥	١٠١١
الهيئات الخدمية	٣٢٠٤٤	٣٦٢	٢٦١٢٦	٥٥٥٦
الاحتياطيات	١٥٠٠	ــ	١٥٠٠	ــ
الاجمالى	٧٤٩٦١	١٣٠٣	٥٥٠٠٠	١٨٦٥٨

هذا ويوضح البيان التالي توزيع الاستثمارات على مكوناتها الرئيسية:

جدول رقم (٧)
الاستثمارات ومكوناتها الرئيسية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤		التغير		٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١
	مشروع موازنة (١)	الموازنة (٣)	متوقع	(٢-١)	(٣-١)	فعلى		
* مبانى وإنشاءات :								
x مبانى سكنية	١١،٢٥٣	٩،٧٨٠	٩،٧٨٠	١،٤٧٣	١،٤٧٣	٢،٣٦٤	٤٦٢	١٨٥
x مبانى غير سكنية	١٦،٠٩٣	١٣،١٨١	١٢،٦٨١	٢،٩١٢	٣،٤١٢	٥،٤٦٧	٥،٥٢٩	٥،٣٧٧
x تشييدات	٢٥،٥٧٦	٢٤،٦٣٦	١٩،٠٢٣	٩٣٩	٦،٥٥٣	٢٠،٦٦٨	١٦،٤٥٢	١٦،٢١٨
جملة	٥٢،٩٢١	٤٧،٥٩٧	٤١،٤٨٤	٥،٣٢٤	١١،٤٣٧	٢٨،٥٠٠	٢٢،٤٤٢	٢١،٧٨٠
* الات ومعدات ووسائل نقل :								
x وسائل نقل	١،٥٩٧	١،٦٠٣	١،٦٠٣	٥-	٥-	١،٠٨٦	١،٠٤٣	٤٢٢
x وسائل انتقال	٢٤٢	٢١٩	٢١٩	٢٣	٢٣	١٥٧	٤٩	١١٤
x الآت ومعدات	٩،٦٨٠	٩،٢٣٢	٩،٢٣٢	٤٤٨	٤٤٨	٦،٨٦٤	٧،٢٤٢	٥،٦٨٦
x عدد وادوات	٢٩٤	٣٦٨	٣٦٨	٧٤-	٧٤-	١٤٨	١٤٥	٩٨
x تجهيزات	٢،١٧٥	١،٧٤٣	١،٧٤٣	٤٣٢	٤٣٢	١،٦٠٨	٩٤٣	٨٤٨
جملة	١٣،٩٨٨	١٣،١٦٥	١٣،١٦٥	٨٢٣	٨٢٣	٩،٨٦٥	٩،٤٢٢	٧،١٦٨
* أصول ثابتة أخرى :								
x ثروة حيوانية ومائية (اصول زراعية)	٨١	٤٩	٤٩	٣٢	٣٢	٧٣	٦٧	٤٨
جملة	٨١	٤٩	٤٩	٣٢	٣٢	٧٣	٦٧	٤٨
إجمالى الأصول الثابتة	٦٦،٩٩٠	٦٠،٨١١	٥٤،٦٩٨	٦،١٧٩	١٢،٢٩٢	٣٨،٤٣٧	٣١،٩٣١	٢٨،٩٩٧
* الاصول الطبيعية :								
x شراء أراضى	٢،٦٤٧	١،٠٤٠	١،٠٤٠	١،٦٠٧	١،٦٠٧	٨٥٤	٧٧٦	٥٦٨
x تمهيد وأستصلاح أراضى	١٣٢	٣٠٩	٣٠٩	١٧٧-	١٧٧-	١٤	٣٣	١٥
جملة	٢،٧٧٩	١،٣٤٩	١،٣٤٩	١،٤٣٠	١،٤٣٠	٨٦٩	٨٠٩	٥٨٣
x فوائد سابقة على بدء التشغيل	٤٤	٢٨	٢٨	١٦	١٦	٦٠	٣٣	٧٩
x البعثات	٦٤٧	٦١٧	٦١٧	٣١	٣١	٣٣٨	٢٦٠	٢٦٣
x ابحاث ودراسات للمشروعات الإستثمارية	٢،١٧٠	١،٨٥٧	١،٨٥٧	٣١٣	٣١٣	٢،٠٥٠	١،٧١٣	١،٥٢٧
x دفعات مقدمة	٨٣٢	١،٢٢٧	١،٢٢٧	٣٩٦-	٣٩٦-	١١،١٢٨	٤،٧٧١	٤،٤٦٨
x تعويضات المقاولين عن فروق أسعار	٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠-	٣٠٠-	٠	٠	٠
x إحتياطيات عامة	١،٥٠٠	١،٠٠٠	١١٣	٥٠٠	١،٣٨٧	٠	٠	٠
إجمالى الاستثمارات	٧٤،٩٦١	٦٧،١٨٩	٦٠،١٨٩	٧،٧٧٢	١٤،٧٧٣	٥٢،٨٨٢	٣٩،٥١٦	٣٥،٩١٨
نسبة إلى الناتج المحلى	%٢,٦	%٢,٨	%٢,٥			%٢,٦	%٢,٣	%٢,٣

حيازة الأصول المالية

تمثل "حيازة الأصول المالية"؛ مساهمات الخزانة العامة في بعض الهيئات الاقتصادية التي تعاني خللاً في هياكلها التمويلية، وكذلك مساهمات الخزانة لإصلاح المراكز التمويلية لبعض الشركات، فضلاً عن القروض المتاحة لبعض الجهات والتي تعد التزاماً على الخزانة العامة للدولة، وتقدر الإعتمادات المدرجة لحيازة الأصول المالية في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ بنحو ٢٥٣٣٥ مليون جنيه مقابل مبلغ وقدره ١١،٢٣٥ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ اى بزيادة قدرها ١٤،١٠٠ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٢٥,٥%، وبزيادة قدرها ١٠٧٦١ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات العام المالي البالغة ١٤٥٧٤ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٧٣,٨ %.

وتتمثل عناصر حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية فيما يلى : -

البيان	مليون جنيه	مليون جنيه
مساهمات فى هيئات اقتصادية :		٤٧٨٠
– هيئة سكك حديد مصر	١٥٨٠	
– هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة	٦٠٢	
– اتحاد الإذاعة والتليفزيون	١٧٢٠	
– نقل الركاب (القاهرة والإسكندرية)	٥٠٧	
– باقي الهيئات الاقتصادية	٣٧١	
مساهمة فى رؤوس أموال بنوك قطاع الأعمال العام (البنك الأهلي – بنك مصر) بقيمة الفائض الذي سيتم تحصيله		٢٩٧٢
مساهمات فى شركات قابضة :		١٠٠٥
– الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي	٧٣٠	
– الشركة القابضة لكهرباء مصر "مديونية هيئة كهربة الريف"	٢٧٥	
حصة مصر في رؤوس أموال مؤسسات وهيئات دولية		١٠٣٥
مساهمة فى رأسمال الصندوق السيادي لإدارة الأصول		٥٠٠٠
إقراض الحكومة المصرية فى الشركة القابضة للكهرباء لتنفيذ مشروعات الكهرباء المنفذة من شركة سيمنس وله مقابل بالموارد بنفس القيمة.		٧٦٠٠
باقي البنود		٥١٠
احتياطي عام.		٢٤٣٣
الإجمالي		٢٥،٣٣٥

سداد أقساط القروض:

بلغت تقديرات سداد القروض التي حل موعد سداد أقساطها أو إهلاكها بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ نحو ٢٥٧،٩٢٣ مليون جنيه مقابل مبلغ ٢١٥،٩٤٠ مليون جنيه للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ أى بزيادة قدرها ٤١،٩٨٣ مليون جنيه وبنسبة زيادة قدرها ١٩,٤%، وبزيادة تبلغ ٢٦،٧١٥ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات العام المالي البالغة ٢٣١،٢٠٨ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١١,٦ %، وتتمثل أقساط القروض المقررة في مشروع الموازنة فيما يلي :

(بالمليون جنيه)

البيـــــان	مشروع موازنة ٢٠١٥/٢٠١٦	موازنة ٢٠١٤/٢٠١٥	التغير
أقساط قروض خارجية معاد إقراضها	١،١٨٠,٠	٩٩٢,٣	١٨٧,٨
سداد قروض لمصادر أخرى	٢٤٣٩٠,٤	١١،٣٠٣,٨	١٣،٠٨٦,٦
سندات على الخزانة العامة	١٩٢،٠٩٢,٢	١٦٧،٤٧٣,٣	٢٤،٦١٨,٩
جملة سداد القروض المحلية (١)	٢١٧٦٦٢,٦	١٧٩،٧٦٩,٤	٣٧٨٩٣,٢
أقساط الدين العام الخارجي	٣٩،٦٩٦,٥	٣٥،٦٧٩,٣	٤،٠١٧,٢
أقساط خارجية تسددها الجهات	٣٣٦,٣	٣١٩,٧	١٦,٦
جملة سداد القروض الخارجية (٢)	٤٠،٠٣٢,٨	٣٥،٩٩٩,٠	٤،٠٣٣,٨
سداد قروض للحسابات والصناديق الخاصة (٣)	٢٢٧,٦	١٧١,٧	٥٥,٩
الاجمالى (١+٢+٣)	٢٥٧،٩٢٣,٠	٢١٥،٩٤٠,١	٤١،٩٨٢,٩

ويلاحظ أن أقساط القروض المشار إليها تنطوي على إهلاك ما يحل أجله من السندات على الخزانة العامة، وبصفة عامة يتعين الإشارة إلى أن سداد القروض وإهلاك السندات لا يُحتسب ضمن مكونات عجز الموازنة العامة للدولة، وإنما تعالج هذه الالتزامات المسددة بالاستبعاد من مصادر التمويل أو من الاقتراض الجديد، وذلك لتحديد صافي الزيادة الحقيقية في الدين العام.

وهذا السداد للقروض والسندات يمثل عامل قوة للموازنة، ويمثل تخفيضاً حقيقياً لحجم الدين العام سواء المحلي أو الأجنبي.

الموارد العامة

يبلغ إجمالي موارد الدولة في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ١،١٤٧،٨٢٣ مليون جنيه (٤٠,٥% من الناتج المحلى) موزعة على ثلاث مكونات رئيسة هي:

- الإيرادات العامة: ٦٢٢،٢٧٧ مليون جنيه (٢٢,٠% من الناتج المحلى)
- المتحصلات من حيازة الأصول المالية: ١٦،٢٨٠ مليون جنيه (٠,٦% من الناتج المحلى)
- الاقتراض وإصدار الأوراق المالية: ٥٠٩،٢٦٦ مليون جنيه (١٨% من الناتج المحلى)

ويوضح الجدول التالي الموارد العامة المشار إليها:

جدول رقم (٨)
الموارد العامة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٦/٢٠١٥		٢٠١٥/٢٠١٤		التغير		٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١
	مشروع موازنة	الوزن النسبى	موازنة	الوزن النسبى	قيمة	نسبة	متوقع	فعلى		
		%		%		%				
الإيرادات العامة العامة										
* الإيرادات الضريبية	٤٢٢،٤٢٧	٣٦,٨	٣٦٤،٢٩٠	٣٥,٨	٥٨،١٣٨	١٦,٠	٣١٧،٨٣٩	٢٦٠،٢٨٩	٢٥١،١١٩	٢٠٧،٤١٠
*المنـــــح	٢،٢٠٨	٠,٢	٢٣،٤٩٢	٢,٣	٢١،٢٨٤-	٩٠,٦-	٢٥،٦٩٨	٩٥،٨٥٦	٥،٢٠٨	١٠،١٠٤
* الإيرادات الأخرى	١٩٧،٦٤١	١٧,٢	١٦٠،٨٥٠	١٥,٨	٣٦،٧٩١	٢٢,٩	١٤٢،٥٧٢	١٠٠،٦٤٢	٩٣،٩٩٦	٨٦،١٠٨
جملة الإيرادات العامة العامة	٦٢٢،٢٧٧	٥٤,٢	٥٤٨،٦٣٢	٥٤,٠	٧٣،٦٤٥	١٣,٤	٤٨٦،١٠٩	٤٥٦،٧٨٨	٣٥٠،٣٢٢	٣٠٣،٦٢٢
%	%٢٢,٠		%٢٢,٦				%٢٠,٠	%٢٢,٩	%٢٠,٠	%١٩,٣
* المتحصلات من مبيعات الأصول المالية	١٦،٢٨٠	١,٤	١٢،٣١٣	١,٢	٣،٩٦٧	٣٢,٢	٢،٤٥٩	٤،٢٨٧	٤،٤٦٨	٤،٥٧٥
* الاقتراض وإصدار الأوراق المالية	٥٠٩،٢٦٦	٤٤,٤	٤٥٥،٦٦٢	٤٤,٨	٥٣،٦٠٤	١١,٨	٤٩٣،٧٥٦	٣٦٣،٣٠١	٣١١،٠٣٥	٢٠٣،١٨٠
إجمالى الموارد العامة	١،١٤٧،٨٢٣	١٠٠,٠	١،٠١٦،٦٠٦	١٠٠,٠	١٣١،٢١٦	١٢,٩	٩٨٢،٣٢٤	٨٢٤،٣٧٦	٦٦٥،٨٢٦	٥١١،٣٧٧
%	%٤٠,٥		%٤١,٨				%٤٠,٤	%٤١,٣	%٣٨,٠	%٣٢,٥

(%) : نسبة إلى الناتج المحلى

أولاً :- الإيرادات العامة:

تتمثل جملة الإيرادات العامة في الإيرادات التي يتم تحصيلها من عمليات التشغيل وأداء النشاط المباشر وغير المباشر للوحدات والجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة، وتشمل أساساً الإيرادات الضريبية بأنواعها المختلفة من ضرائب على الدخول وضرائب المبيعات والضرائب الجمركية، كما تشتمل الإيرادات العامة على المنح المحصلة من الداخل والخارج، وكذلك على الإيرادات الأخرى المتمثلة أساساً في الفوائض والأرباح المحققة من الهيئات الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام فضلاً عن إيرادات الخدمات الحكومية بصفة عامة.

وقد قدرت الإيرادات العامة فى مشروع الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٦٢٢،٢٧٧ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ٢٨% عن المتوقع خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤.

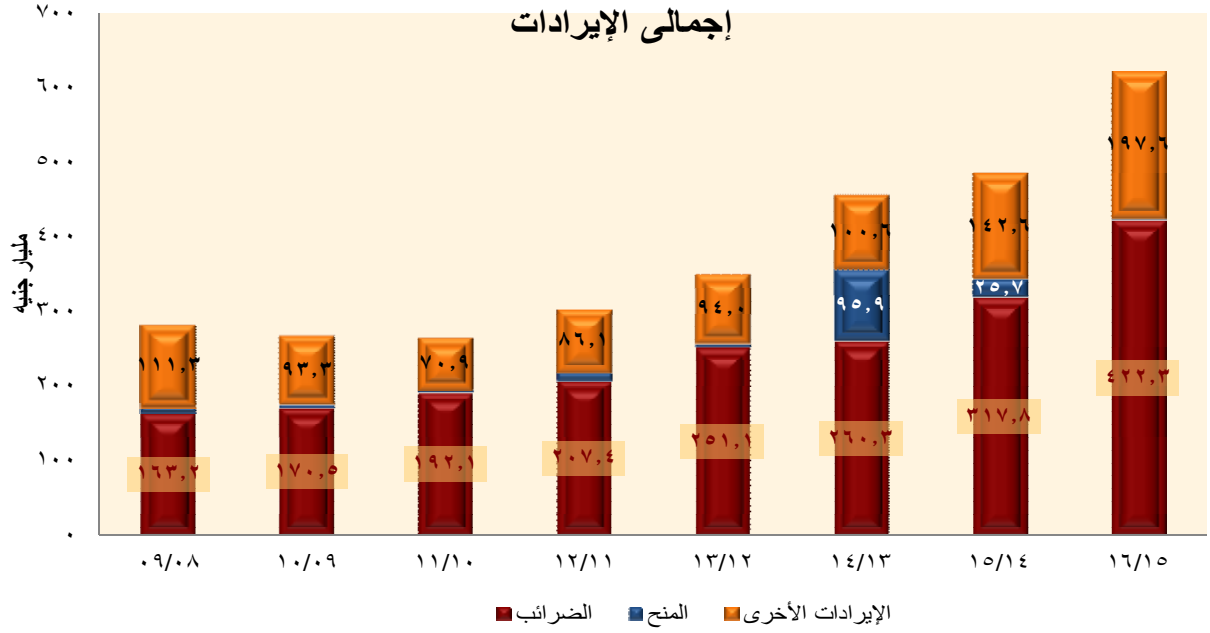

ويوضح الجدول التالي الإيرادات العامة المشار إليها:

جدول رقم (٩)
الإيرادات العامة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٦/٢٠١٥		٢٠١٥/٢٠١٤		التغير		٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١
	مشروع موازنة	الوزن النسبى	موازنة	الوزن النسبى	قيمة	نسبة	متوقع	فعلى		
		%		%		%				
* الإيرادات الضريبيـــة	٤٢٢،٤٢٧	٦٧,٩	٣٦٤،٢٩٠	٦٦,٤	٥٨،١٣٨	٩٣,١	٣١٧،٨٣٩	٢٦٠،٢٨٩	٢٥١،١١٩	٢٠٧،٤١٠
- الضرائب العامة	٢١٣،٥١٣	٣٤,٣	٢٠٧،٤٨٠	٣٧,٨	٦،٠٣٣	٢,٩	١٧٥،٠٨٨	١٥٤،٥٧٣	١٤٣،٩٧٥	١١٠،٧٩٣
- ضرائب المبيعات	١٥٩،٨٤٥	٢٥,٧	١١٨،٤٨٧	٢١,٦	٤١،٣٥٨	٣٤,٩	١٠٧،٨٠٨	٧٧،٠٠١	٧٩،٧٩٣	٧٢،٣٧٠
- الضرائب الجمركية	٢٧،٤٠١	٤,٤	٢٠،٦٩٤	٣,٨	٦،٧٠٧	٣٢,٤	٢١،٥٤٩	١٧،٦٧٣	١٦،٧٧١	١٤،٧٨٨
- باقى الإيرادات الضريبية	٢١،٦٦٩	٣,٥	١٧،٦٣٠	٣,٢	٤،٠٤٠	٢٢,٩	١٣،٣٩٤	١١،٠٤١	١٠،٥٨٠	٩،٤٥٩
%	%١٤,٩		%١٥,٠				%١٣,١	%١٣,٠	%١٤,٣	%١٣,٢
* المنـــــح	٢،٢٠٨	٠,٤	٢٣،٤٩٢	٤,٣	-٢١،٢٨٤	-٩٠,٦	٢٥،٦٩٨	٩٥،٨٥٦	٥،٢٠٨	١٠،١٠٤
%	%٠,١		%١,٠				%١,١	%٤,٨	%٠,٣	%٠,٦
* الإيرادات غير الضريبية من الفوائض والأربـاح وإيرادات الخدمات وغيرها	١٩٧،٦٤١	٣١,٨	١٦٠،٨٥٠	٢٩,٣	٣٦،٧٩١	٢٢,٩	١٤٢،٥٧٢	١٠٠،٦٤٢	٩٣،٩٩٦	٨٦،١٠٨
نسبة إلى الناتج المحلى	%٧,٠		%٦,٦				%٥,٩	%٥,٠	%٥,٤	%٥,٥
الإجمالى	٦٢٢،٢٧٧	١٠٠,٠	٥٤٨،٦٣٢	١٠٠,٠	٧٣،٦٤٥	١٣,٤	٤٨٦،١٠٩	٤٥٦،٧٨٨	٣٥٠،٣٢٢	٣٠٣،٦٢٢
%	%٢٢,٠		%٢٢,٦				%٢٠,٠	%٢٢,٩	%٢٠,٠	%١٩,٣

(%) : نسبة إلى الناتج المحلى

(أ) الإيرادات الضريبية:

على الرغم من أن الموارد الضريبية تعد أهم مصادر تمويل الموازنة العامة لما تمثله من أداة فاعلة لتدوير الموارد من الأنشطة المنتجة للدخول الأعلى لصالح الخدمات العامة والفئات الأولى بالرعاية بجانب ما تمثله من مورد حقيقي يُسهم في تمويل الإنفاق الحكومي المتنامي والذي تضطلع به الدولة في مختلف المجالات مما يساهم في تخفيض الأعباء التمويلية على الخزانة العامة للدولة، وكونها أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار مراعاة البعد الاجتماعي، إلا أن معدلات الضرائب للناتج القومي تعد منخفضة للغاية خاصة إذا ما تم استبعاد الضرائب المحصلة من جهات سيادية أو مملوكة للدولة مثل قطاع البترول والبنك المركزى وقناة السويس والضرائب على عوائد الأذون والسندات الحكومية، ويرجع ذلك في الأساس لأسباب عديدة أهمها وجود عدد من الأنشطة المهمة بالقطاع الرسمي خارج المظلة الضريبية.

وقد بلغت تقديرات الإيرادات الضريبية في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ نحو ٤٢٢،٤٢٧ مليون جنيه (١٤,٩% من الناتج المحلى)، مقابل متوقع قدره ٣١٧،٨٣٩ مليون جنيه (١٣,١% من الناتج المحلى) خلال السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥

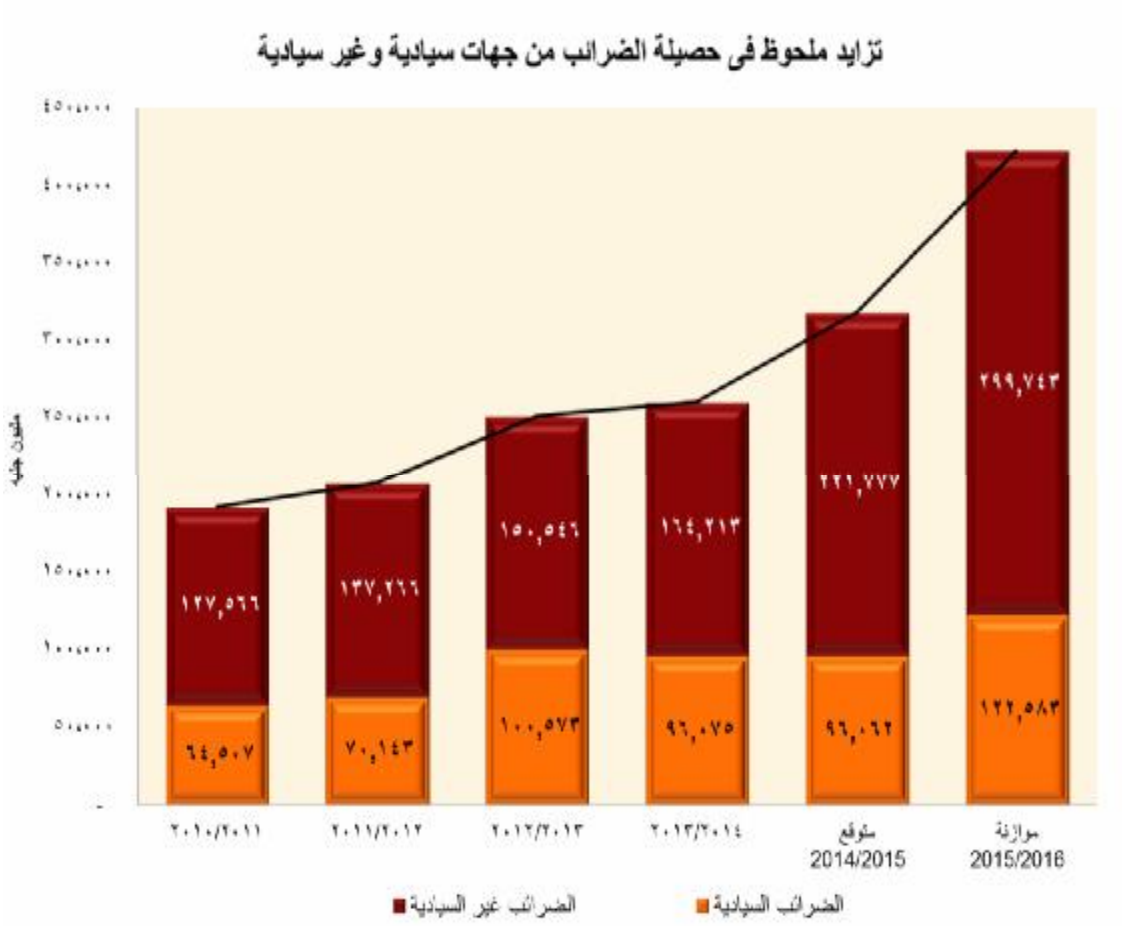

ويوضح الجدول التالي تطورات حصيلة الإيرادات الضريبية خلال السنوات المالية السابقة مقارنه بتقديراتها في مشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ .

جدول رقم (١٠)
تطور حصيلة الإيرادات الضريبية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

السنوات المالية	موازنة		فعلى		معدل النمو عن السنة السابقة (فعليات)
	القيمة	النسبة إلى الناتج المحلى	القيمة	النسبة إلى الناتج المحلى	%
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٧٩،٨٤٢	%١٤,٨	٧٥،٧٥٩	%١٤,١	١٢,٨
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٨١،٦٠٧	%١٣,٢	٩٧،٧٧٩	%١٥,٨	٢٩,١
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٠٥،٦٤٥	%١٤,٢	١١٤،٣٢٦	%١٥,٣	١٦,٩
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٢٠،٨٢٤	%١٣,٥	١٣٧،١٩٥	%١٥,٣	٢٠,٠
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٦٦،٥٧٠	%١٦,٠	١٦٣،٢٢٢	%١٥,٧	١٩,٠
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٤٥،٥٤٤	%١٢,١	١٧٠،٤٩٤	%١٤,١	٤,٥
٢٠١١/٢٠١٠	٢٠٠،٤٢٤	%١٤,٦	١٩٢،٠٧٢	%١٤,٠	١٢,٧
٢٠١٢/٢٠١١	٢٣٢،٢٣٢	%١٥,٠	٢٠٧،٤١٠	%١٣,٤	٨,٠
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٦٦،٩٠٥	%١٥,٢	٢٥١،١١٩	%١٤,٣	٢١,١
٢٠١٤/٢٠١٣	٣٥٨،٧٢٩	%١٨,٠	٢٦٠،٢٨٩	%١٣,٠	٣,٧
٢٠١٥/٢٠١٤ موازنة /متوقع	٣٦٤،٢٩٠	%١٥,٠	٣١٧،٨٣٩	%١٣,١	٢٢,١
٢٠١٦/٢٠١٥ مشروع	٤٢٢،٤٢٧	%١٤,٩	-		-

جدول رقم (١١)
مكونات الإيرادات الضريبية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤		٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
ـ الضرائب العامة	٢١٣،٥١٣	٢٠٧،٤٨٠	١٧٥،٠٨٨	١٥٤،٥٧٣	١٤٣،٩٧٥	١١٠،٧٩٣
%	%٧,٥	%٨,٥	%٧,٢	%٧,٧	%٨,٢	%٧,٠
ـ ضرائب المبيعات	١٥٩،٨٤٥	١١٨،٤٨٧	١٠٧،٨٠٨	٧٧،٠٠١	٧٩،٧٩٣	٧٢،٣٧٠
%	%٥,٦	%٤,٩	%٤,٤	%٣,٩	%٤,٦	%٤,٦
ـ الضرائب الجمركية	٢٧،٤٠١	٢٠،٦٩٤	٢١،٥٤٩	١٧،٦٧٣	١٦،٧٧١	١٤،٧٨٨
%	%١,٠	%٠,٩	%٠,٩	%٠,٩	%١,٠	%٠,٩
ـ باقى الإيرادات الضريبية	٢١،٦٦٩	١٧،٦٣٠	١٣،٣٩٤	١١،٠٤١	١٠،٥٨٠	٩،٤٥٩
%	%٠,٨	%٠,٧	%٠,٦	%٠,٦	%٠,٦	%٠,٦
الإجمالى	٤٢٢،٤٢٧	٣٦٤،٢٩٠	٣١٧،٨٣٩	٢٦٠،٢٨٩	٢٥١،١١٩	٢٠٧،٤١٠
%	%١٤,٩	%١٥,٠	%١٣,١	%١٣,٠	%١٤,٣	%١٣,٢

(%) : نسبة إلى الناتج المحلى

وفيما يلى أهم مكونـــات الإيـرادات الضريبيـــة المشـار إليهـا : -

أولاً - الضرائب العامة :-

بلغت تقديرات الضرائب العامة بمشروع موازنـــة الـــسنة الماليـــة ٢٠١٥/٢٠١٦ نحـــو ٢١٣,٥ مليـــار جنيـــه بزيـــادة قـــدرها نحـــو ٣٨,٥ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢١,٩% عن المتوقع للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ والبالغ قدرها ١٧٥,٠ مليار جنيه.

ثانياً - الضرائب على المبيعات :-

بلغت تقديرات ضرائب المبيعات بمشروع موازنة الـــسنة الماليـــة ٢٠١٥/٢٠١٦ نحـــو ١٥٩,٨ مليـــار جنيـــه بزيـــادة قـــدرها نحـــو ٥٢,٠ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ٤٨,٢% عن المتوقع للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ والبالغ قدرها ١٠٧,٨ مليار جنيه.

ثالثاً: الضرائب الجمركية :

بلغت تقديرات الضرائب الجمركية بمشروع موازنة السنة الماليـــة ٢٠١٥/٢٠١٦ نحـــو ٢٧,٤ مليـــار جنيـــه بزيـــادة قـــدرها نحـــو ٥,٩ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٧,١% عن المتوقع للعام المـــالي ٢٠١٤/٢٠١٥ والبالغ قدرها ٢١,٥ مليار جنيه.

جدول رقم (١٢)
الضرائب العامة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤		٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
أولاً : الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعية :						
- ضريبة المرتبات وما فى حكمها	٢٧،٣٧٥	٢٢،١٠٣	٢٢،٣٠٩	١٩،٣٣٦	١٦،٩١٢	١٣،٧٥٦
- ضريبة النشاط التجارى والصناعى	١٣،٩٧٨	١١،٥٩٧	١٢،٠٨٢	٨،٤٣١	٦،١٠٠	٥،٢٦٣
- ضريبة النشاط المهنى غير التجارى	١،٥٧٤	٢،٩٥٠	٤٩٢	٥٠٩	٣٣٣	٣١٧
- ضريبة الثروة العقارية	٣٦٨	٥١٩	٣٢٥	٢١٨	٨٧	١٠٤
- الضريبة العامة على الدخل	٠	٠	٠	٠	٠	٠
جملة	٤٣،٢٩٥	٣٧،١٦٩	٣٥،٢٠٨	٢٨،٤٩٥	٢٣،٤٣٢	١٩،٤٤٠
ثانياً : الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية :						
- ضرائب البترول	٣٩،٩٦٨	٥٤،٢٥٩	٣٦،٩٥٧	٤٦،٠٦٠	٤٥،٨١٦	٣٤،٠٧٥
- ضرائب قناة السويس	١٧،٥٥١	١٤،٨٣٥	١٤،٨٠٦	١٤،٣١٢	١٢،١٥٠	١١،٨٠٠
- ضرائب البنك المركزى	٨،٥١٩	٨،٥٩٢	٤،٠٠٣	٤،٠٤٢	٨،٢٩٠	٠
- ضرائب باقى الشركات	٤٢،٦٣٨	٤٨،٤٤٠	٣٩،٤٢٤	٢٥،٠٩٩	٢٥،٢٧٥	٢٣،٦٧٤
- أخرى	٠	٠	٠			
جملة	١٠٨،٦٧٦	١٢٦،١٢٦	٩٥،١٩٠	٨٩،٥١٢	٩١،٥٣١	٦٩،٥٥٠
ثالثاً : الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة :						
- من البنك المركزى	١٠،٩٦٣	١٠،٦٠٣	٩،٩١٦	١٠،٦٠٤	٧،٢٠٤	٣،٦٧٦
- من البنوك التجارية	٥	٥	٤٥٨	٤٥٨	٥	١٨
- أخرى	٠	٠	٠	٠	٠	٠
جملة	١٠،٩٦٨	١٠،٦٠٨	١٠،٣٧٤	١١،٠٦٢	٧،٢٠٨	٣،٦٩٤
رابعاً : ضريبة الدمغة :						
- الدمغة على المرتبات	٣،٦٠١	٣،٦٩٤	٣،٣٨٣	٢،٩١٦	٢،٧٩٦	٢،٢٥٤
- الدمغة النوعية	١٠،٠٦٢	٧،٥٠٠	٨،٤٦٣	٦،٦٩٤	٥،٢٤٨	٥،٤٦٥
جملة	١٣،٦٦٣	١١،١٩٤	١١،٨٤٦	٩،٦١٠	٨،٠٤٤	٧،٧١٩
خامساً : باقى الضرائب :						
- ضريبة التضامن الإجتماعى	٤٦٣	٤٣٤	٤٤١	٢٥٩	٢٣٣	٢٠٢
- الضرائب على الأذون والسندات	٣٢،٩٦٨	١٨،٨٥٥	١٨،٩٣٤	١٥،٢٥٦	١٣،١٦٨	٩،٩٠٣
- ضرائب الارباح الرأسمالية	٣،١٥٢	٢،٦٧٤	٢،٦٨٦	٠	٠	٠
- أخرى	٣٢٨	٤٢٠	٤٠٩	٣٨٠	٣٥٩	٢٨٥
جملة	٣٦،٩١١	٢٢،٣٨٣	٢٢،٤٧٠	١٥،٨٩٤	١٣،٧٦٠	١٠،٣٩٠
إجمالى الضرائب العامة	٢١٣،٥١٣	٢٠٧،٤٨٠	١٧٥،٠٨٨	١٥٤،٥٧٣	١٤٣،٩٧٥	١١٠،٧٩٣
نسبة إلى الناتج المحلى	%٧,٥	%٨,٥	%٧,٢	%٧,٧	%٨,٢	%٧,٠

جدول رقم (١٣)
ضرائب المبيعات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤		٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
* الضريبة العامة على المبيعات:						
- الضريبة على السلع المحلية	٣٠،٢٠٩	٢٣،٣٩٤	٢٠،١٩٩	١٤،٥٧٧	١٤،٠٣٨	١٥،٥٦٦
- الضريبة على السلع المستوردة	٥٤،٠٤٥	٣٩،١٥٤	٣٦،٢٣١	٢٨،٣٩٨	٢٥،٤٥٨	٢١،٦٠٧
جملة	٨٤،٢٥٤	٦٢،٥٤٨	٥٦،٤٣٠	٤٢،٩٧٤	٣٩،٤٩٦	٣٧،١٧٤
* الضريبة على سلع الجدول رقم (١):						
(محلي ومستورد)						
- السجائر والتبغ	٣٤،١٢٧	٢٧،٥٢٧	٢٧،٣٣٢	١٩،٥٨٨	١٧،٢٥١	١٥،٩٥٩
- المنتجات البترولية	١٠،٢١٤	٩،١٨٤	٩،٤٢٦	٣،٩٣٤	١٢،٣٢٨	٩،١٢٠
- أخرى	١،٦٥٥	١،٢٣٠	١،٥٣٢	١،٠٤٢	٩٥١	٩٧٧
جملة	٤٥،٩٩٦	٣٧،٩٤١	٣٨،٢٩٠	٢٤،٥٦٤	٣٠،٥٣٠	٢٦،٠٥٦
* الضريبة على الخدمات:						
- خدمات الاتصالات الدولية والمحلية	٧،٥٩٥	٦،٣٣٧	٤،٨٥٠	٣،٨٧٧	٣،٩٥٢	٣،٩٢٨
- خدمات التشغيل للغير	٥،٥٣٥	٤،٨٩٧	٤،٧٤٧	٣،٤٤٢	٣،٤٠٩	٣،١١٠
- الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية	٢،٩٨٩	٢،٦٥٤	٢،٥٦٤	١،٧٠٤	١،٩٩٧	١،٧٤٠
- خدمات أخرى	١٣،٤٧٦	٤،١١٠	٩٢٧	٤٤٠	٤١٠	٣٦٣
جملة	٢٩،٥٩٥	١٧،٩٩٨	١٣،٠٨٨	٩،٤٦٣	٩،٧٦٧	٩،١٤١
إجمالى ضرائب المبيعات	١٥٩،٨٤٥	١١٨،٤٨٧	١٠٧،٨٠٨	٧٧،٠٠١	٧٩،٧٩٣	٧٢،٣٧٠
نسبة إلى الناتج المحلى	%٥,٦	%٤,٩	%٤,٤	%٣,٩	%٤,٦	%٤,٦

جدول رقم (١٤)
الضرائب والرسوم الجمركية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤		٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
* الضريبة على الواردات :						
- الضرائب الجمركية القيمية (بخلاف البترول)	٢١،٦٤٢	١٥،١٥٥	١٦،٠٤٧	١٥،١٣٥	١٣،٨٢٥	١٢،١٥٣
- رسوم جمركية على المنتجات البترول	٤،٦١٦	٤،٤٧١	٤،٤٧٢	١،٨٠٠	١،٨٠١	١،٨٠٢
جملة	٢٦،٢٥٨	١٩،٦٢٦	٢٠،٥١٩	١٦،٩٣٥	١٥،٦٢٦	١٣،٩٥٥
- ضريبة الوارد على السجائر والتبغ والدخان	٥٣٩	٥٥٤	٤٧٥	٤١٧	٤٢٨	٤٤٠
جملة الضرائب على الواردات	٢٦،٧٩٧	٢٠،١٨٠	٢٠،٩٩٤	١٧،٣٥٢	١٦،٠٥٤	١٤،٣٩٦
* الضرائب على التجارة الدولية :						
- الضرائب على الصادر	٤٠٩	٤٠٠	٣٦٧	١٨٣	٥٩٧	٣٠٢
- الضرائب الجمركية المخصصة لدعم النقل البحرى	٠	٠	٠	٠	٠	٠
- إيرادات الغرامات	١٢٣	١٠٢	١٢٣	١٢٣	١٠٢	٨١
- إيرادات المضبوطات	٧٢	١٢	٦٥	١٤	١٨	١٠
جملة الضرائب على التجارة الدولية	٦٠٤	٥١٤	٥٥٥	٣٢١	٧١٧	٣٩٢
إجمالى الضرائب الجمركية	٢٧،٤٠١	٢٠،٦٩٤	٢١،٥٤٩	١٧،٦٧٣	١٦،٧٧١	١٤،٧٨٨
نسبة إلى الناتج المحلى	%١,٠	%٠,٩	%٠,٩	%٠,٩	%١,٠	%٠,٩

جدول رقم (١٥)
الإيرادات الضريبية الأخرى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤		٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
* رسوم تنمية الموارد [1]	٩،٠٥٤	٦،١٤١	٤،٦٩٧	٣،٨٣٩	٣،٦٤٣	٣،٤٠٦
* إتاوة قناة السويس	٢،٤٠٣	٢،٠٢٤	٢،٠٢٠	١،٨٦٧	١،٦١٧	١،٥٦٨
* رسوم الإجراءات القنصلية	٢،٨٤٩	٢،١٠٠	١،٥٠٨	١،٢٧٦	١،٣٨٧	١،٠٨٠
* رسوم الموانى والمنائر	١،٢٨٠	١،٠٧٥	١،١٤٠	١،٠٤٦	٩٥٣	٩٣٠
* ضريبة الأراضى	٢٣٢	٢٢١	٢٠٧	١٨٤	١٨٥	١٧٥
* ضريبة المبانى	٣،٢٤١	٣،٦٨٨	٨٨٤	٢٤٤	٣٤٦	٣٤٦
* رسوم نقل الملكية	٩١٢	٨١٣	٨٠٠	٧٩٩	٧٣٧	٦٧٢
* رسوم العبور (سوميد)	٢٢٥	٢١٧	٥٢٤	٢٤٠	٣٠٠	٢١١
* المصروفات الإدارية للعمليات الاستيرادية	٤١٨	٤١٨	٦٣٤	٦٢٩	٥٣٧	٥٠٤
* رسوم تصاريح العمل	١٧٨	١٥٦	١٦١	١٤٦	١٢٨	١٢٦
* إيرادات ضريبية أخرى [2]	٨٧٨	٧٧٧	٨٢٠	٧٧١	٧٤٧	٤٤١
الإجمالى	٢١،٦٦٩	١٧،٦٣٠	١٣،٣٩٤	١١،٠٤١	١٠،٥٨٠	٩،٤٥٩
نسبة إلى الناتج المحلى	%٠,٨	%٠,٧	%٠,٦	%٠,٦	%٠,٦	%٠,٦

[1] يتضمن رسم تنمية على تذاكر السفر للخارج ، رسم التنمية على مغادرة البلاد ، رسم تنمية على المحاجر ، رسم تنمية على تسيير السيارات ، رسم تنمية على السيارات الجديدة

[2] يتضمن ضريبة الملاهى ، ايرادات ورسوم ذات صفة محلية ، وسوم ترخيص العمل للأجانب ، ورسوم جوازات السفر ، رسوم حليج الأقطان .

(ب) المنـــح:

تبلغ تقديرات المنح في مشروع الموازنة العامـــة للـــسنة الماليـــة ٢٠١٥/٢٠١٦ نحو ٢،٢٠٨ مليون جنيه موزعة بين منح جارية وأخرى استثمارية ورأسمالية، وذلك مقابل ٢٥،٦٩٨ مليون جنيه مقدرة كمتوقع للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥.

وتشكل هذه المنح فـــى عـــام ٢٠١٥/٢٠١٦ نـــسبة ٠,٣% مـــن إجمالي الإيرادات العامة البالغة ٦٢٢،٢٧٧ مليون جنيه، كمـــا أنهـــا لا تغطي سوى نسبة ٠,٢% مـــن إجمـــالي المـــصروفات العامـــة البالغـــة ٨٦٤،٥٦٤ مليون جنيه.

(ج) الإيرادات الأخرى:

بلغت تقديرات الإيرادات الأخرى فى مشروع الموازنة العامة للعـــام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ نحو ١٩٧،٦٤١ مليون جنيه بنسبة نمـــو قـــدرها ٣٩% عن متوقع العـــام المـــالى ٢٠١٤/٢٠١٥ والـــذى يقـــدر بنحـــو ١٤٢،٥٧٢ مليون جنيه، وبنسبة نمو قدرها ٢٣% عن موازنـــة العـــام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ والذى يبلغ نحو ١٦٠،٨٥٠ مليون جنيه.

بلغت تقديرات <u>الفائض من أرباح الهيئة المصرية العامة للبترول</u> فى مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المـــالى ٢٠١٥/٢٠١٦ نحـــو ٢٩،٠٢٠ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٣٢% عن موازنة العـــام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥. ويؤول فائض أربـــاح هيئـــة البتـــرول إلـــى الموازنة العامة للدولة عن نتائج أرباح نشاطها فى السوق المحلـــى والتصدير، ومع الأخذ فى الاعتبار تحمل الموازنة العامة لدعم المواد البترولية فى السوق المحلية.

بلغت تقديرات <u>الفائض من هيئة قناة السويس</u> خـــلال العـــام المـــالى ٢٠١٥/٢٠١٦ نحو ١٩،٦٩٢ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ٢,٨% عن متوقع العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ فى ضوء التقديرات الدوليـــة لنمو حركة التجارة الدولية، وبنسبة نمو قدرها ٢,٦% عن موازنـــة العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، وقد تم تقدير فائض أرباح هيئة القنـــاة فى ضوء تقديرات رسوم المرور المرتبطة بحركة التجـــارة الدوليـــة المارة بقناة السويس خلال العام المقبل.

بلغت تقديرات الأرباح من البنك المركزى خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ نحو ٣٤،٣٥٧ مليون جنيه مقابل ١٣،٤٠٠ مليون جنيه متوقعة خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٥، وترجع الزيادة فى أرباح البنك المركزى التى تؤول للخزانة العامة بمشروع الموازنة نتيجة توقع زيادة أرباح البنك من العوائد التى يتم تحصيلها على سندات الخزانة وارتفاع عائد القروض والأرصدة لدى البنوك.

من ناحية أخرى بلغت تقديرات الفوائض من الهيئات الإقتصادية خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ نحو ١٠،٥٨٢ مليون جنيه مقابل مبلغ ٢،٦٠٢ مليون جنيه لمتوقع العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ وبنسبة زيادة تقدر بأربعة أضعاف، وبزيادة تقدر بنحو ٦،٢٨٠ مليون جنيه عن موازنة العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، وترجع الزيادة المتوقعة فى الفوائض المحولة للخزانة العامة من الهيئات الإقتصادية أساساً إلى زيادة الأرباح المتوقعة لهيئة المجتمعات العمرانية نتيجة توسع نشاطها فى طرح الأراضى ومشروعات الإسكان مقارنة بالعام الحالى، بالإضافة إلى توقع زيادة الفوائض التى ستؤول للخزانة العامة من الموانئ البحرية مثل الهيئة العامة لميناء الاسكندرية وبورسعيد والبحر الأحمر وهيئة التنمية السياحية.

بلغت تقديرات الأرباح من الشركات خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ نحو ٨،٣٤٢ مليون جنيه وهو ما يقرب من ضعفي المتوقع للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، وتتضمن أرباح شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص.

جدول رقم (١٦)
الإيرادات الأخرى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤		٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
* فائض البترول	٢٩،٠٢٠	٤٢،٧٤٩	٣٥،٢٤٤	٢١،٨٠٩	١٨،٧٨٥	١٥،٠٢٦
* فائض قناة السويس	١٩،٦٩٢	١٩،١٨٩	١٩،١٥٠	١٨،٠٨٤	١٦،٣٧٥	١٦،١١٨
* فائض الهيئات الاقتصادية الأخرى	١٠،٥٨٢	٤،٣٠٢	٢،٦٠٢	١،٦٣٠	١،٩١٤	٢،٢٠٧
* أرباح الشركات	٨،٣٤٢	٧،٣٦٦	٣،١٦٦	٣،١٥٧	٣،٥٣٩	٣،٩٩١
* فائض البنك المركزى	٣٤،٣٥٧	٢٢،٨٢٦	١٣،٤٠٠	٩،٢٨٣	١١،٣١٧	١٥،٠١٢
* موارد متاحة لتمويل الاستثمارات [١]	١٨،١٣٧	١٥،٩٩٧	١٨،٣٦١	٦،١٨٠	٦،٢٨٢	٦،٥٩٥
* موارد الصناديق والحسابات الخاصة[٢]	١٩،١٣٤	١٣،٨٩٦	١٤،٧٠٢	١٧،٠٥٢	١٥،٥٠١	١٤،٢٩٠
* قيمة ما يؤول لوزارة المالية من الصناديق والحسبات الخاصة	٢،١٥٥	٢،٢٠٤	٢،٣٥٠	٧،٣٠٧	٣،٤٤٦	٠
* رسوم قضائية وغرامات	١،٨١٠	١،٧٣٧	١،٨٠٠	١،١٤٧	١،٠٢٥	٨٣٠
* مقابل الخدمات الحكومية	٤،٠٧٨	٣،٩٦٥	٤،٠٧٧	٢،٩٦٥	٢،٧٣٧	٢،٦٦٨
* الفوائد المحصلة	٤،٥٨٣	٧،١٥٨	٢،١١١	٧٤٥	٨٣٧	١،٠٧٨
* إتاوة البترول	٤،١٣٨	٣،١٧٦	٤،٧٤٣	١،٧٣٧	٢،٩٣٣	٢،٨٠٠
*إيرادات المناجم	١٠،١٤٢	٢،٥٨٣	١٨٢	١٠٨	١٩٦	١٢٣
* مقابل تراخيص التليفون المحمول	٢،٠٠٠	٧،٠٠٠	٠	٥٣	٣٦١	٧٩٦-
* مقابل تراخيص الأسمنت والحديد	٣،٢٠٠	١٥٠	١٥٠	١٩٢	٠	٢٦١
* حصيلة بيع أصول غير انتاجية (أراضى)	١٢،٨٢٢	٣٦٨	٢٣١	١٩٠	٥٤٢	٦٥٧
* إتاوات الذهب	١٥٠	١٠٢	١٩٠	١١٠	٧٩	٥٦
* تعويضات وغرامات	٦٣٧	٦٧٣	٧٠١	٥٤٦	٤٧٩	٥١٩
* أخرى	١٢،٦٦٣	٥،٤٠٨	١٩،٤١٢	٨،٣٥٠	٧،٦٤٨	٤،٦٧٢
الإجمالى	١٩٧،٦٤١	١٦٠،٨٥٠	١٤٢،٥٧٢	١٠٠،٦٤٢	٩٣،٩٩٦	٨٦،١٠٨
نسبة إلى الناتج المحلى	%٧,٠	%٦,٦	%٥,٩	%٥,٠	%٥,٤	%٥,٥

[١] موارد ومصادر رأسمالية أخرى لتمويل الأستثمارات متضمنه نسبة الـ ١٥% لتمويل الاستثمارات من الصناديق والحسابات الخاصة .

[٢] مدرج مقابلها بالاستخدامات ويتمثل جانب منها فى حساب تمويل البحوث العلمية ، حساب تحسين الخدمة بالمستشفيات وصناديق أخرى .

المتحصلات من حيازة الأصول المالية:

تقدر المتحصلات من حيازة الأصول المالية (المحلية والأجنبية) فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ١٦،٢٨٠ مليون جنيه مقابل ١٢،٣١٣ مليون جنيه في موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤، وهى عبارة عن أقساط محصلة من الإقراض من شركات قطاع الأعمال العام (شركات الكهرباء) بنحو ٤،٢٧٦ مليون جنيه (منها مبلغ ٣٤٢٠ مليون جنيه مقابل تسويات مستحقات شركات الكهرباء طرف جهات الموازنة العامة للدولة)، مبلغ ٥٠٠ مليون جنيه أقساط محصلة من الهيئات الاقتصادية، والمحصل من أقساط القروض الخارجية المعاد إقراضها من الخزانة العامة بنحو ١٢٠٦ مليون جنيه، والأقساط المحصلة من الجهات الأخرى بمبلغ ٢،٦٥٥ مليون جنيه، والأقساط المحصلة من جهات أجنبية بمبلغ ٤٣,٠ مليون جنيه، ومبلغ ٧،٦٠٠ مليون جنيه قيمة المحصل من القرض المعبرى للشركة القابضة للكهرباء الممولة للمشروعات المنفذة من خلال شركة "سيمنس".

الاقتراض وإصدار الأوراق المالية:

يمثل الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية والأجنبية المصدر الرئيسي لتمويل عجز الموازنة وكذلك تمويل سداد أقساط القروض المستحقة خلال العام، وذلك عن طريق إصدار أذون وسندات الخزانة العامة، حيث يقدر العجز الكلى بمشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بنحو ٢٥١٠٩٣ مليون جنيه، بينما يبلغ سداد أقساط القروض المحلية والأجنبية نحو ٢٥٧،٩٢٣ مليون جنيه، -٢٥٠ مليون جنيه صافى حصيلة خصخصة وبالتالي يصبح المبلغ المطلوب تمويله خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ٥٠٩٢٦٦ مليون جنيه، منه نحو ١٠١ مليون جنيه اقتراض خارجي لتمويل الاستثمارات العامة، ونحو ١،٣٤٠ مليون جنيه قروض خارجية معاد إقراضها عن طريق الخزانة، والباقي البالغ نحو ٥٠٧٨٢٥ مليون جنيه يتم تغطيته من خلال إصدارات أذون وسندات على الخزانة العامة.

الفصل الثالث

ـ

التوازنات المالية الأساسية
لمشروع موازنة السنة المالية
٢٠١٦/٢٠١٥

السيد / رئيس الجمهورية

وفقاً لما سبق عرضه من تحليل لعناصر كل من المصروفات والإيرادات لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ تتضح الصورة الآتية التي تبين كيفية تحقيق التوازن المالي للموازنة العامة للدولة:

	مليار جنيه
* المصروفات: ..... وتتمثل المصروفات في الموازنة العامة للدولة في الأجور، وشراء المستلزمات من سلع وخدمات، وفوائد القروض، والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، والمصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية "الاستثمارات".	٨٦٤,٦
* الإيرادات: ..... وتتمثل الإيرادات في الموازنة العامة للدولة في الإيرادات الضريبية، والمنح المتاحة، والإيرادات غير الضريبية من فوائض وأرباح، وإيرادات الخدمات التي تقدمها الدولة وغيرها.	٦٢٢,٣
* العجز النقدي للموازنة: ..... أنه يترتب على عدم قدرة الإيرادات المتاحة على تغطية المصروفات العامة، وجود فجوة تمثل العجز النقدي في الموازنة العامة للدولة.	٢٤٢,٣
* صافى حيازة الأصول المالية: ..... وتمثل ما تدفعه الخزانة العامة من مساهمات أو ما تؤديه من إقراض مطروحًا منه ما تحصله من موارد تستحق على هذه الحيازات كاسترداد أقساط القروض.	٨,٨
* العجز الكلى للموازنة : ..... ويمثل العجز النقدي للموازنة مضافاً إليه أو مطروحاً منه صافي حيازة الأصول المالية، وهو العجز الذي يتطلب الأمر البحث عن مصادر تمويله.	٢٥١,١

وحيث سبق تحليل مكونات المصروفات والإيرادات، فإنه ينبغي تحليل باقي العناصر المرتبطة للوصول إلى التوازن المالي للموازنة العامة للدولة، وتشمل: -

1العجز النقدي للموازنة.

1صافي حيازة الأصول المالية.

1العجز الكلي للموازنة.

1إجراءات تمويل العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة.

1مركز الدين العام المحلي والخارجي.

أولاً: العجز النقدي للموازنة:

يمثل العجز النقدي الظاهر في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، الفجوة بين حجم مصروفات هذه الموازنة من ناحية، والمتاح لها من إيرادات من ناحية أخرى.

تمثل هذه الفجوة البالغة في مشروع الموازنة نحو ٢٤٢,٣ مليار جنيه نسبة ٨,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي المستهدف لتلك السنة المالية، وهو عجز يعكس قصور الإيرادات العامة للدولة عن تغطية نفقاتها العامة.

ومن ثم فإن العجز النقدي في الموازنة العامة للدولة، وإن كان يرتبط بعمليات التشغيل والحتميات التي تلتزم بها الدولة خاصة متطلبات الأجور، والدعم، والمزايا الاجتماعية، ونفقات التعليم، والصحة، والاستثمارات العينية فضلاً عن فوائد الدين العام، فإنه لابد من البحث عن الإيرادات التي تكفل تخفيض هذا العجز النقدي أو السعي لترشيد الإنفاق العام ذاته، وكلها أمور لها محاذيرها، وإن كانت ضرورية للتخفيف من الحاجة إلى الاقتراض الجديد والحد من الزيادة في الدين العام.

ثانياً : صافي حيازة الأصول المالية:

وفقًا للقواعد المالية الدولية؛ فإن حيازة الأصول المالية (بدون المساهمات لإعادة الهيكلة) المتمثلة في مساهمات الدولة في رؤوس الأموال للهيئات والشركات وغيرها، وكذلك ما تتيحه الدولة من إقراض للغير، كل ذلك يمثل عبئًا إضافيًا يضاف إلى العجز النقدي للموازنة العامة للدولة.

على الجانب المقابل فإن ما يتولد عن حيازة الأصول المالية وغيرها من المتحصلات (بدون حصيلة الخصخصة) يستبعد من العجز النقدي.

ومن محصلة الحيازة من الأصول المالية والمتحصلات الناجمة عن هذه الحيازة نصل إلى ما يُسمَّى بصافي الحيازة من الأصول المالية؛ وهو ما يقدر في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ بمبلغ ٨,٨ مليار جنيه مقابل ١٢,١ مليار جنيه متوقع خلال السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥.

يوضح الجدول التالي عناصر صافي الحيازة من الأصول المالية، والتي يراعى فيها استبعاد العمليات المرتبطة بخصخصة الأصول سواء المتحصلة عنها والتي تعتبر من عناصر التمويل وفقا للمفاهيم الدولية، وما تتحمله الدولة لإعادة هيكلة الشركات والذي يعالج أيضا وفقا لذات المنظور:

جدول رقم (١٧)
صافى حيازة الأصول المالية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤		التغير		٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١
	مشروع موازنة (١)	الموازنة (٢)	متوقع (٣)	(١-٢)	(١-٣)	فعلى		
حيازة الأصول المالية :								
* وتتمثل أساساً فى المساهمات فى الهيئات والشركات والإقراض المتاح لبعض الجهات .	٢٥،٣٣٥	١١،٢٣٥	١٤،٥٧٤	١٤،١٠٠	١٠،٧٦٢	١٥،٣١٤	٦،٣١٠	٣،٩١٠
يستبعد :								
* المساهمة فى صندوق إعادة الهيكلة	٢٥٠	٢٥٠	٠	٠	٢٥٠	٣٥٠	٠	٠
الصافى	٢٥،٠٨٥	١٠،٩٨٥	١٤،٥٧٤	١٤،١٠٠	١٠،٥١٢	١٤،٩٦٤	٦،٣١٠	٣،٩١٠
المتحصلات من حيازة الأصول المالية :								
* وتتمثل أساساً فى الأقساط المحصلة من القروض والمتحصلات من بيع بعض الأصول المالية وحقوق المالية .	١٦،٢٨٠	١٢،٣١٣	٢،٤٥٩	٣،٩٦٧	١٣،٨٢١	٤،٢٨٧	٤،٤٦٨	٤،٥٧٥
يستبعد :								
* حصيلة الخصخصة	٠	٥٠٠	٠	٥٠٠-	٠	٣٥	١٢	٠
الصافى	١٦،٢٨٠	١١،٨١٣	٢،٤٥٩	٤،٤٦٧	١٣،٨٢١	٤،٢٥٢	٤،٤٥٧	٤،٥٧٥
صافى الحيازة	٨،٨٠٦	٨٢٧-	١٢،١١٥	٩،٦٣٣	٣،٣٠٩-	١٠،٧١٣	١،٨٥٤	٦٦٥-

ثالثاً : العجز الكلى للموازنة:

فى ضوء ما تقدم، فإنه بإضافة نتيجة صافي الحيازة من الأصول المالية إلى العجز النقدي نصل إلى العجز الكلي للموازنة العامة للدولة، الذي يقدر في مشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ بنحو ٢٥١,١ مليار جنيه (٨,٩% من الناتج المحلى) بخفض قدره ١١,٤ مليار جنيه عن النتائج المتوقعة للعام المالي الجارى البالغة نحو ٢٦٢,٥ مليار جنيه (١٠,٨% من الناتج المحلى) ومن الجدير بالذكر أن تقديرات العجز بمشروع الموازنة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ قد تضمنت زيادة فى الالتزامات على جانب المصروفات، والتى من أهمها استكمال تطبيق منظومة الحد الأدنى للأجور، تحسين دخول الأطباء والمعلمين، معاش الضمان الإجتماعى وتحقيق النسب المستهدفة فى الدستور للإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمي. وإن كان هذا العجز الكلى فى مشروع الموازنة المعروض يمثل نسبة ٨,٩% من الناتج المحلى الإجمالى وفقًا لما يوضحه الجدول التالي: -

جدول رقم (١٨)
العجز الكلى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤		٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
* المصروفات العامة	٨٦٤،٥٦٤	٧٨٩،٤٣١	٧٣٦،٥٤٣	٧٠١،٥١٤	٥٨٨،١٨٨	٤٧٠،٩٩٢
* الإيرادات العامة	٦٢٢،٢٧٧	٥٤٨،٦٣٢	٤٨٦،١٠٩	٤٥٦،٧٨٨	٣٥٠،٣٢٢	٣٠٣،٦٢٢
العجز النقدى	٢٤٢،٢٨٧	٢٤٠،٧٩٩	٢٥٠،٤٣٤	٢٤٤،٧٢٧	٢٣٧،٨٦٥	١٦٧،٣٧٠
صافى حيازة الأصول المالية	٨،٨٠٦	٨٢٧-	١٢،١١٥	١٠،٧١٣	١،٨٥٤	٦٦٥-
العجز الكلى	٢٥١،٠٩٣	٢٣٩،٩٧٢	٢٦٢،٥٤٩	٢٥٥،٤٣٩	٢٣٩،٧١٩	١٦٦،٧٠٥
الناتج المحلى الإجمالى	٢،٨٣٣،٤٠٠	٢،٤٣١،١٠٠	٢،٤٣١،١٠٠	١،٩٩٧،٦٠٠	١،٧٥٣،٠٠٠	١،٥٧٥،٥٠٠
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلى	٪٢٢,٠	٪٢٢,٦	٪٢٠,٠	٪٢٢,٩	٪٢٠,٠	٪١٩,٣
نسبة المصروفات إلى الناتج المحلى	٪٣٠,٥	٪٣٢,٥	٪٣٠,٣	٪٣٥,١	٪٣٣,٦	٪٢٩,٩
نسبة العجز النقدى إلى الناتج المحلى	٪٨,٦	٪٨,٢	٪١٠٨,٢	٪١٢,٣	٪١٣,٦	٪١٠,٦
نسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلى	٪٨,٩	٪٩,٩	٪١٠,٨	٪١٢,٨	٪١٣,٧	٪١٠,٦

رابعاً : إجراءات تمويل العجز الكلي للموازنة العامة:

إن الفجوة بين مصروفات الموازنة العامة ومواردها مضافًا إليها صافي الحيازة من الأصول المالية؛ تصل بنا إلى العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة، وهذا العجز سيستدعي البحث عن مصادر لتمويله وتغطيته.

ويتعين في هذا الشأن التفرقة بين أمرين هامين:

الأول : إن إجمالي التمويل الذي تحتاجه الموازنة العامة لا يقف عند حدود العجز الكلي للموازنة العامة للدولة المقدر في مشروع الموازنة العامة بمبلغ ٢٥١,١ مليار جنيه، وإنما يمتد الأمر إلى البحث عن مصادر تمويل لتغطية أقساط القروض المحلية والخارجية؛ والمقدر لها في مشروع الموازنة المعروض ٢٥٧,٩ مليار جنيه.

الثانى : أن صافي الاقتراض يمثل الزيادة الحقيقية في الدين العام المحلي والخارجي، حيث ينبغي أن يُستبعَد من الاحتياجات التمويلية الجديدة كل من أقساط القروض المحلية والخارجية المسددة بوصفها انتقاصاً وتخفيضاً لأرصدة الدين العام عن السنوات السابقة.

وتبعًا لذلك فان صافي الاقتراض الذي تحتاجه الموازنة في السنة المالية المقبلة ٢٠١٦/٢٠١٥ يبلغ نحو ٢٥١,٣ مليار جنيه مقابل مبلغ ٢٣٩,٧ مليار جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ بزيادة قدرها ١١,٦ مليار جنيه وهو ما يوضحه بالجدول التالي:

جدول رقم (١٩)
صافى الإقتراض ومصادر التمويل

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠١٤/٢٠١٥		٢٠١٣/٢٠١٤	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١١/٢٠١٢
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
العجز الكلى	٢٥١،٠٩٣	٢٣٩،٩٧٢	٢٦٢،٥٤٩	٢٥٥،٤٣٩	٢٣٩،٧١٩	١٦٦،٧٠٥
يضاف						
سداد أقساط القروض المحلية والخارجية	٢٥٧،٩٢٣	٢١٥،٩٤٠	٢٣١،٢٠٨	١٠٧،٥٤٧	٧١،٣٢٨	٣٦،٤٧٥
إجمالى التمويل	٥٠٩،٠١٦	٤٥٥،٩١٢	٤٩٣،٧٥٦	٣٦٢،٩٨٦	٣١١،٠٤٧	٢٠٣،١٨٠
(يستبعد)						
الخفض فى الدين العام بمقدار المسدد من الأقساط	٢٥٧،٩٢٣	٢١٥،٩٤٠	٢٣١،٢٠٨	١٠٧،٥٤٧	٧١،٣٢٨	٣٦،٤٧٥
صافى حصيلة الخصخصة	٢٥٠-	٢٥٠	٠	٣١٥-	١٢	٠
صافى الإقتراض	٢٥١،٣٤٣	٢٣٩،٧٢٢	٢٦٢،٥٤٩	٢٥٥،٧٥٤	٢٣٩،٧٠٧	١٦٦،٧٠٥

هذا وقد روعى فى مشروع الموازنة أن يتم توفير مصادر التمويل اللازمة سواء لتغطية العجز الكلى

أولسداد أقساط القروض المستحقة من المصادر التمويلية التالية :

البيان	٢٠١٤/٢٠١٥	٢٠١٣/٢٠١٤		٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٠/٢٠١١
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
- التمويل بإصدار أذون وسندات	٥٠٧،٨٢٥	٤٥٤،٩٤٩	٤٩٢،٧٢٥	٢٦٢،٦٢٣	٢٦١،٨٨٧	١٨٥،٤٩٢
- القروض من المصادر الخارجية	١٠١	١٠٠	٤١٩	٥٠،٣٢٣	٢٥،٠٢٩	٥،٤٥٥
- الإقتراض من مصادر أخرى	١،٣٤٠	٦١٣	٦١٣	٥٠،٣٥٥	٢٤،١١٩	١٢،٢٣٣
- صافى حصيلة الخصخصة	٢٥٠-	٢٥٠	٠	٣١٥-	١٢	٠
إجمالى مصادر التمويل	٥٠٩،٠١٦	٤٥٥،٩١٢	٤٩٣،٧٥٦	٣٦٢،٩٨٦	٣١١،٠٤٧	٢٠٣،١٨٠

ومن الطبيعى أنه اذا ما توافرت مصادر تمويل بديلة للاذون والسندات فإن تلك المصادر ستحل محل الاذون والسنـدات .

خامساً : مركز الدين العام المحلي والخارجي:

لاشك أن العجز في الموازنة العامة للدولة يُعد من الأسباب الرئيسية لزيادة حجم الدين العام، فمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ المعروض يتضمن عجزا كليا بنحو ٢٥١,١ مليار جنيه وهو ما يستدعى الاقتراض لتغطيته، ويؤدي بالتالي إلى زيادة الدين العام.

لذلك وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التى تواجه اقتصادنا القومي، خاصة مع تداعيات الأحداث الجارية وتأثيرها على مواردنا العامة وعلى الدخل القومي فإنه يبقى التحدي الأكبر للسياسة المالية في القدرة على تحجيم الدين العام المحلي والخارجي منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي، خاصة مع الصعوبات التي تواجهها الحكومة في تخفيض حجم الإنفاق العام والذي يرتبط عادة بمتطلبات جماهيرية حتمية سواء بالنسبة للأجور أو الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية أو الاستثمارات اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

وعلى الرغم من أن الدين العام يقاس اقتصاديًا من خلال ثلاثة مستويات وهي دين أجهزة الموازنة العامة، والدين الحكومي، والدين العام للدولة. إلا أن العنصر الأول وهو دين أجهزة الموازنة العامة للدولة يظل صاحب التأثير الأساسي في قياسات الدين العام.

ومن ثم فقد حرصت السياسة المالية التي تنفذها وزارة المالية على الحد من التزايد النسبي في هذا الدين؛ درءا لآثاره على الدخل القومي وتحجيما للأعباء المترتبة على خدمة هذا الدين، وتقليلاً لنصيب الأجيال الحالية والمقبلة من هذا الدين.

وفيما يلى بيان يوضح تطور صافي الدين العام لأجهزة الموازنة (أي إجمالي دين هذه الأجهزة مطروحاً منه ودائعها بالبنوك) منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تطور صافي الدين العام

السنوات المالية	صافى الدين العام لأجهزة الموازنة			الناتج المحلي الإجمالي	نسبة صافي الدين إلى الناتج المحلي		
	الدين المحلي	الدين الخارجي	إجمالي		نسبة الدين المحلي	نسبة الدين الخارجي	نسبة الدين المحلي والخارجي
	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	٪	٪	٪
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٤٧٨١٧٢	٧١٥٧٥	٥٤٩٧٤٧	٧٤٤٨٠٠	٦٤,٢٪	٩,٦٪	٧٣,٨٪
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤٧٨٦٩٩	١٤٥٧٥٢	٦٢٤٤٥١	٨٩٥٥٠٠	٥٣,٥٪	١٦,٣٪	٦٩,٧٪
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٥٦٢٣٢٦	١٤٣١٤٥	٧٠٥٤٧١	١٠٤٢٢٠٠	٥٤,١٪	١٣,٧٪	٦٧,٧٪
٢٠١٠/٢٠٠٩	٦٦٣٨١٨	١٤٦٧١٧	٨١٠٥٣٤	١٢٠٦٧٠٠	٥٥,٠٪	١٢,٢٪	٦٧,٢٪
٢٠١١/٢٠١٠	٨٠٨١١٢	١٥٨٧٣٤	٩٦٦٨٤٦	١٣٧١٨٠٠	٥٨,٩٪	١١,٦٪	٧٠,٥٪
٢٠١٢/٢٠١١ حتى ٢٠١٢/٦/٣٠	٩٩٠٥٢٣	١٥٢٣٣٣	١١٤٢٨٥٦	١٥٤٦٢٠٠	٦٤,١٪	٩,٩٪	٧٣,٩٪
٢٠١٣/٢٠١٢ حتى ٢٠١٣/٦/٣٠	١٢٦١١٤١	١٩٦٧٥٥	١٤٥٧٨٩٦	١٧٥٣٣٠٠	٧١,٩٪	١١,٢٪	٨٣,١٪
٢٠١٤/٢٠١٣ حتى ٢٠١٤/٦/٣٠	١٥٣٦٠٥٠	٢٠٤٦١٢	١٧٤٠٦٦٢	٢٠٧١١٢٣	٧٤,٢	٩,٩	٨٤,٠٪
٢٠١٥/٢٠١٤ حتى ٢٠١٤/١٢/٣١	١٦٩٨١٦٠	١٧٦٥٥٦	١٨٧٤٧١٦	٢٤٣١١٠٠	٦٩,٩	٧,٣	٧٧,٢٪

والجدول التالي يوضح صافى الدين العام المحلى والخارجي:

جدول رقم (٢٠)
صافى الدين العام المحلى والخارجى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	حتى ٢٠١٤/١٢/٣١
الدين العام المحلى:	
دين أجهزة الموازنة العامة	١،٦٩٨،١٦٠
دين الهيئات الاقتصادية	١٣١،٠٥١
دين بنك الاستثمار القومى	٢١٠،٩٣٣
جملة	٢،٠٤٠،١٤٤
الدين الخارجى الحكومى	١٧٦،٥٥٦
الاجمالى	٢،٢١٦،٧٠٠
الناتج المحلى الإجمالى	٢،٤٣١،١٠٠
نسبة الدين العام المحلى إلى الناتج المحلى	٨٣,٩٪
نسبة الدين الخارجى الحكومى إلى الناتج المحلى	٧,٣٪
نسبة إجمالى الدين العام إلى الناتج المحلى	٩١,٢٪

ملخص عرض الموازنة العامة للدولة

(مليار جنيه)

البيان	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥
	فعلى				متوقع	مشروع موازنة
إجمالى الإيرادات	٢٦٥,٣	٣٠٣,٦	٣٥٠,٣	٤٥٦,٨	٤٨٦,١	٦٢٢,٢
إيرادات ضريبية	١٩٢,١	٢٠٧,٤	٢٥١,١	٢٦٠,٣	٣١٧,٨	٤٢٢,٣
المنح	٢,٣	١٠,١	٥,٢	٩٥,٩	٢٥,٧	٢,٢
إيرادات غير ضريبية	٧٠,٩	٨٦,١	٩٤,٠	١٠٠,٦	١٤٢,٦	١٩٧,٦
إجمالى المصروفات	٤٠١,٩	٤٧١,٠	٥٨٨,٢	٧٠١,٥	٧٣٦,٥	٨٦٤,٥
الأجور وتعويضات العاملين	٩٦,٣	١٢٢,٨	١٤٣,٠	١٧٨,٦	٢٠٠,٧	٢١٨,٠
شراء السلع والخدمات	٢٦,١	٢٦,٨	٢٦,٧	٢٧,٢	٣٠,٥	٤١,٤
الفوائد	٨٥,١	١٠٤,٤	١٤٧,٠	١٧٣,١	١٩٥,١	٢٤٤,٠
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	١٢٣,١	١٥٠,٢	١٩٧,١	٢٢٨,٦	٢٠٠,٤	٢٣١,٢
المصروفات الأخرى	٣١,٤	٣٠,٨	٣٥,٠	٤١,١	٤٩,٧	٥٤,٨
شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٣٩,٩	٣٥,٩	٣٩,٥	٥٢,٩	٦٠,٢	٧٥,٠
العجز النقدى	١٣٦,٦	١٦٧,٤	٢٣٧,٩	٢٤٤,٧	٢٥٠,٤	٢٤٢,٣
صافى حيازة الأصول المالية	٢,١-	٠,٧-	١,٩	١٠,٧	١٢,١	٨,٨
العجز الكلى	١٣٤,٥	١٦٦,٧	٢٣٩,٧	٢٥٥,٤	٢٦٢,٥٣	٢٥١,٠٩
نسبة إلى الناتج المحلى [1/]	٩,٨	١٠,٦	١٣,٧	١٢,٨	١٠,٨	٨,٩

المصدر: وزارة المالية

١/ قامت وزارة التخطيط بمراجعة السلسلة الزمنية للناتج المحلى الإجمالى ابتداءاً من عام ٢٠١٢/٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٤/٢٠١٣ وفقاً للتعداد الاقتصادى، ولم يتم استخدامها فى التقديرات التاريخية عن تلك الفترة، حيث تم تسجيل تقديرات المعتمدة لهذة السنوات.

ويمكن إيجاز أهم ملامح التقديرات بشكل أكثر تفصيلاً على النحو التالى:

سادساً : تقديرات الأداء المالى على المدى المتوسط:

مع تطبيق الإجراءات الإصلاحية السابق الإشارة إليها، فمن المتوقع أن ينخفض عجز الموازنة العامة للدولة في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٨,٩% من الناتج المحلى الإجمالى، وأن يبلغ الدين العام نحو ٩٠% من الناتج المحلى، وبحيث ينخفض العجز إلى نحو ٨ -٨,٦% من الناتج المحلى في عام ٢٠١٩/٢٠١٨ وأن يصاحبه إنخفاض فى الدين العام إلى نحو ٨٠ -٨٥%.

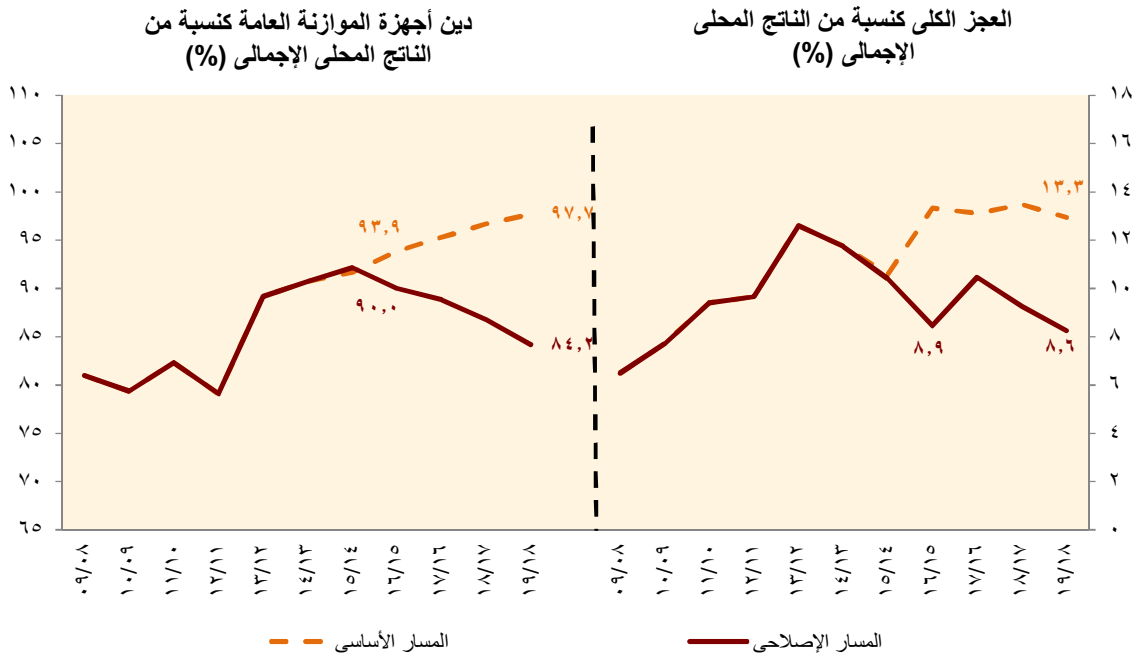

وتأخذ هذه التقديرات على المدى المتوسط في الاعتبار الاستمرار في تنفيذ إجراءات الإصلاح المالى، وفى نفس الوقت الالتزام بالوفاء بالاستحقاقات الدستورية في زيادة مخصصات التعليم والصحة والبحث العلمي، والحفاظ على مستوى مرتفع للإستثمارات الحكومية لتطوير وتحديث البنية الأساسية. وتعتبر هذه الإجراءات ضرورة لتحقيق الاستقرار المالي الإقتصادى على المدى المتوسط، بما يسمح بتقليل تكلفة الإقتراض، وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتوفير فرص عمل، وتقليل معدلات الفقر، وتحرير مزيد من الموارد للإنفاق الإجتماعى.

الفصل الرابع

مشروع موازنة الخزانة العامة
للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥

السيد / رئيس الجمهورية

وفقاً لأحكام قانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته، تعد موازنة الخزانة العامة للدولة وفقاً للمعايير الدولية ويعرض فيها:

- العجز أو الفائض النقدي.
- العجز أو الفائض الكلي.
- مصادر تمويل العجز الكلي.
- تمويل العجز في موازنات الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة ويؤول إليها فوائض تلك الجهات.

ويوضح الجدول رقم (٢١) والجدول رقم (٢٢) ما يلي :

١. الصورة الإجمالية لموازنة الخزانة العامة وما تظهره من عجز نقدي وعجز كلي ومصادر التمويل والعجز الذي سيمول من الخزانة العامة.

٢. النتائج العامة للموازنة العامة للدولة حسبما تبرزها موازنة الخزانة العامة.

جدول رقم (٢١)
موازنة الخزانة العامة
الصورة الإجمالية للموازنة العامة للدولة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥				٢٠١٥/٢٠١٤
	الجهاز الإدارى	الإدارة المحلية	الهيئات الخدمية	إجمالى	موازنة
# الإيرادات					
- الضرائب	٤٢٠،٣٠٢	٩٧٢	١،١٥٤	٤٢٢،٤٢٧	٣٦٤،٢٩٠
- المنح	١،٨٤٣	٠	٣٦٥	٢،٢٠٨	٢٣،٤٩٢
- الإيرادات الأخرى	١٦٨،٤٢٢	٦،٩٠٤	٢٢،٣١٦	١٩٧،٦٤١	١٦٠،٨٥٠
جملة الإيرادات	٥٩٠،٥٦٦	٧،٨٧٦	٢٣،٨٣٥	٦٢٢،٢٧٧	٥٤٨،٦٣٢
# المصروفات					
- الأجور وتعويضات العاملين	٨٥،٨١٨	١٠٥،٩٨٥	٢٦،٣٠٥	٢١٨،١٠٨	٢٠٧،٢٤٣
- شراء السلع والخدمات	٢١،٥٤٧	١٠،٢١٥	٩،٦٧٠	٤١،٤٣١	٣٣،٠٧٠
- الفوائد	٢٤٣،٦٥٤	٢٢٧	١٦٢	٢٤٤،٠٤٤	١٩٩،٠١٢
- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٢٢٤،٧٢٣	٤٤٢	٦،٠٥٥	٢٣١،٢٢١	٢٣٣،٨٥٣
- المصروفات الأخرى	٥١،٢٣٦	٦٢٧	٢،٩٣٦	٥٤،٧٩٩	٤٩،٠٦٤
- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٣٦،٩٦١	٥،٩٥٦	٣٢،٠٤٤	٧٤،٩٦١	٦٧،١٨٩
جملة المصروفات	٦٦٣،٩٣٨	١٢٣،٤٥٣	٧٧،١٧٣	٨٦٤،٥٦٤	٧٨٩،٤٣١
العجز (الفائض) النقدى	٧٣،٣٧٢	١١٥،٥٧٧	٥٣،٣٣٨	٢٤٢،٢٨٧	٢٤٠،٧٩٩
# صافى حيازة الأصول المالية					
- المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول (بدون الخصخصة)	١٦،٢٢٥	٠	٥٥	١٦،٢٨٠	١١،٨١٣
- حيازة الأصول المالية المحلية والخارجية (بدون مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة)	٢٤،٩٦٥	٠	١٢٠	٢٥،٠٨٥	١٠،٩٨٥
صافى حيازة الاصول المالية	٨،٧٤١	٠	٦٥	٨،٨٠٦	٨٢٧-
العجز (الفائض) الكلى	٨٢،١١٣	١١٥،٥٧٧	٥٣،٤٠٤	٢٥١،٠٩٣	٢٣٩،٩٧٢
# مصادر التمويل للعجز الكلي					
= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية					
* إصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم لتمويل عجز الموازنات	٣٣٩،٤٦٢	١١٥،٨٣٣	٥٢،٥٢٩	٥٠٧،٨٢٥	٤٥٤،٩٤٩
. إقتراض من مصادر أخرى	٠	٠	١،٣٤٠	١،٣٤٠	٦١٣
جملة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية	٣٣٩،٤٦٢	١١٥،٨٣٣	٥٣،٨٦٩	٥٠٩،١٦٥	٤٥٥،٥٦٢
= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الاجنبية					
. لتمويل الاستثمارات	٤١	٠	٦٠	١٠١	١٠٠
. لتمويل الالتزامات الرأسمالية	٠	٠	٠	٠	٠
جملة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الاجنبية	٤١	٠	٦٠	١٠١	١٠٠
إجمالي الإقتراض واصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم	٣٣٩،٥٠٤	١١٥،٨٣٣	٥٣،٩٢٩	٥٠٩،٢٦٦	٤٥٥،٦٦٢
- يستبعد سداد القروض المحلية والأجنبية	٢٥٧،١٤١	٢٥٦	٥٢٦	٢٥٧،٩٢٣	٢١٥،٩٤٠
صافي الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم	٨٢،٣٦٣	١١٥،٥٧٧	٥٣،٤٠٤	٢٥١،٣٤٣	٢٣٩،٧٢٢
- يضاف صافي حصيلة الخصخصة	٢٥٠-	٠	٠	٢٥٠-	٢٥٠
صافى مصادر تمويل العجز الكلى	٨٢،١١٣	١١٥،٥٧٧	٥٣،٤٠٤	٢٥١،٠٩٣	٢٣٩،٩٧٢

جدول رقم (٢٢)
موازنة الخزانة العامة
النتائج العامة للموازنة العامة للدولة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الاستخدامات			الموارد			النتائج		
البيان	مشروع موازنة ٢٠١٦/٢٠١٥	موازنة السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤	البيان	مشروع موازنة ٢٠١٦/٢٠١٥	موازنة السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤	البيان	مشروع موازنة ٢٠١٦/٢٠١٥	موازنة السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤
إجمالى المصروفات	٨٦٤،٥٦٤	٧٨٩،٤٣١	إجمالى الإيرادات	٦٢٢،٢٧٧	٥٤٨،٦٣٢	العجز النقدى	٢٤٢،٢٨٧	٢٤٠،٧٩٩
حيازة الأصول المالية المحلية والخارجية (بدون مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة)	٢٥،٠٨٥	١٠،٩٨٥	متحصلات من الاقراض ومبيعات الأصول (بدون حصيلة الخصخصة)	١٦،٢٨٠	١١،٨١٣	صافى حيازة الأصول المالية	٨،٨٠٦	٨٢٧-
إجمالى المصروفات وحيازة الأصول المالية	٨٨٩،٦٥٠	٨٠٠،٤١٦	إجمالى الإيرادات ومتحصلات الإقراض	٦٣٨،٥٥٧	٥٦٠،٤٤٥	العجز الكلى	٢٥١،٠٩٣	٢٣٩،٩٧٢
سداد القروض المحلية والإجنبية	٢٥٧،٩٢٣	٢١٥،٩٤٠	الإقتراض	٥٠٩،٢٦٦	٤٥٥،٦٦٢	صافى الإقتراض	٢٥١،٣٤٣	٢٣٩،٧٢٢
مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة	٢٥٠	٢٥٠	حصيلة الخصخصة	٠	٥٠٠	صافى حصيلة الخصخصة	٢٥٠-	٢٥٠
الإجمالى	١،١٤٧،٨٢٣	١،٠١٦،٦٠٦	الإجمالى	١،١٤٧،٨٢٣	١،٠١٦،٦٠٧		٠	٠

الفصل الخامس

العلاقات مع الهيئات الاقتصادية

السيد / رئيس الجمهورية

تقضي المادة الثالثة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة، بأن تشمل الموازنة العامة للدولة جميع الاستخدامات والموارد لأوجه نشاط الدولة التي يقوم بها كل من الجهاز الإداري ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة وصناديق التمويل.

ولا تشمل الموازنة العامة للدولة موازنات الهيئات العامة الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الاقتصادي التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء ويعد بشأنها موازنات مستقلة تقدم من وزير المالية إلى مجلس الوزراء لإحالتها إلى السلطة التشريعية لاعتمادها، وتقتصر العلاقة بين هذه الموازنات المستقلة والموازنة العامة للدولة على الفائض الذي يؤول للدولة، وما يتقرر لهذه الموازنات من قروض ومساهمات.

وتبعاً لذلك فقد تم إرسال مشروعات موازنات تلك الهيئات الاقتصادية إلى سيادتكم للتفضل بالنظر.

ولكن ما يهم في هذا المقام هو الإشارة إلى العلاقات بين الخزانة العامة وبين الهيئات الاقتصادية في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ والتي تسفر عن:

البيان	مشروع موازنة ٢٠١٥/٢٠١٦	الربط ٢٠١٤/٢٠١٥	التغير
	مليار جنيه	مليار جنيه	
ما يؤول للخزانة العامة من الهيئات الاقتصادية	١٣٤,٣	١٥١,٢	(١٦,٩)
ما تدفعه الخزانة العامة للهيئات الاقتصادية	١٥٨,٥	١٦٩,١	١٠,٦
الصافي	(٢٤,٢)	(١٧,٩)	(٦,٣)

أي أن المقدر أن يؤول من الهيئات الاقتصادية في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ لحساب الخزانة العامة (١٣٤,٣ مليار جنيه) يقل عما تتحمله الخزانة العامة لتلك الهيئات (١٥٨,٥ مليار جنيه) بنحو ٢٤,٢ مليار جنيه.

وتوضح الجداول أرقام (٢٣) ، (٢٤) ، (٢٥) العلاقة مع الهيئات الاقتصادية.

جدول رقم (٢٣)
بيان إجمالى ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة
وما يؤول إليها بمشروع موازنة ٢٠١٦/٢٠١٥

(بالالف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ما يؤول للموازنة العامة للدولة	مشروع ٢٠١٦/٢٠١٥	ربط ٢٠١٥/٢٠١٤	التغير +	التغير -	ما يؤول من الموازنة العامة للدولة	مشروع ٢٠١٦/٢٠١٥	ربط ٢٠١٥/٢٠١٤	التغير +	التغير -
من الهيئات الاقتصادية					**الى الهيئات الاقتصادية**				
١- فائض الحكومة	٥٩،٤٧٤،٣٨٠	٦٦،٢٤٠،٦٤٠	٠	٦،٧٦٦،٢٦٠	١- الدعم (الإعانات)	١٥٢،٦٢٧،٢٥١	١٦٥،٦٥٣،٦٥٧	٠	١٣،٠٢٦،٤٠٦
٢- الضرائب الدخلية	٥٨،٨٤٩،٧٥٩	٧٠،١٧٤،٨٠١	٠	١١،٣٢٥،٠٤٢	٢- المساهمات	٤،٧٨٠،٢٣٧	٢،٣٧٠،٧٦٣	٢،٤٠٩،٤٧٤	٠
٣- الإتاوات (قناة السويس ، هيئة البترول)	٦،٥٤٠،٩٦٨	٥،١٩٩،٤٧٦	١،٣٤١،٤٩٢	٠	٣-اتحاد الإذاعة والتليفزيون (خدمات مؤداه لأجهزة الدولة)	١،١٠٠،٠٠٠	١،١٠٠،٠٠٠	٠	٠
٤-الضرائب الدخلية عن سنوات سابقة	٠	٠	٠	٠	٤- الهيئة القومية للبريد (رسوم وعمولات)	٩،٠٠٠	٩،٠٤٠	٠	٤٠
٥- الرسوم	٧،٦١٢،٩٨٨	٧،٩٧٢،٤٠٢	٠	٣٥٩،٤١٤					
٦- أخرى	١،٧٩٦،١٨٣	١،٦٤١،٧٧٦	١٥٤،٤٠٧	٠					
جملة ما يؤول للخزانة	١٣٤،٢٧٤،٢٧٨	١٥١،٢٢٩،٠٩٥	١،٤٩٥،٨٩٩	١٨،٤٥٠،٧١٦	**جملة ما تدفعه الخزانة**	١٥٨،٥١٦،٤٨٨	١٦٩،١٣٣،٤٦٠	٢،٤٠٩،٤٧٤	١٣،٠٢٦،٤٤٦
صافى العلاقة (زيادة ما تدفعه عن ما يؤول)	٢٤،٢٤٢،٢١٠	١٧،٩٠٤،٣٦٥	٦،٣٣٧،٨٤٥	٠	صافى العلاقة (زيادة ما يؤول عن ما تدفعه)	٠	٠	٠	٠
الإجمالى	١٥٨،٥١٦،٤٨٨	١٦٩،١٣٣،٤٦٠	٧،٨٣٣،٧٤٤	١٨،٤٥٠،٧١٦	**الإجمالى**	١٥٨،٥١٦،٤٨٨	١٦٩،١٣٣،٤٦٠	٢،٤٠٩،٤٧٤	١٣،٠٢٦،٤٤٦

-١٠،٦١٦،٩٧٢ -١٠،٦١٦،٩٧٢

جدول رقم (٢٤)
ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة مقارنة بين مشروع العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ وموازنة ٢٠١٥/٢٠١٤

(بالالف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيـــــــان	مشروع موازنة ٢٠١٦/٢٠١٥	موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤	التغير
ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة			
١- فائض الحكومة من :			
الهيئة العامة للبترول	٢٩،٠٢٠،٠٠٠	٤٢،٧٤٩،٤٣٨	-١٣،٧٢٩،٤٣٨
هيئة قناة السويس	١٩،٨٧٢،٥٥٣	١٩،١٨٨،٨٤٤	٦٨٣،٧٠٩
باقى الهيئات الاقتصادية	١٠،٥٨١،٨٢٧	٤،٣٠٢،٣٥٨	٦،٢٧٩،٤٦٩
إجمالى فائض الحكومة	٥٩،٤٧٤،٣٨٠	٦٦،٢٤٠،٦٤٠	-٦،٧٦٦،٢٦٠
٢- ضرائب الدخل من :			
الهيئة العامة للبترول	٢٦،٤٣٠،٠٠٠	٣١،٦٦٥،٠٠٠	-٥،٢٣٥،٠٠٠
الهيئة العامة للبترول (الشريك الأجنبي)	١٣،٥٣٨،٠٠٠	٢٢،٥٩٣،٦٢٠	-٩،٠٥٥،٦٢٠
هيئة قناة السويس	١٧،٥٥٤،٠٣٥	١٤،٨٣٤،٨٩٦	٢،٧١٩،١٣٩
باقى الهيئات الاقتصادية	١،٣٢٧،٧٢٤	١،٠٨١،٢٨٥	٢٤٦،٤٣٩
إجمالى الضرائب الدخلية	٥٨،٨٤٩،٧٥٩	٧٠،١٧٤،٨٠١	-١١،٣٢٥،٠٤٢
٣- الاتاوات من :			
الهيئة العامة للبترول	٤،١٣٨،٤٦٨	٣،١٧٥،٩٧٦	٩٦٢،٤٩٢
هيئة قناة السويس	٢،٤٠٢،٥٠٠	٢،٠٢٣،٥٠٠	٣٧٩،٠٠٠
إجمالى الإتاوات	٦،٥٤٠،٩٦٨	٥،١٩٩،٤٧٦	١،٣٤١،٤٩٢
٤- الرسوم :			
ضرائب ورسوم سلعية	٦،٩٦٧،٧٢٣	٧،٣٢٨،٥٨٧	-٣٦٠،٨٦٤
مغادرة الموانى	٢،٢٦٥	٤،٨١٥	-٢،٥٥٠
رسوم مغادرة البلاد طبقا لقانون ٥٣ لسنة ١٩٨٠	٨٠،٠٠٠	٨٠،٠٠٠	٠
رسوم سوميد (هيئة البترول)	٢٢٥،٠٠٠	٢١٦،٠٠٠	٩،٠٠٠
رسم دمغة نوعى (هيئة البترول)	٣٣٨،٠٠٠	٣٤٣،٠٠٠	-٥،٠٠٠
إجمالى الرسوم	٧،٦١٢،٩٨٨	٧،٩٧٢،٤٠٢	-٣٥٩،٤١٤
٥- أخرى :			
المحول من هيئة الاوقاف إلى وزارة الأوقاف	٨١٠،٨٥٠	٧٢٨،٧٢٠	٨٢،١٣٠
المحول من هيئة مشروعات التعمير إلى وزارة الزراعة (المراقبات)	٨،٢٠٠	١٢،٢٠٠	-٤،٠٠٠
الفوائد المعاد إقراضها التى تؤول للخزانة	١٢٥،٨٠٨	١١٧،٠٤٦	٨،٧٦٢
الأقساط المعاد إقراضها التى تؤول للخزانة	٤٩٩،٥٠٤	٤٥٢،٧٣٣	٤٦،٧٧١
المخصص من هيئة البترول للطرق والكبارى	٦٦،٠٠٠	٦٤،٥٠٠	١،٥٠٠
المخصص لقطاع الخدمات الرئاسية	٦٦،٠٠٠	٦٤،٥٠٠	١،٥٠٠
إعانات للغير (للمحافظات السياحية)	٢٢،٠٠٠	٢٠،٠٠٠	٢،٠٠٠
تكاليف خدمات المصالح	١٩٧،٨٢١	١٨٢،٠٧٧	١٥،٧٤٤
فائض الفحص الإكتوارى يؤول لوزارة المالية وفقاً لنص المادة (٨) فقرة (١) من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩			٠
تسوية جانب من العجز الذى سددته الخزانة العامة عن السنوات السابقة لصندوق التأمين الإجتماعى بالقطاع الحكومى		٠	٠
إجمالى أخرى	١،٧٩٦،١٨٣	١،٦٤١،٧٧٦	١٥٤،٤٠٧
إجمالى ما يؤول إلى الجهاز الإدارى للدولة	١٣٤،٢٧٤،٢٧٨	١٥١،٢٢٩،٠٩٥	-١٦،٩٥٤،٨١٧

جدول رقم (٢٥)
ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الإقتصادية مقارنة بين مشروع العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ وموازنة ٢٠١٤/٢٠١٥

(بالالف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيـــــــان	مشروع موازنة ٢٠١٥/٢٠١٦	موازنة معدلة ٢٠١٤/٢٠١٥	التغير
١- الدعم (الإعانات) الى :			
الهيئة العامة للبترول	٦١،٧٠٣،٤٨٤	١٠٠،٢٥١،٠٠٠	-٣٨،٥٤٧،٥١٦
هيئة السلع التموينية	٣٧،٧٥١،٠٠٠	٣١،٥٥٧،١٠٠	٦،١٩٣،٩٠٠
الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي - صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بالقطاع الحكومى	٢٨،١٧٥،٤٠٠	١٦،٨٤٤،٠٠٠	١١،٣٣١،٤٠٠
الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي - صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص.	٢٢،٢٠٠،٠٠٠	١٤،٧٥٣،٠٠٠	٧،٤٤٧،٠٠٠
باقى الهيئات الاقتصادية	٢،٧٩٧،٣٦٧	٢،٢٤٨،٥٥٧	٥٤٨،٨١٠
إجمالى الدعم (الإعانات)	١٥٢،٦٢٧،٢٥١	١٦٥،٦٥٣،٦٥٧	-١٣،٠٢٦،٤٠٦
٢- المساهمات :	٤،٧٨٠،٢٣٧	٢،٣٧٠،٧٦٣	٢،٤٠٩،٤٧٤
٣- إتحاد الإذاعة والتليفزيون (خدمات مؤداه لأجهزة الدولة) :	١،١٠٠،٠٠٠	١،١٠٠،٠٠٠	٠
٤- الهيئة القومية للبريد :			
رسوم تخليص مراسلات القوات المسلحة	٠	١،٠٠٠	-١،٠٠٠
عمولة على أرصدة الشيكات	١،٠٠٠	٤٠	٩٦٠
عمولة على مبيعات وطوابع وأوراق الدمغة	٨،٠٠٠	٨،٠٠٠	٠
إجمالى الهيئة القومية للبريد	٩،٠٠٠	٩،٠٤٠	-٤٠
إجمالى ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الاقتصادية	١٥٨،٥١٦،٤٨٨	١٦٩،١٣٣،٤٦٠	-١٠،٦١٦،٩٧٢

الفصل السادس

المصروفات وفقاً للتصنيف الوظيفي

تقضي المادة الرابعة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة – والمعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥، بأن تُعد الموازنة العامة للدولة وتنفذ وفقاً لكل من التصنيف الاقتصادي لأوجه نشاط الدولة والتصنيف الإداري للجهات والوحدات، كما تعرض المصروفات وتقدم وفقاً للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة.

وقد عرضت على سيادتكم فيما سبق المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ وجملتها ٨٦٤,٥٦٤ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الاقتصادي لأوجه نشاط الدولة، و تم إيضاح أبواب الموازنة المختلفة من أجور، وشراء سلع وخدمات، وفوائد، ودعم ومنح ومزايا اجتماعية ومصروفات أخرى، وشراء أصول غير مالية (الاستثمارات).

والتزاماً بأحكام القانون، أتشرف بأن أعرض على سيادتكم مصروفات الموازنة وجملتها ٨٦٤,٥٦٤ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة المختلفة من خدمات عامة، ونظام الأمن العام، والشئون الاقتصادية، وحماية البيئة، والإسكان والمرافق، والصحة، والشباب والثقافة والشئون الدينية، والتعليم، والحماية الاجتماعية.

ويوضح الجدول رقم (٢٦) والجدول رقم (٢٧) الاعتمادات المخصصة للأنشطة المشار إليها وفقاً للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة حسبما تضمنه مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ مقارنة بنظيرتها في الموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ وكذلك تطور الإنفاق الفعلي على تلك القطاعات خلال الثلاث سنوات الماضية.

وفيما يلي عرض لمكونات التصنيف الوظيفي

١ - قطاع الخدمات العامة

ويتضمن الأجهزة التنفيذية والتشريعية والشئون القانونية، الخدمات الشاملة، البحوث الأساسية، البحوث والتطوير فى مجال الخدمات العامة، خدمات عمومية عامة غير مصنفة فى مكان آخر، معاملات الدين العام، تحويلات ذات طبيعة عامة.

أهم الجهات الرئيسية:

مجلس النواب، رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس الوزراء المجالس القومية المتخصصة، دواوين عموم المحافظات، الجهاز المركزى للمحاسبات، وزارة المالية ومصالحها، وزارة الخارجية.

٢ - قطاع الدفاع والأمن القومى

ويتضمن خدمات الأمن والدفاع، الدفاع المدني وخطط الطوارئ، البحوث والتطور فى مجال الدفاع.

أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الدفاع، وزارة الإنتاج الحربي، صندوق تمويل المتاحف العسكرية.

٣ - قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة

ويتضمن خدمات الشرطة والسجون، الحماية ضد الحريق، المحاكم، البحوث والتطوير فى مجال النظام العام وشئون السلامة العامة.

أهم الجهات الرئيسية

وزارة الداخلية، وزارة العدل، المحكمة الدستورية، هيئة قضايا الدولة، دار الإفتاء المصرية، صندوق تطوير نظام الأحوال المدنية، صندوق أبنية دور المحاكم، صندوق السجل العيني.

٤ - قطاع الشئون الاقتصادية

ويتضمن إدارة الشئون الاقتصادية والتجارية، وشئون العمالة الشاملة، الزراعة والري، والإنتاج الحيواني والصيد، الوقود والطاقة، التعدين والصناعة، النقل، الاتصالات السياحة البحوث والتطوير فى مجال الشئون الاقتصادية.

أهم الجهات الرئيسية

وزارة التجارة والصناعة، ديوان عام وزارة الاستثمار، مصلحة الدمغة والموازين، مديريات التموين بالمحافظات، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، الهيئة العامة لسوق المال، وزارة القوى العاملة ومديريات القوى العاملة بالمحافظات، وزارة الزراعة ومديريات الزراعة بالمحافظات، وزارة الموارد المائية والري، هيئة الخدمات البيطرية.

٥ - قطاع حماية البيئة

ويتضمن إدارة النفايات وتصريفها ومعالجتها، تصريف الصرف الصحى، معالجة التلوث البحوث والتطوير فى مجال حماية البيئة.

أهم الجهات الرئيسية

هيئتي النظافة بالقاهرة والجيزة، وزارة شئون البيئة، الجهاز التنظيمي لمياه الشرب والصرف الصحى.

٦ - قطاع الإسكان والمرافق المجتمعية

ويتضمن تنمية الإسكان، إدارة شئون الإسكان، التنمية المجتمعية، إمدادات المياه، تصريف الصرف الصحي، إنارة الشوارع، البحوث والتطوير فى مجال الإسكان والمرافق.

أهم الجهات الرئيسية

وزارة الإسكان والمرافق ومديريات الإسكان بالمحافظات، الجهاز المركزى للتعمير، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، صندوق تطوير المناطق العشوائية، الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي، الجهاز التنفيذي لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي، هيئة التمويل العقاري.

٧ - قطاع الصحة

ويتضمن خدمات المستشفيات والعيادات الخارجية، خدمات المستشفيات المتخصصة، خدمات المراكز الطبية ومراكز الأمومة، خدمات الصحة العامة، البحوث والتطوير فى مجال الشئون الصحية.

أهم الجهات الرئيسية

وزارة الصحة ومديريات الشئون الصحية بالمحافظات، المستشفيات العامة، المستشفيات الجامعية، المراكز الطبية المتخصصة، الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية، هيئة الرقابة والبحوث الدوائية، معهد بحوث أمراض العيون، المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان.

٨ - قطاع الشباب والثقافة والشئون الدينية

ويتضمن الخدمات الشبابية والترفيهية والرياضية، الخدمات الثقافية، الخدمات الإذاعية والنشر، الخدمات الدينية، البحوث والتطوير فى مجال الشباب والثقافة والدين.

أهم الجهات الرئيسية

المجلس القومي للشباب، المجلس القومي للرياضة، مديريات الشباب والرياضة بالمحافظات، وزارة الثقافة، البيت الفني للمسرح، والمركز القومي للسينما، المجلس الأعلى للآثار، هيئة قصور الثقافة، قطاع الأعلام وهيئة الاستعلامات، مكتبة الإسكندرية، مكتبات مصر العامة، دار الكتب والوثائق.

٩ - قطاع التعليم

ويتضمن التعليم قبل الجامعي بكافة مراحله، التعليم العالي، التعليم غير المحدد بمستوى، خدمات مساعدة التعليم، البحوث والتطوير فى مجال التعليم.

أهم الجهات الرئيسية

وزارة التربية والتعليم ومديريات التربية والتعليم بالمحافظات، وزارة التعليم العالي، الجامعات، مدينة البعوث الإسلامية، المركز القومي للبحوث التربوية، المركز القومي للامتحانات، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، الهيئة العامة للأبنية التعليمية، صندوق تطوير التعليم.

١٠ - قطاع الحماية الاجتماعية

ويتضمن المساندة الاجتماعية فى حالات العجز والشيخوخة، الضمان الاجتماعي، معاش الطفل، معالجة البطالة، الحماية الاجتماعية، الدعم، المعاشات.

أهم الجهات الرئيسية

وزارة التضامن الاجتماعي، ومديريات التضامن الاجتماعي بالمحافظات، المجلس القومي للطفولة والأمومة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

ويوضح كل من الجدولين رقمي (٢٦،٢٧) التصنيف الوظيفي لمصروفات الموازنة وفقاً لأنشطة الدولة والمصروفات بالتصنيف الوظيفي علي مستوي الأبواب:-

جدول رقم (٢٦)
التصنيف الوظيفى لمصروفات الموازنة
وفقاً لأنشطة الدولة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الأنشطة الوظيفية	٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠١٤/٢٠١٥		التغير		٢٠١٣/٢٠١٤	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١١/٢٠١٢
	مشروع موازنة (١)	الموازنة (٢)	متوقع (٣)	(١-٢)	(١-٣)	فعلى		
* الخدمات العامة	٣٢٠،٩٥٢	٢٧٠،٠٤٠	٢٣٧،٨٠٦	٥٠،٩١٢	٨٣،١٤٦	٢١٨،٨٢٦	١٨٣،٢١٧	١٣٨،٦١٨
* النظام العام وشئون السلامة العامة	٤٤،٥٣٢	٣٩،٠١٨	٤٣،٤٠١	٥،٥١٤	١،١٣١	٤٠،٧١٤	٣٢،٤٠٠	٢٧،٥٨٤
* الشئون الاقتصادية	٤١،٨٢٠	٣٥،١٣٤	٣٥،٧٠٦	٦،٦٨٦	٦،١١٤	٣٢،٩٧٦	٢٩،٤٢٠	٢٦،٦٩٢
* حماية البيئة	٢،٢١٥	١،٦٢٤	١،٦٥٣	٥٩١	٥٦٢	١،٥٥٣	١،٤٤٠	١،٤٤٤
* الإسكان والمرافق المجتمعية	٢٥،٣٢٧	٢١،٩١١	٢٤،٦٢١	٣،٤١٦	٧٠٦	١٧،٣٦٣	١١،٩١٢	١١،٤٩٥
* الصحة	٤٤،٩٥٠	٤٢،٤٠١	٤٠،٣٩٩	٢،٥٤٩	٤،٥٥١	٣٠،٧٥٩	٢٦،١٢٨	٢٢،٤٩٢
* الشباب والثقافة والشئون الدينية	٣٠،٦٤٠	٢٨،٣٥٦	٢٩،١٥٢	٢،٢٨٤	١،٤٨٨	٢٤،١١١	١٩،٥٦٤	١٧،٤٩٦
* التعليم	٩٩،٢٦٢	٩٤،٣٥٥	٩٣،٥٤٠	٤،٩٠٧	٥،٧٢٢	٨٤،٠٦٦	٦٦،١٨٠	٥٦،٤٠٩
* الحماية الإجتماعية	٢١١،٦٦١	٢١٧،٣١٦	١٨٩،٢٣٠	٥،٦٥٥-	٢٢،٤٣١	٢١٨،٧٨٩	١٨٨،٩٦٨	١٤٢،٥١٨
* أنشطة وظيفية متنوعة	٤٣،٢٠٥	٣٩،٢٧٦	٤١،٠٣٤	٣،٩٢٩	٢،١٧١	٣٢،٣٥٧	٢٨،٩٥٩	٢٦،٢٤٤
الإجمالى	٨٦٤،٥٦٤	٧٨٩،٤٣١	٧٣٦،٥٤٢	٧٥،١٣٣	١٢٨،٠٢٢	٧٠١،٥١٤	٥٨٨،١٨٨	٤٧٠،٩٩٢
نسبة إلى الناتج المحلى	%٣٠,٥	%٣٢,٥	%٣٠,٣			%٣٥,١	%٣٣,٦	%٢٩,٩

جدول رقم (٢٧)
المصروفات بالتصنيف الوظيفى على مستوى أبواب المصروفات
لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الأنشطة الوظيفية	الأجور وتعويضات العاملين	شراء السلع والخدمات	الفوائد	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	المصروفات الأخرى	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٢٠١٥/٢٠١٦ مشروع الموازنة	٢٠١٤/٢٠١٥		٢٠١٣/٢٠١٤
								موازنة	متوقع	فعلى
* الخدمات العامة	٣٠،٠٠٧	١٦،٠٦٣	٢٤٣،٦٤٥	١٠،٩٨٨	٦،٤١٤	١٣،٨٣٥	٣٢٠،٩٥٢	٢٧٠،٠٤٠	٢٣٧،٨٠٦	٢١٨،٨٢٦
* النظام العام وشئون السلامة العامة	٣٦،٧٥٤	٢،٥٠٠	٠	٦٣٤	٨٨٤	٣،٧٦٠	٤٤،٥٣٢	٣٩،٠١٨	٤٣،٤٠١	٤٠،٧١٤
* الشئون الاقتصادية	١٥،٠٥٧	٥،٣٠٦	١٨٩	٣،٥٦٩	١،١٣٤	١٦،٥٦٥	٤١،٨٢٠	٣٥،١٣٤	٣٥،٧٠٦	٣٢،٩٧٦
* حماية البيئة	٧٩٧	٥١٧	٠	٨	٥١	٨٤٢	٢،٢١٥	١،٦٢٤	١،٦٥٣	١،٥٥٣
* الإسكان والمرافق المجتمعية	٩٤٤	٤٠٥	١٣٤	١،٣٤٤	١،١٤٠	٢١،٣٦٠	٢٥،٣٢٧	٢١،٩١١	٢٤،٦٢١	١٧،٣٦٣
* الصحة	٢٧،٢٩٠	٧،٩٦٧	٢٢	٢،٨٧٣	٦٧٨	٦،١٢٠	٤٤،٩٥٠	٤٢،٤٠١	٤٠،٣٩٩	٣٠،٧٥٩
* الشباب والثقافة والشئون الدينية	٢٢،١٣٠	١،٧٩٦	٣	٢،٣١٣	٨٥٥	٣،٥٤٣	٣٠،٦٤٠	٢٨،٣٥٦	٢٩،١٥٢	٢٤،١١١
* التعليم	٨٢،٩٣٩	٦،٦٥٣	٣٤	٢١٣	٧١٥	٨،٧٠٨	٩٩،٢٦٢	٩٤،٣٥٥	٩٣،٥٤٠	٨٤،٠٦٦
* الحماية الإجتماعية	٢،٠٦٦	١٥٩	١٧	٢٠٩،٢٧٨	١٦	١٢٥	٢١١،٦٦١	٢١٧،٣١٦	١٨٩،٢٣٠	٢١٨،٧٨٩
* أنشطة وظيفية متنوعة	١٢٤	٦٥	٠	٠	٤٢،٩١٢	١٠٤	٤٣،٢٠٥	٣٩،٢٧٦	٤١،٠٣٤	٣٢،٣٥٧
الإجمالى	٢١٨،١٠٨	٤١،٤٣١	٢٤٤،٠٤٤	٢٣١،٢٢٠	٥٤،٧٩٩	٧٤،٩٦٢	٨٦٤،٥٦٤	٧٨٩،٤٣١	٧٣٦،٥٤٢	٧٠١،٥١٤
نسبة إلى الناتج المحلى	%٧,٧	%١,٥	%٨,٦	%٨,٢	%١,٩	%٢,٦	%٣٠,٥	%٣٢,٥	%٣٠,٣	%٣٥,١

الخاتمة

السيد / رئيس الجمهورية

لقد حرصت في عرضي المتقدم لمشروع الموازنة العامة للدولة المعروض على سيادتكم أن أؤكد على أن تنفيذ السياسات المالية إنما يسير بخطى متوازنة تحرص كل الحرص على الأبعاد الاجتماعية كسياسة متصلة ومستمرة لحكومتنا، كما يسير في ذات الوقت بخطى متقدمة نحو تحقيق الأبعاد الاقتصادية للوصول لتنمية مستدامة مرتكزة على محاور الإنتاج والاستثمار وتهيئة المناخ الملائم لتنشيط اقتصادنا القومي.

كذلك فقد حرصت في بياني عن مشروع الموازنة العامة للدولة أن تكون المصارحة والمكاشفة والشفافية والواقعية هي نقاط الارتكاز التي تتحاور الحكومة من خلالها، وهو ما يظهر جلياً من خلال:

- تقدير اعتمادات الاستخدامات في الموازنة العامة في إطار إنفاق فعال ورشيد دون إسراف أو تقتير بما في ذلك الاعتمادات الاستثمارية وحرصاً على الالتزام بالحدود المخصصة دون تجاوزات.
- تقدير الموارد العامة المستهدفة في إطار القدرة التكليفية للمجتمع الضريبي وبمراعاة توجه الدولة نحو تنفيذ منظومة متكاملة تأخذ في حساباتها أهمية إعادة هيكلة بعض جوانب النظام الضريبى لإكسابها الفاعلية في الأداء وتحقيق العدالة الضريبية.
- تنفيذ سياسة مالية نشطة من خلال إدارة تدفقات المالية العامة لخزانة الدولة بأسلوب علمي سليم تحرص فيه على السيطرة على الدين العام وتقليل أعباء خدمته، وفى إطار تخطيط يوازن بين توفير التمويل اللازم من مدخرات حقيقية ومن سياسات الضبط المالى اللازم لتخفيض هذا الدين وربطه بالناتج المحلى الإجمالي.

- **إن حقوق الدولة وملكيتها لمؤسساتها لابد وأن يحقق نتائج مثمرة، وأن إدارة هذه المؤسسات والملكيات العامة إنما ينبغي أن يكون لصالح الخزانة العامة، وأن يتحقق العائد الملائم على رؤوس أموال تلك المؤسسات دون إغفال لما يناط بالبعض منها من أداء في الدور الاجتماعي للدولة.**

ولا أغفل أن أشير في هذا المجال إلى أهمية التنسيق الدائم والمستمر بين السياستين المالية والنقدية إعمالاً لحكم المادة (١٥) من قانون الموازنة العامة للدولة، وذلك تحقيقاً للانضباط المطلوب في الأداء الاقتصادي واستقرار سعر الصرف والحفاظ على القوة الشرائية للجنيه المصري والسيطرة على التضخم ورفع معدلات التصدير وتحسين موازنة المعاملات التجارية، وزيادة معدلات النمو بصفة عامة.

ويقيني أن التوجهات نحو الإصلاح والتنمية إنما تزداد عمقاً في إطار التشاور والتحاور البناء، وسيساعد ذلك على تحقيق رفعة هذا الوطن وتحقيق الخير لأبناء مصر العزيزة على قلوبنا جميعاً.

والله ولي التوفيق

www.mof.gov.eg